



USC RANKING



الدور المُعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 وأثره
على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين
" نماذج كمية ودراسة اختبارية بالبورصة المصرية "

إعداد

د/ محمد موسى علي شحاتة *

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

Mohamed.mousa@com.usc.edu.eg
<https://orcid.org/0000-0002-6120-0343>

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

* د. محمد موسى علي شحاتة، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات، حصل على درجة الماجستير من كلية التجارة بشبين الكوم جامعة المنوفية عام ٢٠١١م، كما حصل على درجة الدكتوراه من كلية التجارة جامعة مدينة السادات عام ٢٠١٦م، وأخيراً ترقى أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة عام ٢٠٢١م، وله اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية.

■ ملخص البحث:

✓ **هدف البحث:** تمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل، وأهم العوامل المؤثرة فيها ونماذج قياسها، كمرتكز لتعزيز مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال، وعرض وتحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بموجب IFRS:18 بشأن إعادة تنظيم قائمة الدخل بطريقة تميز بوضوح بين الأرباح التشغيلية وغير التشغيلية، وتلزم منشآت الأعمال بالإفصاح عن المقاييس المحددة من قبل الإدارة (MPMs) وفق منهجية واضحة وقابلة للمقارنة، وقياس الأثر المُعدل لتبني هذا المعيار على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم.

✓ **التصميم والمنهجية:** قام الباحث بإجراء دراسة اختبارية لعينة قوامها (٦٠ منشأة) من المنشآت المقيدة في البورصة المصرية، حيث تم تجميع وتحليل البيانات التي تخدم متغيرات الدراسة لسلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠٢٠م وتنتهي عام ٢٠٢٤م بواقع (٣٠٠) مشاهدة، لقياس أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم في ضوء الدور المعدل لمعيار IFRS:18 باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

✓ **نتائج البحث:** كشفت الدراسة الاختبارية عن وجود أثر ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين بالأرباح المستقبلية وذلك بمعامل تحديد R^2 لنموذج القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح (٢٣,٩٦٪) ولنموذج تشتت تنبؤات المحللين بالأرباح (٩,٦٪). كما تبين وجود أثر ذو دلالة معنوية لهذه الممارسات على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، حيث بلغ معامل التحديد R^2 لنموذج القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم (٨,٥٩٪)، ولنموذج تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم (٢٦,٩١٪). وكذلك تبين وجود أثر سلبي ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود المصروفات وذلك بمعامل تحديد R^2 (٦٩,٩١٪) والتبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل بمعامل تحديد R^2 (٦٢,١٥٪). وقد تبين وجود أثر موجب ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم باستخدام نموذجي القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح وتشتت تنبؤات المحللين بالأرباح. وأخيراً تبين وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار IFRS:18 في تخفيض الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم المنشآت محل الدراسة.

✓ **الأصالة والإضافة:** يُسهم هذا البحث في استخلاص أهم النماذج الكمية لقياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل، وكذلك أهم نماذج قياس دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، وبيان الدور المعدل لتبني متطلبات معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية IFRS:18 في تحسين مستوى العرض والإفصاح لبنود قائمة الدخل وتعزيز دقة الأرباح التشغيلية، ومن ثم تخفيض الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم.

■ **الكلمات الدالة:** ممارسات إدارة الأرباح، التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، معيار التقرير المالي الدولي IFRS:18، دقة تنبؤات المحللين الماليين.

The Moderating Role of Presentation and Disclosure in Financial Statements under IFRS 18 and its Effect on the Interpreting Relationship between Earnings Management Practices and the Accuracy of Financial Analysts' Forecasts: Quantitative Models and an Empirical Study on the Egyptian Stock Exchange

Abstract:

- ✓ **Research Objective:** The main objective of the research is to identify earnings management practices through the misclassification of income statement items, as well as the key factors influencing such practices and the models used to measure them, as a basis for enhancing the accuracy of financial analysts' forecasts of future earnings and stock prices of business enterprises. Furthermore, the study seeks to present and analyze the accounting disclosure requirements in financial statements under IFRS 18, which reorganizes the income statement in a way that clearly distinguishes operating and non-operating income, and obliges business entities to disclose Management-Defined Performance Measures (MPMs) according to a clear and comparable methodology. The research also aims to measure the adjusted impact of adopting this standard on explaining the relationship between earnings management practices, through misclassification of income statement items, and the accuracy of financial analysts' forecasts of earnings and stock prices.
- ✓ **Design and Methodology:** The researcher conducted an empirical study on a sample of 60 companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Data related to the study variables were collected and analyzed over a five-year period from 2020 to 2024, yielding a total of 300 observations. The study aims to measure the effect of earnings management practices through the misclassification of income statement items on the accuracy of financial analysts' forecasts of earnings and stock prices, considering the moderating role of IFRS 18, using the statistical analysis software SPSS.

- ✓ **Research Results:** The empirical study revealed a statistically significant effect of earnings management practices, through the misclassification of expense and revenue items in the income statement, on the accuracy of analysts' forecasts of future earnings, with a coefficient of determination R^2 of 23.96% for the model of the absolute value of earnings forecast errors and 9.6% for the model of analysts' earnings forecast dispersion. It was also found that these practices had a statistically significant effect on the accuracy of financial analysts' forecasts of stock prices, where the coefficient of determination R^2 reached 8.59% for the model of the absolute value of analysts' stock price forecast errors and 26.91% for the model of analysts' stock price forecast dispersion. In addition, the results indicated a statistically significant negative effect of presentation and disclosure in the financial statements in accordance with IFRS 18 on earnings management practices, through the misclassification of expense items R^2 69.91% and the misclassification of revenue items in the income statement R^2 62.15%. Moreover, a statistically significant positive effect was found for presentation and disclosure in the financial statements in accordance with IFRS 18 on the accuracy of financial analysts' forecasts of future earnings and stock prices, using both the model of the absolute value of earnings forecast errors and the model of earnings forecast dispersion. Finally, the study showed a statistically significant effect of applying IFRS 18 in reducing the negative impacts of earnings management practices, through the misclassification of expense and revenue items in the income statement, on the accuracy of financial analysts' forecasts of future earnings and stock prices of the firms under study.
- ✓ **Originality and Contribution:** This research contributes to the extraction of the most important quantitative models for measuring earnings management practices through the misclassification of expenses and revenues in the income statement, as well as the key models for measuring the accuracy of financial analysts' forecasts of future earnings and stock prices. It also highlights the moderating role of adopting the disclosure and presentation requirements of IFRS 18 in improving the quality of income statement presentation and disclosure, and in enhancing the accuracy of operating earnings. Consequently, the study provides evidence on how these requirements can mitigate the negative impact of earnings management practices, through misclassification of income statement items, on the accuracy of analysts' forecasts of future earnings and stock prices.
- **Keywords:** Earnings Management Practices, Misclassification of Income Statement Items, International Financial Reporting Standard (IFRS 18), Accuracy of Financial Analysts' Forecasts.

أولاً: الاطار العام للبحث

١- المقدمة:

تمارس البورصة المصرية دوراً حيوياً في تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية لدى منشآت الأعمال المدرجة بها، حيث رسخت أطر وقواعد إرشادية حاسمة تُنظم الإفصاح الدوري واللحظي تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، كما تُلزم منشآت الأعمال بنشر تقاريرها المالية بشكل دوري وفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، مما يُسهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية المتاحة للمستفيدين، ويقلص فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين إدارة منشآت الأعمال والمستثمرين، فضلاً عن مساهمة هذه الأطر والقواعد الإرشادية في تحسين جودة المعلومات المالية وغير المالية المُفصح عنها، وكذلك الحد من ممارسات إدارة الأرباح بكافة أشكالها. ولقد أصبحت البورصة المصرية إحدى الركائز المحورية في دعم كفاءة سوق الأوراق المالية وترشيد قرارات المستثمرين، لما توفره من مؤشرات مالية وغير مالية تعكس الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال، حيث تُسهم هذه المعلومات في خفض درجات عدم التأكد، وتُحسّن من قدرة المستثمرين على تحليل العوائد والمخاطر المقترنة بها، الأمر الذي يستوجب استدامة تحسين مستويات الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية لتعزيز الثقة وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات ملائمة وموثوقة (البورصة المصرية، ٢٠٢٥).

وفي سياق ما تشهده بيئة الأعمال المعاصرة من تعقيد وتسارع في التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وتنوع وزيادة الطلب على المعلومات المالية وغير المالية من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، ونظراً لمحدودية قدرات معظم أصحاب المصالح على تحليل وفهم القوائم المالية التفصيلية وظروف المنشأة بوجه خاص وسياقها الاقتصادي بوجه عام، الأمر الذي يحد من قدرتهم على تقييم الأداء الحالي واستشراف الأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال لاتخاذ العديد من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (الجندي، ٢٠٢٣؛ KPMG, 2024).

وتأسيساً على تزايد اعتماد أصحاب المصالح على التحليلات والتنبؤات التي يصدرها المحللون الماليون، كمصدر رئيسي للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة تعكس الأداء الحالي والمستقبلي لمنشآت الأعمال، حيث تمارس التنبؤات الصادرة عن المحللين الماليين دوراً متزايد الأهمية كمصدر للمعلومات المكملة للتقارير المالية التقليدية، نظراً لما توفره من رؤى استشرافية مبنية على تحليلات متعمقة ومتعددة الأبعاد، تشمل كل من الأداء التاريخي وظروف الصناعة والسوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة (أبو النيل، ٢٠٢٤؛ Mamatzakis & Bagntasarian, 2021).

ويُعد تباين الإفصاح المحاسبي وغياب الأطر والآليات الموحدة للممارسات المحاسبية أحد أهم العوامل التي تؤثر سلباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث إن اختلاف منشآت الأعمال في طريقة عرض عناصر الدخل، أو تصنيف البنود التشغيلية وغير التشغيلية، أو توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات يخلق تفاوتاً جوهرياً في المعلومات المُفصح

عنها، ويزيد من صعوبة المقارنة والتحليل. فضلاً عن أن غياب المعايير الموحدة والمُلزمة لشكل ومحتوى الإفصاح في القوائم المالية يزيد من فجوة المعلومات بين الجهات المُعدة لهذه التقارير والمستخدمين، ويدفع المحللين الماليين نحو اللجوء إلى تقديرات شخصية تعتمد على افتراضات غير متجانسة، مما يزيد من احتمالية التنبؤات الخاطئة (عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣؛ de Silva & Thesmar, 2024).

وايماءً إلى ما كشفت عنه العديد من الدراسات الأكاديمية وبعض التقارير المهنية بأن تعدد البدائل المحاسبية في تصنيف بنود القوائم المالية أصبح من أبرز الآليات التي تستخدمها منشآت الأعمال في ممارسات إدارة الأرباح، مما يُضعف مصداقية التقارير المالية بوجه عام ودقة الأرباح المحاسبية بوجه خاص، ويؤثر سلباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث تسمح سياسات المعايير الدولية والمحلية الحالية بمرونة نسبية في تصنيف بعض البنود، مثل فصل أو دمج الإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية، أو إدراج المكاسب والخسائر غير المتكررة ضمن صافي الربح، مما يؤدي إلى تحريف الأداء المالي الظاهري، وإخفاء مؤشرات جوهرية حول الاستدامة التشغيلية وربحية هذه المنشآت. كما أن تباين هذه السياسات المحاسبية يُعقّد مهام المحللين الماليين في بناء نماذج تنبؤية دقيقة، ويدفعهم إلى استخدام افتراضات ذاتية قد تبتعد عن الأداء الحقيقي لهذه المنشآت، ولا سيما فإن المنشآت التي تعتمد بدرجة كبيرة على بدائل محاسبية مرنة تكون توقعات المحللين بشأنها أقل دقة وأكثر تقلباً، نتيجة ضعف الشفافية وصعوبة التمييز بين الأرباح الحقيقية والأرباح الناتجة عن معالجات محاسبية متحيزه (شرف، ٢٠٢٤؛ Deloitte, 2024; BDO, 2024; Maruszewska & Tuskiewicz, 2024).

وتأكيداً على أهمية تقنين البدائل المحاسبية وتوحيد منهجيات تصنيف بنود القوائم المالية كخطوة ضرورية لتحسين الشفافية، وضمان اتساق البيانات، وتقليل التحيزات الناتجة عن تعدد البدائل والسياسات المحاسبية في عرض القوائم المالية، وتحسين قدرة المحللين الماليين على تقديم تنبؤات دقيقة وموثوقة. فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ٩ أبريل ٢٠٢٤م المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS:18) على أن تلتزم منشآت الأعمال بتطبيقه في يناير ٢٠٢٧م دون أي قيود على التطبيق المبكر، والذي يستهدف معالجة أوجه القصور المرتبطة بتعدد البدائل المحاسبية في تصنيف بنود القوائم المالية، من خلال إرساء قواعد أكثر صرامة في تصنيف البنود غير المتكررة، والحد من استخدام الأساليب التقديرية أو المرنة التي تُتيح لمنشآت الأعمال ممارسات إدارة الأرباح في سياق إعادة تصنيف البنود بين الفئات المختلفة. كما يُسهم المعيار في تعزيز موثوقية التقارير المالية، وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وتزويد المستفيدين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة برؤى أكثر شفافية وقابلية للمقارنة بشأن الأداء المالي لمنشآت الأعمال، فضلاً عن دوره الجوهرية في توفير بيانات أكثر تنظيمياً واتساقاً بحيث تُمكن المحللين الماليين من بناء نماذج تنبؤية دقيقة تركز على معلومات واضحة حول مصادر الأرباح واستدامتها (IFRS, 2024; Lee, 2024; Neves, 2024).

لذا يسعى البحث الحالي إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، وقياس الأثر المعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب متطلبات معيار (IFRS:18) على تفسير التغيرات في هذه العلاقة، وذلك من خلال بناء نماذج كمية وتقديم دراسة اختبارية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٢ - مشكلة البحث:

تُمثل دقة تنبؤات المحللين الماليين انعكاساً مباشراً لجودة المعلومات المتاحة بالتقارير المالية المنشورة من قبل منشآت الأعمال، حيث تعتمد دقة ومصداقية هذه التنبؤات بدرجة كبيرة على مدى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تجسيدها للأداء الاقتصادي الفعلي للمنشأة، كما أن المستثمرين في أسواق رأس المال يولون أهمية كبيرة لدقة التنبؤات الصادرة عن المحللين الماليين، لكونها مؤشراً هاماً للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، وأداة معيارية لتقييم الأداء المحتمل للمنشأة (عبد العزيز، ٢٠٢٥؛ Pan et al., 2019). وتتأثر دقة هذه التنبؤات بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها جودة الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة التقارير المالية، نظراً لكون هذه الأرباح تمثل المدخل الأساسي في بناء النماذج التنبؤية وتحليل الأداء المالي المستقبلي لمنشآت الأعمال. فكلما زادت جودة الأرباح المحاسبية، من حيث تمثيلها الحقيقي للأداء الاقتصادي للمنشأة، زادت قدرة المحللين الماليين على إصدار تقديرات أكثر موثوقية بشأن الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية. وحال تدني جودة الأرباح المحاسبية، نتيجة استخدام ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management أو الاعتماد المُفرط على التقديرات والاجتهادات الشخصية، فإن ذلك يؤدي إلى خلق انحرافات كبيرة بين تقديرات المحللين الماليين والنتائج الفعلية. كما أن مرونة تطبيق المعايير المحاسبية أو غياب الرقابة الفعالة على السياسات المحاسبية يُضعف آثارها السلبية، خاصة في الأسواق الناشئة التي تعاني من تدني مستويات الإفصاح والحوكمة، لذا تمثل جودة الأرباح المحاسبية ركيزة أساسية في بناء توقعات مالية دقيقة تسهم في توجيه قرارات الاستثمار والتمويل بشكل سليم (المر، ٢٠٢٢؛ محمد، ٢٠٢٣؛ Rajabalizadeh, 2023; Stolowy et al., 2022).

وانطلاقاً من أن ممارسات إدارة الأرباح تمثل أحد أهم العوامل التي تُضعف جودة الأرباح المحاسبية، حيث قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب في توقيت أو حجم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بهدف تحقيق أغراض معينة، مثل ضمان استقرار الأرباح أو التأثير على تقييم السوق لأسعار الأسهم. وتوافقاً مع ما قدمته العديد من الدراسات والتقارير المهنية في العقد الأخير بشأن دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح من زوايا متعددة، مع التركيز بشكل خاص على منظورين رئيسيين هما: إدارة الأرباح المعتمده على الاستحقاقات الاختيارية Accrual-based Earnings Management وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Activities-Based Earnings Management، حيث أن كلا المنظورين يستهدفا تعديل صورة الأداء المالي الظاهري للمنشأة، إما من خلال التلاعب

بالتقديرات المحاسبية، أو من خلال تعديل قرارات التشغيل والتمويل والاستثمار لأغراض غير تشغيلية (de Silva & Thesmar,2024; Hao et al.,2025; Deloitte, 2024). وتحليلاً وتعميقاً لما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة، بشأن وجود نمط ثالث يعد الأكثر خفاءً وخطورةً ويقترن بالعديد من الآثار السلبية التي تشوه جودة الأرباح المحاسبية، وهو إدارة الأرباح من خلال التلاعب بتصنيف البنود المحاسبية Classification Shifting، حيث تلجأ إدارة بعض المنشآت إلى إعادة تصنيف بعض البنود ضمن القوائم المالية: مثل نقل عناصر من المصروفات التشغيلية (المتكررة) إلى البنود غير المتكررة، أو إدراج إيرادات غير تشغيلية ضمن صافي المبيعات، وذلك بهدف تحسين مظهر الأداء المالي دون التأثير على القيم الإجمالية. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب لا يفرض تكاليف مباشرة مثل تلك المرتبطة بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التي قد تتطلب تخفيض الأسعار أو تقليص النفقات الاستثمارية)، إلا أنه يحمل آثاراً سلبية أكبر على القيمة السوقية للمنشأة على المدى الطويل، نتيجة تضليل المستثمرين والمحللين الماليين بشأن الأداء التشغيلي الحقيقي. كما أن هذه الممارسات يصعب اكتشافها، نظراً لاعتمادها على تحريك داخلي للبنود ضمن نفس القائمة، مع عدم تغيير القيم الإجمالية، مما يزيد من درجة تعقيد التحليل المالي ويُضعف فاعلية مؤشراتته المختلفة، فضلاً عن أن هذه الممارسات تهدف إلى تضليل توقعات المحللين الماليين حول الأداء المستقبلي، بما يؤثر على قرارات المستثمرين، والتسعير الدقيق للأسهم، وتقدير القيمة السوقية للمنشأة وفق أسس موضوعية، وهو ما يدفع المستثمرين نحو اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على بيانات لا تعكس الأداء الحقيقي للمنشأة (Deef, 2022; EY, 2024; Faheem et al., 2024).

وتكليلاً للجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بشأن تعزيز شفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتحسين قابليتها للمقارنة، فقد تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS:18 في إبريل ٢٠٢٤م بعنوان " العرض والإفصاح في القوائم المالية"، والذي يركز في جوهره على إعادة تنظيم بنية قائمة الدخل، وتوحيد تصنيف عناصرها الرئيسية مثل الإيرادات، والمصروفات التشغيلية، ومصادر الربح والخسارة، بشكل يُمكن المستثمرين من فهم الأداء المالي للمنشأة بطريقة أكثر دقة وموضوعية. ولا سيما يتطلب المعيار تقديم إفصاحات إضافية مفصلة حول مقاييس الأداء المُحددة من قبل الإدارة (MPMs) Management-Defined Performance Measures، مما يُقلل من فرص التلاعب بالمؤشرات المالية التي تقوم على ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف البنود المحاسبية. كما يُسهم في تعزيز الاتساق بين منشآت الأعمال من حيث عرض المعلومات بشكل أكثر قابلية للمقارنة والتحليل، خاصة في الأسواق التي تتسم بتنوع كبير في ممارسات العرض والإفصاح المحاسبي ومن بينها السوق المصري. ومن ثم يُمكن المحللين الماليين من إجراء تقييمات أكثر دقة للأداء الحالي، وتحسين مستوى الدقة والثقة في التنبؤات والتقديرات المستقبلية، التي تعزز قيام المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة (IFRS, 2024; PwC, 2024; Deloitte, 2024).

ومن ثم تتجسد مشكلة البحث في تدني مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية والقيمة السوقية لأسعار أسهم منشآت الأعمال نتيجة العديد من العوامل المتداخلة، التي تتعلق بطبيعة المعلومات المتاحة، وكفاءة المحللين الماليين، وطبيعة النشاط والصناعة التي تنتمي إليها المنشأة والسياق الاقتصادي ككل. وتُعد ممارسات إدارة الأرباح أبرز هذه العوامل، حيث تسهم التقارير المالية التي تتسم بمزيد من الشفافية والعدالة في زيادة قدرة المحللين الماليين على إصدار تقديرات دقيقة وموضوعية، في حين تؤدي ممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاقات الاختيارية أو التلاعب بالأنشطة التشغيلية أو مرونة واختلاف التصنيفات المحاسبية إلى تشويه الصورة الحقيقية للأداء المالي، وزيادة الخطأ في التقديرات المستقبلية. ومن ثم أصبح الاحتكام إلى متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 نتيجة حتمية لتلبية مطالب المحللين الماليين والمستثمرين بشأن زيادة الشفافية والاتساق في القوائم المالية، من خلال إعادة تنظيم قائمة الدخل بطريقة تُميز بوضوح بين الأرباح التشغيلية وغير التشغيلية، وتُلزم منشآت الأعمال بالإفصاح عن المقاييس المحددة من قبل الإدارة (MPMs) وفق منهجية واضحة وقابلة للمقارنة. ويمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة الأسئلة التالية:

- ١/٢- ما طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم؟
- ٢/٢- إلى أي مدى يؤثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التوبيخ الخاطئ لبنود قائمة الدخل؟
- ٣/٢- إلى أي مدى يؤثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم؟
- ٤/٢- إلى أي مدى يؤثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل، وأهم العوامل المؤثرة فيها ونماذج قياسها، كمرتكز لتعزيز مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية والقيمة السوقية لأسعار أسهم منشآت الأعمال، وعرض وتحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بموجب IFRS:18 بشأن إعادة تنظيم قائمة الدخل بطريقة تُميز بوضوح بين الأرباح التشغيلية وغير التشغيلية، وتُلزم منشآت الأعمال بالإفصاح عن المقاييس المحددة من قبل الإدارة (MPMs) وفق منهجية واضحة وقابلة للمقارنة، وقياس الأثر المُعدل لتبني هذا المعيار على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم. مع تقديم نماذج كمية ودراسة اختبارية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١/٣- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التصنيف الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم.
- ٢/٣- قياس أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التوبيخ الخاطئ لبنود قائمة الدخل.
- ٣/٣- قياس أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم.
- ٤/٣- تقييم الأثر المُعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

٤- أهمية ودوافع البحث: يستمد البحث أهميته من تناول قضية جوهرية تتعلق بالآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح التي تقترن بمرونة السياسات المحاسبية، والتي تتيح لإدارة منشآت الأعمال استخدام بدائل مختلفة في تصنيف البنود داخل القوائم المالية، سواء من حيث توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات أو من حيث التصنيف داخل أو خارج البنود التشغيلية، الأمر الذي يؤثر على دقة الأرباح المحاسبية بوجه خاص، وعدم ملائمة وقابلية التقارير المالية للمقارنة بوجه عام، مما يقلل من فاعلية نماذج التنبؤ التي يعتمد عليها المحللين الماليين. فضلاً عن ترسيخ الدور الحيوي لتبني IFRS: 18 بشأن توحيد أسس العرض والإفصاح في قائمة الدخل، لتعزيز قدرة المحللين الماليين على تفسير الأداء المالي لمنشآت الأعمال بشكل أكثر دقة وموضوعية، مع تحسين المقارنات بين هذه المنشآت داخل القطاع الواحد. ويمكن تناول أهمية البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:

- ١/٤- الأهمية العلمية: يمكن ايجاز الأهمية العلمية للبحث في النقاط الآتية:
 - إثراء الفكر المحاسبي بالأطر المنهجية والسياسات المحاسبية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب متطلبات معيار IFRS:18، ودوره في تحسين جودة التقارير المالية من جانب، ودقة وموضوعية مؤشرات الأداء المالي من جانب آخر.
 - تسليط الضوء على مرونة السياسات والبدائل المحاسبية في تصنيف بنود القوائم المالية كأحد ممارسات إدارة الأرباح التي تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وأسعار الأسهم.
 - تعميق فهم طبيعة العلاقة بين سلامة الأداء المالي لمنشآت الأعمال وسياسات التصنيف المحاسبي لبنود القوائم المالية، من خلال دراسة وتحليل التطور المفاهيمي لمنهجية العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
- ٢/٤- الأهمية العملية: يمكن تلخيص الأهمية العملية في النقاط الآتية:
 - تعزيز مستوى الاتساق المحاسبي من خلال تبني منشآت الأعمال هيكل موحد لعرض قائمة الدخل، بحيث يُميز بين نتائج الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية، ويحد من قيام الإدارة بتغيير تصنيفات البنود كأحد الممارسات المستحدثة لإدارة الأرباح.
 - تمكين منشآت الأعمال من الإفصاح عن مقاييس الأداء الإدارية (MPMs)، وبيان منهجية احتسابها وتسوياتها مع صافي الربح في سياق متطلبات المعايير، كركيزه

- لتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتعميق فهم المستثمرين والمحللين لطبيعة الأداء الحقيقي للمنشأة.
 - إرساء أسس دقيقة وموضوعية تُمكن المحللين الماليين من تعزيز مستوى دقة تنبؤاتهم بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم بصفة خاصة، وتقييم دقيق لمخاطر الاستثمار واتجاهات السوق بصفة عامة.
 - تزويد المستثمرين برؤى أكثر شفافية وقابلية للمقارنة بشأن الأداء المالي لمنشآت الأعمال، من خلال تعزيز الاتساق في عرض بنود قائمة الدخل، وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن البنود المصنفة بها.
 - تعزيز قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية على تقييم مدى جاهزية منشآت الأعمال المصرية لتطبيق متطلبات معيار IFRS:18 وتقييم أثر تطبيقه على شفافية التقارير المالية، وسلامة المؤشرات المالية التي تضمن دقة تنبؤات المحللين الماليين.
- وتكمن الدوافع الأساسية لإجراء البحث الحالي في الآتي:**

- تأصيل الإطار المفاهيمي والمنهجي لمتطلبات تطبيق معيار IFRS:18 بشأن إعادة تنظيم وتوحيد هيكل العرض والإفصاح في القوائم المالية بما يعكس الواقع الحقيقي لأنشطة المنشأة، ويُحقق التوازن بين حتمية اتساق التقارير المالية وخصوصية نماذج الأعمال المختلفة التي تتبناها الإدارة.
 - عرض وتحليل ممارسات إدارة الأرباح التي تركز على مرونة السياسات المحاسبية واختلاف بدائل تصنيف البنود في القوائم المالية، واستخلاص أهم نماذج قياسها، وبيان تداعياتها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية والقيمة السوقية لأسعار أسهم منشآت الأعمال بالبيئة المصرية.
 - بناء نماذج قياسية تجسد العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وتعكس الدور المُعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 في تفسير هذه العلاقة، مع تقديم دراسة اختبارية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية، بما يخدم قياس متغيرات البحث، ويسهم في اختبار فروضه، وإستخلاص أهم النتائج والتوصيات في هذا الصدد.
- ٥- حدود ونطاق البحث:** يمكن عرض حدود ونطاق البحث على النحو التالي:
- **حدود منهجية:** يقتصر البحث على تناول ممارسات إدارة الأرباح من خلال التصنيف الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل كأحد الآليات المستحدثة لتشويه تنبؤات المحللين الماليين، وتضليل قرارات المستثمرين، دون التطرق لممارسات إدارة الأرباح التي تتعلق بالاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية. كما يخرج عن نطاق هذا البحث ممارسات إدارة الأرباح التي تتعلق بالتبويب الخاطئ لبنود التدفقات النقدية.
 - **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة الاختبارية على مجموعة المنشآت المقيدة في البورصة المصرية، وتتبع مؤشر (EGX 100) والذي يتضمن قطاعات وأنشطة مختلفة، مع استبعاد المنشآت التي تتبع قطاع البنوك والخدمات المالية، نظراً لطبيعتها الخاصة.

- **حدود زمنية:** تقتصر الدراسة التطبيقية على تجميع البيانات التي تخدم متغيرات الدراسة (بعد توفيقها مع متطلبات معيار IFRS:18)، وذلك خلال سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من العام المالي ٢٠٢٠م وتنتهي في العام المالي ٢٠٢٤م.
- ٦- **منهج البحث:** في ضوء طبيعة مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، فقد إعتد الباحث على المنهجين الإستقرائي والإستنباطي، وذلك على النحو التالي:
- **المنهج الإستنباطي:** تم الإستعانة بهذا المنهج في دراسة وتحليل ما ورد بالأدبيات المحاسبية بشأن متطلبات معيار IFRS:18 والمعايير الدولية والمصرية ذات الصلة، واستقراء وتحليل الإصدارات المهنية التي تناولت متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، واستخلاص دور تبني هذه السياسات والمتطلبات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتعزيز مستويات الشفافية وقابلية المعلومات المفصح عنها للمقارنة، وانعكاسات ذلك على تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم كمرتكز لترشيد قرارات المستثمرين.
- **المنهج الإستقرائي:** تم الإعتماد على هذا المنهج في جمع وتحليل البيانات التي تتعلق بمتغيرات البحث من واقع التقارير المالية للمنشآت محل الدراسة وموقع مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية، لبناء النماذج الكمية التي تصف طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وقياس الأثر المعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 في تفسير هذه العلاقة، تمهيداً لاختبار الفروض وتحديد أهم النتائج وتقديم التوصيات بشأنها.

- ٧- **عرض وتحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية، واشتقاق فروض البحث:** يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية ذات الصلة، وفقاً لارتباطها بمتغيرات البحث على النحو التالي:
- ١/٧- **دراسات تناولت العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين:**

قدمت دراسة (Malikov et al. (2018 بعنوان " Earnings management using classification shifting of revenues " دليلاً على قيام إدارة منشآت الأعمال بممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات غير التشغيلية (مثل: الأيجار، والفوائد الدائنة، والأرباح الناتجة عن بيع الأصول) على أنها إيرادات تشغيلية تشمل إيرادات المبيعات وإيرادات الأنشطة الأخرى. وقد تم تنظيم دراسة تطبيقية على عينة قوامها (١٢٨٠٤) مشاهدة للمنشآت المقيدة بالبورصة الانجليزية خلال الفترة من ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠١٤م. وكشفت نتائج الدراسة عن انخراط منشآت الأعمال الانجليزية في ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات، حيث تبين وجود علاقة عكسية بين بنود الإيرادات غير التشغيلية والإيرادات التشغيلية غير العادية أو غير المتوقعة، كما أشارت الدراسة إلى أن هذه الممارسات تعد الأكثر انتشاراً بين المنشآت التي تحقق خسائر تشغيلية، ولا سيما المنشآت التي لديها معدلات نمو منخفضة.

وعلى النقيض تناولت دراسة (Pan et al., 2019) بعنوان "Income classification shifting and financial analysts' forecasts" والتي استهدفت دراسة وتحليل ما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطي لبنود المصروفات بقائمة الدخل يمكن أن تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وسعيًا نحو تحقيق أهداف الدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية على عينة من المنشآت الأمريكية خلال الفترة من 1988م وحتى عام 2013م بشكل ربع سنوي وذلك بواقع (81341) مشاهدة. وقد اعتمدت الدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطي لبنود قائمة الدخل، على النماذج التي قدمتها دراستي (Mc Vay, 2006; Fan et al., 2010). **وقد خلصت الدراسة** إلى العديد من النتائج أهمها: وجود زيادة في الأرباح التشغيلية بشكل غير متوقع، وهو ما يشير إلى قيام إدارة المنشآت محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطي لبنود المصروفات، بهدف التأثير على تصورات المستثمرين والمحللين الماليين. كما أن هذه الممارسات تقلل من دقة تنبؤات المحللين الماليين بشكل جوهري، حيث أن المحللين الماليين قد لا يتمكنون من تحديد مدى ملائمة التبيويبات التي قامت بها الإدارة على أساس شخصي، مما يؤدي إلى تنبؤات أقل دقة وأكثر تفاؤلاً، حيث أن الأرباح التشغيلية المبالغ فيها سوف يكون لها تأثير على معالجة المحللين الماليين للمعلومات المرتبطة بهذه الأرباح.

كما تناولت دراسة عبده (2021) بعنوان "أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية"، والتي استهدفت اختبار أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، مع اختبار أثر إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كمتغير وسيط في العلاقة بين المكافآت الإدارية ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح للشركات المقيدة بمؤشر EGX 50 EWI بالبورصة المصرية، والتي بلغ عددها (41) شركة خلال الفترة من عام 2014م وحتى عام 2019م. **وكشفت نتائج الدراسة** عن وجود علاقة جوهريّة بين تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية وإدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل، وكذلك وجود علاقة جوهريّة بين تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية. وتوصي الدراسة بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بدراسة العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الشركات المدرجة بالبورصة لإدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وتوجيه الشركات نحو ضرورة الحد منها.

وقد استهدفت دراسة عوض و عبد الناصر (2023) بعنوان "تأثير ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطي لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح، من خلال نمط التبيويب الخاطي لبنود قائمة الدخل (بنود الإيرادات والمصروفات)، وبين دقة تنبؤات المحللين الماليين وقيمة المنشأة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقديم دراسة تطبيقية من خلال الاعتماد على عينة مكونة من (95) شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2011 إلى 2020م بما يمثل (950) مشاهدة. **وكشفت نتائج الدراسة** التطبيقية باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية للتحليل القياسي، عن وجود تأثير معنوي إيجابي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطي لبنود قائمة الدخل، على

القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ، وتشنت تنبؤات المحللين الماليين، أي أن هذه الممارسات تزيد من أخطاء ومستوى تشنت التنبؤات، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض دقة تنبؤات المحللين الماليين. كما تبين وجود تأثير سلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبود قائمة الدخل على قيمة المنشأة، وأخيراً أشارت نتائج الاختبارات الإضافية إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين، الأمر الذي يؤكد دقة النتائج التي كشفت عنها الاختبارات الأساسية.

كما تناولت دراسة (Du Bingze et al. (2024) بعنوان " Earnings management and analyst forecast"، والتي استهدفت اختبار تأثير ممارسات إدارة الأرباح على دقة تنبؤات المحللين الماليين في الشركات الصينية. حيث ركزت الدراسة على بيان مدى استخدام الشركات الصينية لأساليب إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبود قائمة الدخل، ومدى تأثير ذلك على دقة توقعات المحللين الماليين وموضوعية تفسيراتهم، وسعيًا نحو تحقيق الهدف العام للدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية على شركات A-share المدرجة في البورصة الصينية خلال الفترة من ٢٠١٥م وحتى ٢٠٢٢م. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل ودقة توقعات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، كما أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل تؤثر بشكل جوهري على انخفاض دقة توقعات المحللين الماليين وزيادة انحرافها.

في حين قدمت دراسة أبو النيل (٢٠٢٤) بعنوان " أثر الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على دقة توقعات المحللين الماليين وإدارة الأرباح – دراسة تطبيقية"، والتي استهدفت بيان محددات الإفصاح المحاسبي عن ممارسات مكافحة الفساد، وطبيعة العلاقة بين دقة توقعات المحللين الماليين وجودة الأرباح المحاسبية كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح، وقياس أثر هذا الإفصاح على كل من دقة توقعات المحللين الماليين، وإدارة الأرباح. وسعيًا نحو تحقيق أهداف الدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (٢٠) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتتبع المؤشر المصري للاستدامة (S&P ESG- EGX) وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩م وحتى ٢٠٢١م. وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية معنوية بين جودة الأرباح المحاسبية ودقة توقعات المحللين الماليين، فكلما زادت جودة الأرباح المحاسبية زاد مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وعوائدها المستقبلية، في حين تبين وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد ودقة توقعات المحللين الماليين، وكذلك وجود علاقة سلبية معنوية بين الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد وإدارة الأرباح.

وقد ركزت دراسة (Sajjad et al. (2025) بعنوان " Research analyst forecasting accuracy and earnings management: Evidence from Pakistan" على سوق الأوراق المالية بباكستان كأحد الأسواق المالية الناشئة لتقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وسعيًا نحو تحقيق هدف الدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية على عينة قوامها (٣٧) شركة مقيدة بالبورصة الباكستانية باستثناء الشركات التابعة لقطاع الخدمات المالية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢م وحتى ٢٠٢٢م، بواقع (٤٠٧)

مشاهدة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح عبر إعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية ودقة تنبؤات المحللين الماليين، كما أن زيادة ممارسات إدارة الأرباح ترتبط طردياً بزيادة خطأ التنبؤ وانخفاض قدرة المحللين على التقييم الدقيق للأداء المالي للشركات، مما يضلل قرارات المستثمرين. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الإفصاح المالي عن البنود المصنفة ضمن القوائم المالية، وتعزيز قابلية البيانات المالية للمقارنة.

وقد تناولت دراسة عبد العزيز (٢٠٢٥) بعنوان " أثر توزيعات الأرباح النقدية على القدرة التنبؤية للأرباح ودقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة قوامها (٦٩) شركة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧م وحتى عام ٢٠٢١م، وذلك بواقع (٢٨٨) مشاهدة. بهدف اختبار فرضين رئيسيين لقياس أثر توزيعات الأرباح النقدية على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وكذلك قياس أثر عائد الكربون على توقعات المحللين الماليين مقاسة بدقة التنبؤات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية لتوزيعات الأرباح النقدية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وكذلك وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية لتوزيعات الأرباح النقدية على قابلية التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وذلك من خلال دخول عائد الكربون ضمن قيمة توزيعات الأرباح النقدية.

وأخيراً تناولت دراسة (Ndungu (2025) بعنوان " Cost classification shifting on earnings predictability of listed firms in Kenya"، والتي استهدفت بيان أحد ممارسات إدارة الأرباح المستحدثة والتي تعرف بـ "تحويل تصنيف التكاليف cost classification shifting"، وقياس تأثيرها على دقة التنبؤات المستقبلية للأرباح من قبل المحللين الماليين. وقد قدمت الدراسة دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٥٠) شركة مدرجة في بورصة نيروبي Nairobi Securities Exchange في كينيا، خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢م. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية قوية بين تحويل التكاليف بقائمة الدخل كأحد ممارسات إدارة الأرباح وبين انخفاض دقة وموضوعية التنبؤ المستقبلي للأرباح من قبل المحللين الماليين، كما أكدت الدراسة على أن هذه الممارسات يكون لها أثر سلبي يقلل من وضوح الأداء التشغيلي الحقيقي للشركات المدرجة في البورصة الكينية، وينقل صورة خادعة للمستثمرين. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة من قبل الجهات الرقابية والإشرافية على تصنيفات التكاليف داخل قائمة الدخل، مع التأكيد على أهمية تحسين الشفافية في عرض البنود التشغيلية وغير التشغيلية، وتعزيز قابليتها للمقارنة. وفي سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة بهذا المحور، واسترشاداً بما خلصت إليه كل منها، يمكن صياغة الفرض الأول من فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٧- دراسات وإصدارات مهنية تناولت العلاقة بين العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS: 18 وممارسات إدارة الأرباح:

تناولت دراسة شرف (٢٠٢٤) بعنوان " دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS 18 في تحسين الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة اختبارية "، حيث استهدفت الدراسة استكشاف دور معيار التقارير المالية الدولية IFRS 18 في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مفاضة بجودة الأرباح المحاسبية، وتقديم فهم شامل للتغيرات المحتملة في البيئة المحاسبية المصرية نتيجة تطبيق هذا المعيار، فضلاً عن أهمية تحسين الممارسات المحاسبية وتعزيز فعالية التقارير المالية في المستقبل. وقد اعتمدت الدراسة على مسح ميداني لعينة قوامها (٣٤٢) مفردة شملت كل من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في البورصة المصرية، ومجموعة من المديرين الماليين في هذه الشركات، وكذلك مجموعة من الأكاديميين المهتمين بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS. **وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن تطبيق معيار IFRS 18 يُسهم بشكل كبير في تعزيز مستوى شفافية التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، كما يسهم هذا المعيار في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي لبند القوائم المالية بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية من حيث تعزيز ملاءمة وموثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق هذا المعيار وتحسين جودة الأرباح المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية.**

كما تناولت دراسة Lee (2024) بعنوان " Establishment of IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements: its Impact and Implications"، والتي استهدفت دراسة وتحليل التوجهات الحديثة في تطوير معايير العرض والإفصاح المالي، حيث يُعد معيار IFRS 18 خطوة تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشفافية والحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التوبيخ الخاطئ لبند قائمة الدخل. لذا يُعيد هذا المعيار تعريف الربح التشغيلي ليُحتسب كصافي الدخل بعد استبعاد أنشطة الاستثمار والتمويل، وهو ما يمثل انحرافاً واضحاً عن التعريف المستخدم في بعض الأنظمة المحلية مثل K-IFRS في كوريا، والذي يعتمد على خصم تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات البيعية والإدارية من الإيرادات. **وقد أكدت الدراسة على أن هذا التعديل المفاهيمي يُتوقع أن يُقلص من مرونة الإدارة في إعادة تصنيف البنود ما بين تشغيلية وغير تشغيلية، وهي إحدى أبرز وسائل التلاعب المحاسبي لتحسين الأداء الظاهري.** وقد تم تنظيم دراسة مقارنة شملت ٣١ دولة (بينها الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية) خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٩م، والتي أكدت على أن استخدام النهج المتبقي في عرض الربح التشغيلي يُعزز من التحفظ المحاسبي، ويُقلص من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح عبر التوبيخ الخاطئ لبند القوائم المالية، مما يُعزز من جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من أن هذا النهج التنظيمي يُعزز الاتساق المحاسبي ويُقلل من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن النتائج تُشير إلى انخفاض في استمرارية الربح التشغيلي وملاءمته التنبؤية للمستثمرين. لذا توصي الدراسة بإدراج إجمالي فرعي يعكس الأرباح التشغيلية العادية، مع الإفصاح الكامل عن البنود الاستثنائية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

وقد استهدفت دراسة (Czajor (2024) بعنوان " IFRS 18: Advancing the Relevance and Utility of Financial Statements for Stakeholders " قياس تأثير معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية IFRS 18 على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال التركيز على جودة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مراجعة تحليلية لمحتوى المعيار الجديد من خلال مقارنة بنية القوائم المالية قبل وبعد تطبيق IFRS 18، مع التركيز على المجاميع المرحلية ومتطلبات الإفصاح عن مقاييس الأداء الإدارية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن إلزام الشركات بعرض مجاميع مثل الربح التشغيلي، والربح قبل التمويل والضرائب، والكشف عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs)، يحد من ممارسات إدارة الأرباح التي ترتبط بالتبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، ويُعزز مستوى الشفافية للبنود المفصّل عنها ويدعم قابليتها للمقارنة. كما أكدت الدراسة أن تطبيق معيار IFRS 18 يدعم الموثوقية والاستمرارية التي تمثل أحد السمات الرئيسية لجودة الأرباح العالية، الأمر الذي يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

وقد أكد تقرير (BDO (2024) بعنوان " IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements " على أن معيار التقارير المالية الدولية IFRS 18 يمثل تحولاً محورياً في كيفية عرض البيانات المالية، لا سيما قائمة الربح أو الخسارة. حيث يفرض المعيار تقديم مجاميع فرعية إلزامية Mandatory Subtotals مثل الربح التشغيلي، ويوجّه الشركات نحو تنظيم عملية التجميع والتفصيل Aggregation and Disaggregation، ويُلزمها بالإفصاح عن مؤشرات الأداء التي تحددها الإدارة داخلياً Management-Defined Performance Measures. وتهدف هذه التعديلات إلى تحسين قابلية المقارنة بين الشركات، وتقليل احتمالات التحايل في عرض البنود بقائمة الدخل، خاصة من خلال التبويب الخاطئ لبنود الدخل والمصروفات لتحقيق نتائج أرباح شكلية. كما شملت التعديلات تغييرات طفيفة على قائمة التدفقات النقدية بما يدعم فهماً أوضح للأنشطة التشغيلية والاستثمارية. كما نوه التقرير عن مساهمة تطبيق IFRS 18 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح المرتبطة بإعادة تصنيف البنود، عبر تقنين طريقة عرض الأداء المالي وإلزام الشركات بمزيد من الإفصاح البنوي والتوضيح في القوائم المالية.

كما قدمت دراسة سعيد والفكي (٢٠٢٤) بعنوان " أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولي IFRS 18 العرض والإفصاح في القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية"، والتي استهدفت تأصيل الإطار المفاهيمي لمعيار IFRS 18 بشأن متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، وبيان طبيعة المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها بالقوائم المالية، وقياس تطبيق هذا المعيار على تعزيز مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالمؤسسات المالية المصرفية وغيرها أصبح ضرورة حتمية، كما إن تطبيق معيار IFRS 18 العرض والإفصاح في القوائم المالية يؤثر بشكل إيجابي في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة منفصلة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل تفصيلي بما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين، وتعظيم الأرباح المستقبلية.

كما تناولت دراسة (2024) Neves بعنوان " IFRS 18 Implementation in Brazilian Enterprises: Challenges and Opportunities " والتي استهدفت بيان واقع تطبيق معيار IFRS 18 في البيئة البرازيلية، من خلال تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات في الانتقال نحو نظام تقارير مالية أكثر اتساقاً وشفافية. وقد ركزت الدراسة على عدة محاور رئيسية وهي: التعديلات الجوهرية التي تضمنها المعيار، التحديات والفرص، المعوقات القانونية، وإمكانية التطبيق في الإطار الزمني المحدد. **وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن تطبيق هذا المعيار يُمثل فرصة لتحسين جودة عرض القوائم المالية، لا سيما من خلال تعزيز الإفصاح عن المجاميع الفرعية مثل الربح التشغيلي، بما يُساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب التصنيفي.** كما كشفت الدراسة عن وجود عقبات قانونية جوهرية ناتجة عن تعارض المعيار الجديد مع قانون الشركات البرازيلي Lei das S.A. ، مما يستلزم تعديلات تشريعية أو استثناءات تنظيمية لضمان توافق هذه المتطلبات. وأخيراً أشارت الدراسة إلى أن التحدي الحقيقي يتمثل في الانتشار الواسع للاعتماد على محاسبين خارجيين في إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يعوق التنسيق الفعّال ويُهدد جدوى تطبيق معيار IFRS 18 في الموعد المحدد، وفي هذا الصدد أوصت الدراسة بضرورة التخطيط المبكر وتفعيل التعاون مع الخبراء القانونيين لتقليل المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال، وتعزيز أهمية التهيئة المؤسسية والتشريعية لضمان تحقيق أهداف المعيار في الحد من مرونة التصنيف وتحسين موثوقية التقارير المالية.

وقد سعت دراسة (2024) Amer بعنوان " Can IFRS adoption mitigate earnings management in an emerging market? Evidence from South Africa " إلى التحقق من مدى فاعلية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد قامت الدراسة بتحليل البيانات المالية لعدد (٢٠٦) شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠م، باستخدام نموذج Jones المعدل لقياس إدارة الأرباح المعتمدة على الاستحقاقات. **وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بشكل إلزامي أدى إلى انخفاض كبير في قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح التي ترتبط بالتقديرات المحاسبية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ما توفره معايير IFRS من مستوى أعلى من الشفافية والقابلية للمقارنة، مما يحد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح.** وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق معايير IFRS في الدول النامية، مع تعزيز دور الهيئات الرقابية لضمان التطبيق السليم للمعايير.

كما تناول تقرير (2024) KPMG بعنوان " Financial Statements – IFRS 18 Presentation and Disclosure in IFRS 18 " متطلبات العرض والإفصاح في سياق معيار IFRS 18 المقرر بدء تطبيقه الإلزامي في ١ يناير ٢٠٢٧، مع إمكانية التبنّي المبكر. وقد سلط التقرير الضوء على الدور الحيوي لهذا المعيار في تحسين شفافية التقارير المالية، وتعزيز قابلية المقارنة بين الشركات، من خلال إعادة هيكلة قائمة الدخل وتوسيع متطلبات الإفصاح. **كما أشاد التقرير بأهمية إلزام الشركات بتقسيم بنود الدخل والمصروفات إلى ثلاث فئات رئيسية: تشغيلية، استثمارية، وتمويلية، مع ضرورة عرض بند "الربح التشغيلي" كبند رئيسي في قائمة الدخل.** فضلاً عن الإفصاح الإلزامي عن مقاييس الأداء المحددة (MPMs) التي تستخدمها الإدارة في التقارير العامة، حيث يجب توضيح مبررات استخدامها وتسويتها مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، كذلك يشترط المعيار عرض

مصروفات التشغيل إما حسب الطبيعة أو الوظيفة، مع ضرورة الكشف الإضافي عن التفاصيل عند استخدام العرض الوظيفي. وأخيراً أكد معيار IFRS 18 على أهمية تقليل البنود المجمعة مثل "أخرى" وتعزيز مبدأ التفكيك في العرض، مما يستدعي من الشركات مراجعة سياساتها المحاسبية، وتحديث أنظمة التقارير المالية، والاستعداد لتدريب المحاسبين والمراجعين قبل حلول الموعد الإلزامي للتطبيق.

وقد تناولت دراسة (Selem & Elkholy (2025) بعنوان "The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management Behavior: Evidence from Commercial Banks in the Kingdom of Saudi Arabia"، والتي استهدفت قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على سلوكيات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي السعودي. وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عينة قوامها (10) بنوك تجارية سعودية خلال الفترة من 2015 وحتى 2023م، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القائم على تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر تطبيق معايير IFRS على كل من إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاقات (AEM) وإدارة الأرباح الحقيقية (REM). وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة معنوية سالبة بين تطبيق معايير IFRS ومستوى إدارة الأرباح، حيث انخفضت مؤشرات التلاعب في الأرباح بشكل ملحوظ بعد قيام الشركات بالتحول إلى معايير IFRS، كما كشفت الدراسة أن بعض المتغيرات الضابطة، مثل حجم البنك والرافعة المالية، كانت أقل تأثيراً بعد اعتماد معايير IFRS، مما يعكس تحسن جودة الإفصاح بالتقارير المالية.

وأخيراً استهدفت دراسة (Saleh et al. (2025) بعنوان "Influence of IFRS Adoption on Earnings Management Through the Moderating Role of Audit Quality: Evidence from KSA and UAE" بيان مدى مساهمة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تخفيض الأرباح المغالي فيها، وكذلك قياس تأثير جودة المراجعة كعامل مساعد للحد من ممارسات إدارة الأرباح. وسعيًا نحو تحقيق أهداف الدراسة تم تنظيم دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (97) شركة مدرجة في سوقي السعودية والإمارات خلال الفترة من 2011م وحتى عام 2021م. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: أن قيام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS أدى إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح التي تتعلق بالاستحقاقات الاختيارية، أو الأنشطة الحقيقية بشكل ملحوظ، بينما لم تُظهر جودة المراجعة كعامل مساعد تأثيراً ملحوظ في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يشير إلى أن الالتزام بمتطلبات معايير IFRS أكثر تأثيراً من المراجعة الخارجية. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بنظم حوكمة داخلية قوية سجلت انخفاضات أكبر في ممارسات إدارة الأرباح. وفي سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة، والإصدارات المهنية ذات الصلة، يمكن صياغة الفرض الثاني من فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الثاني: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل بمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية.

٣/٧- دراسات وإصدارات مهنية تناولت العلاقة بين العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معايير IFRS ودقة تنبؤات المحللين الماليين:

استهدفت دراسة (Mensah (2021 بعنوان " The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: evidence from listed manufacturing firms in Ghana" تحليل تأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية (FRQ) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية (GSE)، وذلك عبر المقارنة بين الفترتين قبل التبني خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٦ وبعد التبني خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٤م. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مستقاه من التقارير المالية السنوية المدققة لعينة مكونة من (١١) شركة صناعية، بإجمالي ١٤٨ مشاهدة/ سنة، وتم استخدام نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model وتقنية الانحدار العادي البسيط (OLS) لاختبار العلاقات، كما تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام مستوى إدارة الأرباح Earnings management من خلال نموذج جونز المعدّل للاستحقاقات التقديرية Modified Jones Model. وقد كشفت نتائج الدراسة أن تبني معايير IFRS له تأثير سلبي ومعنوي على إدارة الأرباح، مما يدل على تحسن في جودة التقارير المالية بعد التبني، كما كشفت المقارنة بين الفترتين عن انخفاض واضح في مستوى إدارة الأرباح بعد التبني، وهو ما يؤكد على ارتفاع جودة التقارير المحاسبية في المرحلة اللاحقة لاعتماد IFRS ، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير IFRS في السوق الغاني أسهم في رفع مصداقية المعلومات المحاسبية، ما من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين وجذب رؤوس أموال إضافية للسوق.

كما تناولت دراسة (Miah et al. (2023 بعنوان " The impact of IFRS complexity on analyst forecast properties: The moderating role of high-quality audit " ، والتي استهدفت تحديد العلاقة بين تعقيد معايير IFRS وثلاث خصائص رئيسية لتنبؤات المحللين: خطأ التنبؤ Forecast error ، وتشنّت التوقعات Dispersion، ومراجعات التنبؤ Revisions ، وتقييم مدى قدرة جودة المراجعة العالية ممثلة بـ Industry Specialisation على تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن هذه التعقيدات. وقد قامت الدراسة بتحليل محتوى التقارير المالية لعينة قوامها (٣٢٢) شركة مدرجة في بورصة أستراليا (ASX) باستخدام بيانات مالية تشمل فترات قبل وبعد اعتماد IFRS وذلك من خلال الاعتماد على تقارير توافق IFRS لقياس مستوى التعقيد لمجموعة من المعايير. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: وجود مستويات عالية من تعقيد IFRS ترتبط بزيادة ملحوظة في كل من: أخطاء التنبؤ، والتشنّت، والمراجعة. حيث تسهم جودة التدقيق المرتفعة فقط في خفض خطأ التنبؤ؛ ولا تقلل من التشنّت أو التعديلات في توقعات المحللين الماليين، كما أن التأثير المعدّل لجودة المراجعة يظهر فقط في الشركات التي تتعرض لمستوى عالي من التعقيد المركب للمعايير. وأكدت الدراسة على ضرورة توفير مبادئ لتقييم التعقيد وتحسين الإفصاح عن البيانات للمستفيدين من التحليل المالي.

كما تناولت دراسة (Huang (2024) بعنوان "Major Changes in IFRS and Comparison with US GAAP" والتي استهدفت عرض وتحليل تطور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) باعتبارها انعكاساً مباشراً لتحولات البيئة الاقتصادية العالمية، بغرض تحسين جودة الإفصاح المالي. وقد ركزت الدراسة على ثلاثة مجالات رئيسية شهدت تغييرات جوهرية في معايير IFRS من حيث الاعتراف بالإيرادات، والمحاسبية عن عقود الإيجار، ومعالجة الأصول غير الملموسة. وبينت الدراسة القصور الذي كان قائماً في المعايير القديمة، واستعرضت التحسينات التي أحدثتها التعديلات الحديثة في معايير IFRS ، سواء من حيث وضوح الإفصاح أو توحيد الممارسات المحاسبية. كما قامت الدراسة بمراجعة الأدبيات والمعايير لاجراء مقارنة بين IFRS والمبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً GAAP، حيث تبنت كل جهة منهجاً مختلفاً في عدة جوانب، رغم سعي كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى تحقيق التناغم الدولي في العرض والإفصاح. وأخيراً كشفت نتائج الدراسة عن أن التحسينات المستمرة في معايير IFRS عززت من الوضوح والاتساق وقابلية المقارنة بين التقارير المالية، مما ساهم في تقليل الغموض وتعزيز مصداقية البيانات المنشورة. كما أكدت الدراسة على أن هذه التطورات ساعدت على تحسين كفاءة القرار الاستثماري من خلال تقارير مالية أكثر شفافية ومسؤولية، وبالتالي ساهمت في زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العالمية.

وقد تناولت دراسة (ALFaran (2024) بعنوان "The Impact of IFRS Exchange Adoption on the Accuracy of Analysts' Forecasts in the Saudi Stock" والتي استهدفت قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير IFRS على دقة توقعات أرباح المحللين الماليين، وكذلك تحليل أخطاء التنبؤ والتشتت في التوقعات باستخدام نموذج بيانات Panel مع متغير Dummy زمني يدل على ما قبل وبعد التطبيق. وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عينة قوامها (١٧) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٩م، وذلك بواقع (١٠٢) مشاهدة سنوية قبل وبعد الالتزام بمعايير IFRS عام ٢٠١٧م. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاعتماد الإلزامي لمعايير IFRS لم يولد تغييرات معنوية في دقة التنبؤ أو تقليص التشتت لدى المحللين الماليين، كما لم يُظهر الانخفاض في متوسط أخطاء التنبؤ بعد التطبيق فرقاً إحصائياً ذو دلالة احصائية، فضلاً عن أن تبني معايير IFRS دون إنفاذ فعال أو تدريب شامل لا يضمن تحسين جودة توقعات المحللين.

وفي هذا السياق تناولت دراسة (Maruszewska & Tuskiewicz (2024) بعنوان "Boundaries of management performance measures (MPMs) disclosed in primary financial statements prepared in accordance with new standard planned to supersede IAS 1" والتي استهدفت مناقشة وتحليل مفهوم مقاييس الأداء التي يحددها المديرون (MPMs)، في سياق التحولات المنتظرة ضمن معايير IFRS 18. كما جاء في مسودة المعيار الجديد للعرض والإفصاح في القوائم المالية IFRS 18. وقد كشفت الدراسة عن وجود فجوة جوهرية بين المعالجة النظرية لمقاييس الأداء في الأدبيات الأكاديمية، والتي تميل إلى التركيز على احتياجات المديرين وبين التوجه الحالي في معايير IFRS، والذي يستهدف تقديم معلومات مالية للمستفيدين من المعلومات المحاسبية ممن يوفرون الموارد للمنشأة (مثل المستثمرين والممولين). وقد اعتمدت الدراسة

على تحليل متعمق لمسودة المعيار Exposure Draft والمواد العملية التي تم تطويرها خلال عملية المشاورة، إلى جانب دراسة حالة تطبيقية. كما أظهرت النتائج أن نطاق MPMS في المعيار الجديد سيكون محدوداً مقارنة بالانتساع النظري لمقاييس الأداء المعروضة في الأدبيات. وتبرز الدراسة أهمية إعادة تقييم الإطار النظري لمقاييس الأداء باستخدام مدخلي نظرية الإشارة Signalling Theory ونظرية الوكالة Agency Theory، مع التحذير من القيود المتوقعة في استخدام MPMS لتقييم شامل لأداء المنشأة.

وقد تناولت دراسة Alruwaili et al. (2024) بعنوان "IFRS adoption, firms' investment efficiency and financial reporting quality: a new empirical assessment of moderating effects from Saudi listed firms" والتي استهدفت تحليل الدور المعدل لتبني IFRS في العلاقة بين جودة الإفصاح المالي وخصائص الشركات المدرجة في السوق السعودي في إطار خطة تحول تدريجية طويلة الأجل بدأها سوق الأسهم السعودي (تداول) منذ عام ٢٠١٦، حيث تبنت المملكة العربية السعودية معايير IFRS بشكل كامل بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد قامت الدراسة التطبيقية على عينة قوامها (١٨٤) شركة سعودية خلال الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٠م، وقد تم قياس جودة الإفصاح من خلال تحليل يدوي لمحتوى التقارير السنوية، وحساب عدد صفحات التقارير، ومحتوى الإفصاح الطوعي سنوياً. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تحسن واضح في جودة الإفصاح المالي بعد تبني معايير IFRS، حيث ارتفع متوسط مستوى الإفصاح من ٣٣,٠٣٪ في ٢٠١٦ إلى ٥٦,١٤٪ في عام ٢٠٢٠م. كما أنه قبل تطبيق معايير IFRS، كانت خصائص الشركات (مثل الحجم، تكوين مجلس الإدارة، وجود أعضاء غير تنفيذيين) أكثر تأثيراً على جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، في حين أنه بعد التطبيق، أصبح تأثير معايير IFRS نفسه محورياً كمعدل مؤسسي يحسن مستوى الشفافية. وأخيراً تبين وجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة الإفصاح، مما يشير إلى الحاجة لمراجعة فعالية الاجتماعات الإدارية في السياق المحلي مقارنة بالأسواق المتقدمة. وتؤكد الدراسة على أهمية هذه النتائج لصناع القرار، ومجالس الإدارة، والمحللين الماليين، والهيئات الرقابية المعنية، لما توفره من رؤى واضحة حول العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات خلال مراحل تبني معايير IFRS كما تشير الدراسة إلى أهمية استخدام هذه النتائج في تغذية قرارات لجنة اعتماد المعايير المحاسبية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).

وأخيراً تناولت دراسة Salotti (2024) بعنوان "IFRS 18 – The Forthcoming Standard for Presentation in Financial Statements: main changes, practical implications, and research opportunities" والتي استهدفت عرض وتحليل متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 مع التركيز على التعديلات الرئيسية، والآثار العملية، والفرص البحثية. وقد أشارت الدراسة إلى أن الالتزام بمعيار IFRS 18 الذي أقره مجلس معايير المحاسبة الدولية في أبريل ٢٠٢٤، يمثل نقطة تحول رئيسية في منهجية عرض المعلومات المحاسبية، حيث يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي IAS 1 من خلال تقديم نموذج موحد ومنظم لقائمة الدخل، يلزم المنشآت بتصنيف الأنشطة إلى أنشطة تشغيلية، واستثمارية، وتمويلية، مما يعزز قابلية المقارنة بين الشركات المختلفة. كما أكدت الدراسة أنه من أبرز التعديلات التي أقرها معيار IFRS 18 هو اشتراط الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة (MPMS)، والتي كانت في السابق

تُستخدم بشكل اختياري وغامض، وهو ما يمثل نقلة نحو شفافية أكبر وتحليل أدق لأداء الشركات. ويتجلى الأثر العملي لهذا المعيار في ضرورة إعادة هيكلة نظم التقارير الداخلية، وتدريب الكوادر المحاسبية، وتحديث الأنظمة الإلكترونية للمتكمين من الالتزام بالتصنيفات الجديدة والإفصاحات المطلوبة. كما يتوقع أن يحد معيار IFRS 18 من ممارسات إدارة الأرباح عبر فرض ضوابط على كيفية عرض البنود والإفصاح عنها، مما يعزز دقة التنبؤات التي يعتمد عليها المحللون الماليون والمستثمرون. في المقابل، يفتح المعيار آفاقاً بحثية غنية، تشمل دراسة أثر تطبيق MPMs على جودة التقارير المالية، وتحليل استجابة الأسواق المالية للإفصاحات الجديدة، ومدى تأثير إعادة تصنيف البنود على نسب الأداء التقليدية. وأخيراً يُعد IFRS 18 معياراً نوعياً يسعى إلى موازنة شكل العرض مع محتوى الإفصاح، بما يعكس الأداء الحقيقي للمنشآت ويحد من فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين. وفي سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة، والإصدارات المهنية ذات الصلة، يمكن صياغة الفرض الثالث من فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الثالث: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية.

وتأسيساً على ما قدمته الدراسات السابقة بشأن وجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وسعيًا نحو تفسير هذه العلاقة من خلال الدور المعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS 18، حيث يُلزم هذا المعيار منشآت الأعمال بتقسيم البنود التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بشكل منفصل، مقارنةً بالمرونة التي يتيحها المعيار IAS 1، فضلاً عن قيام المعيار باستحداث متطلبات جديد يتمثل في الإفصاح الإجمالي عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة (MPMs) مع بيان أسس احتسابها ومبررات استخدامها، مما يحد من مخاطر الغموض المرتبط باستخدام مؤشرات بديلة غير خاضعة للرقابة. ومن المتوقع أن يسهم معيار IFRS 18 في تقليص ممارسات إدارة الأرباح التي تقترن بتصنيف البنود المحاسبية ويُحسِّن من جودة المعلومات المقدمة للمحللين الماليين والمستثمرين، الأمر الذي يترتب عليه أثر إيجابي على دقة التنبؤات المستقبلية. وفي هذا السياق، يمكن صياغة الفرض الرابع من فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الرابع: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم لمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية.

■ ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية، يمكن إستخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

✓ ركزت معظم الدراسات (عبده، ٢٠٢١؛ عوض و عبد الناصر، ٢٠٢٣؛ عبد العزيز، ٢٠٢٥؛ Malikov et al., 2018; Pan et al., 2019; Du Bingze et al., 2024; Sajjad et al., 2025; Ndungu et al., 2025) على تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، من خلال بيان طبيعة وأشكال ممارسات إدارة الأرباح التي تتعلق بالتبويضات الخاطئة لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل، وتحديد أهم الحوافز التي تدفع إدارة منشآت الأعمال نحو استخدام السياسات البديلة في عرض وتصنيف هذه البنود كأحد الممارسات المستحدثة لإدارة الأرباح، وبيان مدى تأثيرها بشكل جوهري على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم. إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق لمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي التي أقرها معيار التقرير المالي الدولي IFRS: 18 بشأن إعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل وفق أسس موضوعية ودقيقة، لتعزيز قابليتها للمقارنة وتقييم الأداء الحقيقي لأنشطة منشآت الأعمال بالبيئة المصرية.

✓ قامت مجموعة من الدراسات والإصدارات المهنية (شرف، ٢٠٢٤؛ Lee, 2024; Czajor, 2024; Neves, 2024; BDO, 2024, KPMG, 2024; Selem & El kholy, 2025; Saleh et al., 2025) بدراسة وتحليل العلاقة بين العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 وممارسات إدارة الأرباح، من خلال تسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين السياسات والبدائل التي يقتضيه المعيار الدولي IAS:1 وما يقتضيه معيار IFRS:18 بشأن عرض وتصنيف بنود الإيرادات والمصروفات وفق هيكل موحد لقائمة الدخل، بحيث يكفل مزيد من الإفصاح والشفافية للمستفيدين، ويعزز ملائمة المعلومات المفصح عنها وقابليتها للمقارنة كأساس مرجعي لتقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالوضع المستقبلي. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات والتقارير المهنية كشفت عن وجود أثر مباشر لتطبيق منهجية المعيار الجديد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تتعلق بالتبويب الخاطي لبنود قائمة الدخل. إلا أن معظم هذه الدراسات اكتفت بتقديم أطر وضوابط نظرية فقط، والبعض الآخر إهتم بتقديم دراسات ميدانية، وقدم عدد محدود منها دراسات تطبيقية خارج البيئة المصرية. فضلاً عن أن كافة هذه الدراسات لم تنظر إلى التأثير المباشر وغير المباشر لهذه العلاقة على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

✓ ركزت مجموعة من الدراسات السابقة (Mensah, 2020; Miah et al., 2023; Hugang, 2023; Al faran, 2024; Alruwaili et al., 2024, Salotti, 2024; Maruszewska & Tuskiewicz, 2024) على تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين خاصة ما يتعلق بالأرباح المستقبلية و/أو القيمة السوقية لأسعار الأسهم، وذلك من خلال التأكيد على دور تبني معايير IFRS في تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على دقة وموضوعية القيم المالية المدرجة بهذه القوائم، ويضمن سلامة الأداء المالي وقدرته على تجسيد الصورة الحقيقية لممارسة منشآت الأعمال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. إلا أن هذه الدراسات قد تبنت المنظور الاجمالي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS دون

التركيز على معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية IFRS:18 لما له من تأثير مباشر على تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية وتحسين جودة التقارير المالية، ومن ثم دقة تنبؤات المحللين الماليين. فضلاً عن ندرة الدراسات العربية بوجه عام، والمصرية بوجه خاص التي تطرقت لتحليل هذه العلاقة وقياس أثرها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم.

■ **ويتميز البحث الحالي**، بتركيزه على دراسة وتحليل متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS:18 والذي يحل محل المعيار الدولي IAS:1 ونظيره المصري رقم (1) " عرض القوائم المالية"، وبيان دوره المعدل في الحد من إحدى الصور الحديثة لممارسات إدارة الأرباح والتي تتعلق بالتبويب الخاطيء لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل. وقياس أثر ذلك على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، من خلال بناء نماذج كمية وتقديم دراسة اختبارية بالمنشآت المقيدة في البورصة المصرية بعد موافقة تصنيف بنود قائمة الدخل للمنشآت محل الدراسة وفق متطلبات IFRS:18.

8- **خطة البحث**: سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، وإختبار فروضه، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات، تم تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- أولاً: الاطار العام للبحث.
- ثانياً: منهجية العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب متطلبات معيار IFRS:18.
- ثالثاً: محددات دقة تنبؤات المحللين الماليين: العوامل المؤثرة فيها وأهم نماذج قياسها.
- رابعاً: انعكاسات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.
- خامساً: الدراسة الاختبارية بالمنشآت المقيدة في البورصة المصرية.
- سادساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.
- المراجع.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

ثانياً: منهجية العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب متطلبات معيار IFRS:18.

انطلاقاً من عدم تقديم معيار المحاسبة الدولي IAS:1 تعريف محدد ومستقل للربح التشغيلي تاركاً لإدارة منشآت الأعمال حرية احتسابه والإفصاح عن الأداء التشغيلي وفقاً لجوهره الاقتصادي، مما أدى إلى وجود اختلافات في طريقة احتساب الربح التشغيلي بين المنشآت على الرغم من تطبيقها معايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومن ثم ضعف قابلية المقارنة بين هذه المنشآت على المستويين المحلي والدولي فيما يتعلق بالأداء التشغيلي. فضلاً عن توسع إدارة المنشآت في استخدام مؤشرات مثل الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب أو الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وغيرها من المؤشرات غير المعترف بها في المعايير المحاسبية (Non-GAAP measures)، مما تسبب في تضليل المحللين الماليين وإرباك المستثمرين بشأن اتخاذ قرارات مستنيرة (IASB, 2019).

وسرعان ما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار التقارير المالية الدولية IFRS:18 بعنوان " العرض والإفصاح في القوائم المالية " في ٩ إبريل ٢٠٢٤م، لمعالجة أوجه القصور التي طالما ارتبطت بعرض القوائم المالية من حيث ضعف قابلية المقارنة وغياب الاتساق في عرض الأداء التشغيلي بين منشآت الأعمال، ويكمن جوهر هذا المعيار في إرساء مفاهيم ومعايير موحدة لبنود رئيسية مثل الربح التشغيلي، والتشديد على

ضرورة التصنيف الإلزامي للإيرادات والمصروفات، بما يعزز الشفافية ويوفر أسس أكثر موثوقية للمقارنة بين منشآت الأعمال عبر القطاعات والأسواق المختلفة. كما يسهم المعيار في الحد من الاعتماد المفرط على المؤشرات غير المعترف بها (Non-GAAP) التي عادةً ما تُستخدم لتضخيم صورة الأداء المالي، وذلك من خلال إلزام المنشآت بالإفصاح عن مقاييس الأداء الإدارية (MPMs) بشكل منظم وخاضع للمراجعة (Lee, 2024; Czajor, 2024; Cendon et al., 2023). ويمكن عرض الأطر المفاهيمية والمنهجية لمتطلبات معيار IFRS: 18 وبيان دوره في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز قدرة المستثمرين نحو اتخاذ قرارات مبنية على بيانات أكثر دقة واتساقاً، سعياً نحو رفع كفاءة الأسواق المالية محلياً ودولياً.

١- مفهوم وأهداف معيار IFRS:18 وأهم متطلباته الرئيسية:

- يُمثل معيار التقارير المالية الدولية IFRS: 18 " العرض والإفصاح في القوائم المالية " نقطة تحول جذرية في تطوير الإطار المحاسبي الدولي بشأن إعداد التقارير المالية، حيث يعد التغيير الأكثر جوهرية في عرض الأداء المالي لمنشآت الأعمال منذ أكثر من عقدين. ويتجسد الهدف الرئيس لهذا المعيار في إرساء متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية بما يضمن توفير معلومات ملائمة وموثوقة تُمثل بعدالة الأصول والإلتزامات، وحقوق الملكية، وكذلك الإيرادات والمصروفات (IFRS, 2024). كما يسعى المعيار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى التي يمكن تلخيصها في الآتي (شرف، ٢٠٢٤؛ سعيد & الفكي، ٢٠٢٤؛ Maruszewska & Tuskiewicz, 2024):
- **بناء هيكل موحد لعرض الأداء المالي:** وذلك من خلال إرساء مفاهيم ومعايير إلزامية لمجاميع رئيسية مثل الربح التشغيلي، بهدف تقليل اختلافات العرض والإفصاح بين منشآت الأعمال وتحسين قابلية المقارنة سواء على مستوى المنشأة في الفترات السابقة، أو على مستوى المنشآت المُماثلة بالقطاع الواحد، أو على مستوى السوق ككل.
 - **تعزيز مستوى الشفافية:** من خلال ضرورة الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة (MPMs) مع بيان منهجية احتسابها وتسويتها مع المجاميع المعيارية، وخضوعها للمراجعة، للتحقق من مصداقيتها وعدالة دلالتها للمستفيدين.
 - **تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين:** من خلال تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات أكثر وضوحاً واتساقاً، بحيث تمكّنهم من تقييم الأداء المالي الحالي لمنشآت الأعمال، والتنبؤ بالأداء المستقبلي كمرتكز لاتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.
 - **تجنب الاعتماد على المؤشرات غير المعيارية (Non-GAAP):** حيث يسهم الالتزام بمتطلبات معيار IFRS:18 في الحد من استخدام المقاييس التي قد تعطي صورة مضللة عن الأداء المالي لمنشآت الأعمال، من خلال توفير بدائل معيارية واضحة ومُلزمة.
 - **تنظيم مستوى التجميع والتفصيل:** وذلك من خلال تقديم إرشادات دقيقة لتجميع أو تفصيل البنود الفرعية، لضمان الإفصاح الكاف دون إفراط ممل أو اختزال مخل يضر بمصالح الأطراف ذوي العلاقة.
 - **المساهمة في تحسين كفاءة الأسواق المالية:** حيث يسهم معيار IFRS:18 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز مستويات الشفافية والقابلية للمقارنة بالقوائم المالية، بما يضمن دقة تنبؤات المحللين الماليين، ويكفل سلامة قرارات المستثمرين.
- ومن ثم يُمكن الإشادة بالدور الفعال الذي يقدمه معيار التقارير المالية الدولية IFRS:18 في تحسين جوانب عرض البنود الفرعية والرئيسية للقوائم المالية بوجه عام، ولا سيما قائمة

الدخل بوجه خاص، بهدف تعزيز أسس المقارنة الموضوعية، وضمان الاتساق المحاسبي في معالجة هذه البنود، وتحسين مستوى الإفصاح عنها بما يفي بمتطلبات المستفيدين لاتخاذ العديد من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (Kegalj et al., 2024).
وتلخيصاً للمتطلبات العامة للقوائم المالية، فقد أشار تقرير (Deloitte (2024) أن القوائم المالية تستهدف تقديم معلومات مالية عن أصول المنشأة المُعدة للتقرير، وإلتزاماتها وحقوق ملكيتها، وكذلك إيراداتها ومصروفاتها بحيث تكون مفيدة لمستخدمي تلك القوائم في تقييم صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، ولا سيما تقييم إشراف الإدارة على الموارد الاقتصادية الخاصة بها. وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية كل من: قائمة الأداء المالي لفترة التقرير، وقائمة المركز المالي في نهاية فترة التقرير، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وكذلك الأيضاحات عن الفترة التي يشملها التقرير، ومعلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة، فضلاً عن قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة إذا قامت المنشأة بتطبيق سياسات محاسبية بأثر رجعي أو أعادت تصنيف البنود في قوائمها المالية.

وتأصيلاً للركائز الرئيسية التي أقرها معيار IFRS:18، يمكن الإشارة إلى أن المعيار قد قدم ثلاث مجموعات من المتطلبات الجديدة لتحسين مستوى الإفصاح عن الأداء المالي لمنشآت الأعمال، وتقديم أساس قوي للمستثمرين في تحليل الأداء التشغيلي الحقيقي ومقارنته بالمعايير المرجعية، وتمثل هذه المتطلبات في الأتي (Ozeran, 2024; AASB, 2024):

■ **تحسين قابلية المقارنة في قائمة الربح أو الخسارة:** من الجدير بالذكر أنه لا يوجد حالياً هيكل محدد وموحد لقائمة الدخل، حيث تختار منشآت الأعمال الإجماليات الفرعية التي ترغب في إدراجها بهذ القائمة، وعادةً ما تقوم المنشآت بإدراج الربح التشغيلي رغم اختلاف طريقة حسابه من منشأة لأخرى، مما يحد من قابلية المعلومات للمقارنة. لذا قدم معيار IFRS:18 ثلاث فئات مختلفة للإيرادات والمصروفات (التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية) لتحسين هيكل قائمة الدخل، فضلاً عن وجود فئتين تتعلقا بكل من (ضرائب الدخل، والعمليات المتوقعة)، كما يفرض المعيار على جميع منشآت الأعمال أن تقدم إجماليات فرعية جديدة ومحددة تشمل الربح التشغيلي، لمنح المستثمرين بوجه خاص والمستفيدين بوجه عام نقطة بداية ثابتة لتحليل الأداء الحقيقي لمنشآت الأعمال وتسهيل عمليات المقارنة بينها.

■ **تعزيز الشفافية بشأن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs):** تتبنى كثير من منشآت الأعمال معايير محددة خاصة بها، وعادةً ما يشار إليها بمعايير الأداء البديلة، وعلى الرغم من أن المستثمرين أقروا أهمية وفائدة هذه المعلومات، إلا أن معظم منشآت الأعمال في الوقت الراهن لا تقدم معلومات وافية تمكن المستثمرين من فهم أسس ونماذج حساب تلك المعايير، ومدى ارتباطها بالقياسات المطلوبة في قائمة الدخل. لذا يتطلب معيار IFRS:18 من منشآت الأعمال أن تفصح بشكل تفصيلي عن منهجية احتساب تلك المقاييس وأطر تسويتها مع المجاميع الفرعية التي أقرها معيار IFRS:18، بما يضمن مزيد من الانضباط والشفافية فيما يخص تلك المعايير ويجعلها قابلة للمقارنة وخاضعة للمراجعة الخارجية.

■ **إرشادات جديدة للتجميع والتفصيل (تقسيم أفضل للمعلومات الواردة في القوائم المالية):** حيث يتأثر تحليل المستثمرين لأداء منشآت الأعمال بشكل سلبي إذا كانت المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مختصرة أو تفصيلية للغاية، ومن ثم يقدم معيار IFRS:18 إرشادات

محسنة عن كيفية تنظيم المعلومات، وما إذا كان يجب عرضها في القوائم المالية الأولية، أم يجب عرضها في الايضاحات المتممة لها، ومن المتوقع أن تقدم هذه التحسينات معلومات مفيدة للمستخدمين. كما يتطلب المعيار من منشآت الأعمال أن تراعي مزيداً من الشفافية بشأن المصروفات التشغيلية كي تمكن المستثمرين من تقييم الأداء الحقيقي للمنشأة خلال فترة أو فترات محددة.

وفي هذا السياق، أقر معيار التقارير المالية الدولية IFRS:18 متطلبات محددة للقوائم المالية الأولية الفردية، يمكن إيجازها فيما يلي (سعيد & الفكي، ٢٠٢٤؛ Deloitte, 2024; IFRS, 2024):

أ- قائمة الربح أو الخسارة: يجب على منشآت الأعمال تصنيف وإدراج جميع بنود الدخل والمصروفات في فترة التقرير بقائمة الربح أو الخسارة ضمن واحدة من خمسة تصنيفات رئيسية وهي: فئة الأنشطة التشغيلية، فئة الأنشطة الاستثمارية، فئة الأنشطة التمويلية، فئة ضرائب الدخل، وأخيراً فئة العمليات غير المستمرة. ويرى الباحث أن هذا التصنيف يسهم بشكل حاسم في تقديم بناء موحد لهيكل قائمة الدخل، يستهدف الحد من الاختلافات بين منشآت الأعمال، ويضمن زيادة مستوى الفهم لدى مستخدمي القوائم المالية، ويمكنهم من إجراء مقارنات أكثر فعالية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ب- قائمة الدخل الشامل: يجب على منشآت الأعمال أن تعرض في المجاميع الخاصة بقائمة الدخل الشامل كل من الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الأخر " مجمع بين تلك البنود التي سيتم أو لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة " والدخل الشامل الذي يقتضي مجموع الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

ج- قائمة المركز المالي: يجب على منشآت الأعمال تقديم قائمة المركز المالي في سياق تصنيف محدد يفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، ما لم يكن العرض على أساس السيولة ملخصاً ومنظماً وأكثر فائدة.

د- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يجب على منشآت الأعمال أن تعرض إجمالي الدخل الشامل للفترة مع بيان المبالغ التي تخص مالكي المنشأة الأم وحقوق الملكية غير المسيطرة بشكل منفصل، فضلاً عن بيان أي أثر للتطبيق بأثر رجعي للسياسات المحاسبية أو التعديلات التي تم إعدادها وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS:1 بشكل منفصل لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية، ولا سيما المعاملات مع الملاك، مع بيان المساهمات والتوزيعات بشكل منفصل للملاك والتغيرات في حصص الملكية بمنشآت الأعمال التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة.

هـ - الايضاحات: يجب على منشآت الأعمال أن تعرض في الايضاحات المتممة معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة، وذلك من خلال قسم منفصل في الايضاحات، وكذلك الإفصاح عن أي معلومات تتطلبها معايير IFRS والتي لم يتم عرضها في القوائم المالية.

وقد أشارت بعض الدراسات والتقارير المهنية (KPMG, 2024; EY, 2024; Czagor, 2024) إلى أن منشآت الأعمال تحتاج إلى فترة انتقالية تمهيديه لتوفيق ومواءمة أوضاعها لعدة مبررات أهمها: حاجة منشآت الأعمال إلى تغيير أنظمة المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، وتطبيق المقترحات بأثر رجعي على القوائم المالية للفترات المالية السابقة، ولا سيما الوقت اللازم لمناقشة المتطلبات مع المراجعين والهيئات التنظيمية، فضلاً عن الوقت اللازم للتخصيص لمتطلبات إعداد التقارير الأخرى مثل: معايير الإفصاح عن الاستدامة

الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويُثني الباحث على توجيه الهيئة العامة للرقابة المالية كسلطة إشرافية ورقابية للشركات المقيدة في البورصة المصرية بعدم انتظار عام ٢٠٢٧م لبدء تطبيق متطلبات معيار IFRS:18، وأن تقوم الشركات بتفويق قوائمها المالية وفق المتطلبات التي أقرها المعيار الجديد كأحد ركائز الاستعداد المبكر للتطبيق الكامل والصحيح، وتحديد الفروق الجوهرية الناتجة عن ذلك، وقياس تداعياتها على ترشيد قرارات المستثمرين.

٢- تحليل متطلبات العرض والإفصاح لبند قائمة الدخل بموجب معيار IFRS:18:

ركز معيار IFRS: 18 على بناء هيكل موحد لقائمة الدخل يستهدف تعزيز الاتساق المحاسبي وتحسين قابلية المعلومات المُفصح عنها للمقارنة بين منشآت الأعمال عبر القطاعات والأسواق المختلفة، وقد ألزم المعيار منشآت الأعمال بتصنيف جميع بنود الدخل والمصروفات ضمن خمس فئات رئيسية (التشغيل، الاستثمار، التمويل، ضرائب الدخل، العمليات المتوقعة) مع إدراج مجاميع محددة مثل الربح أو الخسارة التشغيلي والربح أو الخسارة قبل التمويل وضريبة الدخل. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الفئات وفق أطر ومضامين فقرات المعيار:

١/٢- **الفئة التشغيلية:** أشارت الفقرة رقم (٥٢) من معيار IFRS:18 إلى ضرورة قيام منشآت الأعمال بإدراج جميع بنود الدخل والمصروفات في قائمة الربح أو الخسارة، والتي لا تصنف ضمن: (أ) الفئة الاستثمارية، أو (ب) الفئة التمويلية، أو (ج) ضرائب الدخل، أو (د) العمليات المتوقعة.

٢/٢- **الفئة الاستثمارية:** أقرت الفقرة رقم (٥٤) من معيار IFRS:18 ضرورة قيام منشآت الأعمال بتصنيف الدخل والمصروفات ضمن الفئة الاستثمارية، والتي تتعلق ب: (أ) الاستثمارات في المنشآت الشقيقة والمشروعات المشتركة، والمنشآت التابعة غير الموحدة، (ب) النقود وما يعادل النقود، (ج) الأصول الأخرى إذا كانت تدر عائداً بمفردها وبشكل مستقل بدرجة كبيرة عن الموارد الأخرى للمنشأة. كما تتألف الدخل والمصروفات التي من الأصول المذكورة في الفقرة رقم (٥٣)، والتي يجب على المنشأة تصنيفها ضمن الفئة الاستثمارية أيضاً، خاصة ما يتعلق ب: (أ) الدخل الذي تولده الأصول، (ب) الدخل والمصروفات الناشئة عن القياس الأولي والقياس اللاحق للأصول بما في ذلك حال إلغاء اثبات الأصول، (ج) المصروفات الإضافية المرتبطة بشكل مباشر باقتناء الأصول واستبعادها (مثل: تكاليف المعاملات، وتكاليف بيع الأصول).

كما نوهت الفقرة رقم (٥٥) عن منهجية تصنيف الاستثمارات في المنشآت الشقيقة والمشروعات المشتركة والمنشآت التابعة غير الموحدة، التي تستثمر فيها المنشأة كأشطة أعمال رئيسية، حيث يجب تصنيف الدخل والمصروفات المرتبطة بها: (أ) ضمن الفئة الاستثمارية إذا كانت الأصول يتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية، أو (ب) ضمن الفئة التشغيلية إذا كانت الأصول لا يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية. **في حين** كشفت الفقرة رقم (٥٦) عن الأصول المحددة في الفقرة (٥٣) ب) بشأن النقود وما يعادل النقود، حيث يجب قيام منشآت الأعمال بتصنيف الدخل والمصروفات المحددة في الفقرة رقم (٥٤) ضمن الفئة الاستثمارية، إلا إذا كانت: (أ) المنشأة تستثمر في أصول مالية تقع ضمن نطاق الفقرة رقم (٥٣ ج) بإعتبار ذلك

نشاط رئيسي للمنشأة، الأمر الذي يستوجب قيامها بتصنيف الدخل والمصروفات ضمن الفئة التشغيلية. (ب) المنشأة لم تستوفي المتطلبات المذكورة في البند (أ) ولكنها توفر التمويل للعملاء باعتبار ذلك نشاط أعمال رئيسي، ففي هذه الحالة: (١) يجب على المنشأة تصنيف الدخل والمصروفات من النقد وما يعادله بشأن توفير التمويل للعملاء " على سبيل المثال النقد وما يعادل النقد المحتفظ بهما لغرض المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة" ضمن الفئة التشغيلية. (٢) الدخل والمصروفات من النقد وما يعادله ولا يتعلقان بتوفير التمويل للعملاء، فيجب على المنشأة تطبيق سياسة محاسبية تتيح الخيار لتصنيف الدخل والمصروفات المحددة في الفقرة (٥٤) ضمن الفئة التشغيلية أو الاستثمارية، شريطة أن يكون خيار السياسة المحاسبية متسقاً مع ما اختارته المنشأة لغرض السياسة المحاسبية ذات العلاقة للدخل والمصروفات من الالتزامات في الفقرة رقم (٦٥ أ).

٣/٢- الفئة التمويلية: أقرت الفقرة رقم (٥٩) من معيار IFRS:18 أنه يجب على منشآت الأعمال لتحديد الدخل والمصروفات التي يتم تصنيفها ضمن الفئة التمويلية، التمييز بين: (أ) الالتزامات التي تنشأ عن المعاملات التي تقتصر على الحصول على تمويل، و (ب) الالتزامات بخلاف تلك الموضحة في البند (أ) أي الالتزامات التي تنشأ عن المعاملات التي لا تقتصر على الحصول على التمويل. وقد كشفت الفقرة رقم (٦٠) أنه فيما يخص الفقرة (٥٩ أ) بشأن الالتزامات التي تنشأ عن المعاملات التي تقتصر على الحصول على تمويل، وباستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرات (٦٣ : ٦٦) يجب على المنشأة أن تدرج ضمن الفئة التمويلية بقائمة الربح أو الخسارة ما يخص: (أ) الدخل والمصروفات الناشئة عن القياس الأولي واللاحق للالتزامات بما في ذلك حال إلغاء إثبات الالتزامات، و(ب) المصروفات الإضافية المرتبطة بشكل مباشر بإصدار الالتزامات والتخلص منها مثل " تكاليف المعاملات ". كما كشفت الفقرة رقم (٦١) عن ما يخص الالتزامات المحددة في الفقرة (٥٩ ب) بشأن الالتزامات التي تنشأ عن المعاملات التي لا تقتصر على الحصول على تمويل، وباستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرتين (٦٣ - ٦٤) يجب على المنشأة أن تدرج ضمن الفئة التمويلية كل من: (أ) عوائد الدخل والمصروفات، وذلك فقط إذا مددت المنشأة تلك الدخل والمصروفات لغرض تطبيق متطلبات أخرى في معايير IFRS. و (ب) الدخل والمصروفات الناشئة عن التغييرات في معدلات الفائدة، وذلك فقط إذا حددت المنشأة تلك الدخل والمصروفات لغرض تطبيق متطلبات أخرى في معايير IFRS.

٤/٢- تصنيف ضرائب الدخل : أقرت الفقرة رقم (٦٧) من معيار IFRS:18 أنه يجب على منشآت الأعمال تصنيف ضريبة الدخل كمصروفات ضريبية تدرج في قائمة الربح أو الخسارة عملاً بإرشادات المعيار الدولي IAS:12 " ضرائب الدخل " وما يتعلق بذلك من أي فروقات لصرف العملة الأجنبية.

٥/٢- تصنيف العمليات غير المستمرة: أقرت الفقرة رقم (٦٨) من معيار IFRS:18 أنه يجب على منشآت الأعمال تصنيف الدخل والمصروفات من العمليات غير المستمرة على النحو الذي يتطلبه المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS:5 " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقعة ".

وفي سياق متصل، فقد أقرت الفقرة رقم (٦٩) من معيار IFRS:18 أنه يجب على منشآت الأعمال عرض المجاميع والمجاميع الفرعية الخاصة بها في قائمة الربح أو الخسارة من خلال: (أ) الربح التشغيلي أو الخسارة التشغيلية، و (ب) الربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل، و(ج) الربح أو الخسارة. الأمر الذي يعزز من امكانية المقارنة وتقييم الأداء الحقيقي وفق أسس موضوعية (Deloitte, 2024).

ويرى الباحث، أن بناء هيكل موحد لقائمة الدخل يقوم على تصنيف البنود وفق أسس محددة وواضحة ترتبط بطبيعة الأنشطة الرئيسية لمنشآت الأعمال (تشغيلية، إستثمارية، تمويلية) أو ضمن فئتي ضرائب الدخل والعمليات غير المستمرة، مع بيان المجاميع الفرعية والكلية لكل منها، يُسهم في تحسين مستوى شفافية الإفصاح عن هذه البنود، ويعزز من قابليتها للمقارنة كأحد دعائم التحليل المالي وتقييم الأداء الحالي لهذه المنشآت والتنبؤ الدقيق بأدائها المستقبلي، ويساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية صائبة.

٣- دور تبني معيار IFRS:18 في تعزيز الاتساق المحاسبي والشفافية بالتقارير المالية:
يُسهم تطبيق معيار IFRS:18 في تعزيز مستوى الاتساق المحاسبي من خلال إرساء ضوابط محددة لبناء هيكل موحد لقائمة الربح أو الخسارة يحد من الاختلافات في أساليب العرض بين منشآت الأعمال، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية. حيث فرض المعيار تصنيفاً إلزامياً لبنود الإيرادات والمصروفات ضمن خمس فئات رئيسية، وألزم بإدراج مجاميع محددة مثل الربح أو الخسارة التشغيلية والربح أو الخسارة قبل التمويل وضريبة الدخل، الأمر الذي يُرسي نقطة انطلاق معيارية لتحليل الأداء عبر القطاعات والأسواق المختلفة. كما أوجب المعيار الإفصاح عن جميع مقاييس الأداء التي تقوم الإدارة بتحديدتها (MPMs) في مذكرة واحدة، مصحوبة بتوضيحات بشأن فائدتها وشرح منهجية احتسابها وتقديم تسويات للمجاميع المعيارية الأكثر قابلية للمقارنة وخضوعها للمراجعة، مما يقلل من التحيزات والانتقائية في عرض نتائج الأعمال ويضمن اتساق المعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية (IFRS Foundation, 2024).

كما تطلب المعيار إفصاحات إضافية للبنود المصنفة على أنها " أخرى " في القوائم المالية حرصاً على عدم تشجيع المنشآت استخدام التصنيفات العامة، وسعيًا نحو الالتزام بتقديم معلومات محددة وأكثر تفصيلاً، فضلاً عن ضرورة قيام منشآت الأعمال بالإفصاح عن سبب التغيير والإشارة إلى المبالغ غير القابلة للمقارنة تماماً، وفي هذا السياق ينبغي على المنشأة الاحتفاظ بالعرض والإفصاح وتصنيف العناصر في القوائم المالية من فترة إلى أخرى ما لم يكن التغيير مبرراً بتغيرات مستجدة أو وفق متطلبات معيار تقرير مالي دولي جديد. كما أكد المعيار على ضرورة الإفصاح عن معلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ المدرجة في القوائم المالية، سواء في متن القوائم المالية الأولية، أو في الايضاحات المتممة، حيث يتم توفير معلومات المقارنة بشكل سردي ووصفي عندما يكون ذلك ضرورياً لفهم القوائم المالية للفترة الحالية في كل من القوائم الأولية والايضاحات المتممة لها (EY, 2023; Lalwani & Chakraborty, 2024).

وقد وضع معيار IFRS:18 إرشادات دقيقة للتجميع والتفصيل، والتي تحدد بوضوح ما يجب عرضه في القوائم الأساسية وما يجب نقله إلى الايضاحات المتممة لها، بما يمنح الإفراط أو الاختزال في عرض البيانات المالية، ولا شك أن كافة هذه المتطلبات تعظم من مستوى الاتساق في التقارير المالية، وتدعم قدرة المستثمرين والمحللين على المقارنة الدقيقة بين منشآت الأعمال، وتحد من مخاطر التباين الذي يفترن بالسياسات المحاسبية المرنة، مما

يعزز موثوقية المعلومات ويقوي الأساس لاتخاذ قرارات استثمارية مبنية على بيانات متجانسة وشفافة (IFRS Foundation, 2024; EY, 2025). ويمكن تلخيص أهم الفروق الجوهرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي قبل وبعد تطبيق معيار IFRS:18 ، وبيان أهم الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز درجة الاتساق المحاسبي، وتحسين مستوى شفافية التقارير المالية، ولا سيما قابليتها للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها أو على مستوى القطاع والسوق ككل، بما يفي بمتطلبات المستفيدين بوجه عام، والمحللين الماليين والمستثمرين بوجه خاص، وينعكس على كفاءة الأسواق المالية (Hossain, 2024; Grant, 2024)، وذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (١)

أوجه الاختلاف بين المعيار الدولي IAS:1 ومعيار IFRS:18 بشأن متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية لتعزيز مستوى الاتساق والإفصاح المحاسبي

أسس المقارنة	وفق متطلبات IAS:1 " قبل تطبيق IFRS:18 "	وفق متطلبات معيار IFRS:18
هيكل قائمة الربح أو الخسارة	مرونة عالية في ترتيب البنود وإمكانية إضافة مجاميع فرعية وفق تقديرات ودوافع الإدارة.	هيكل موحد مع تصنيف إلزامي إلى خمس فئات رئيسية وإدراج مجاميع محددة مثل الربح التشغيلي والربح قبل التمويل والضرائب.
تحديد الربح التشغيلي	غير معرف بشكل إلزامي، مما يسمح بوجود اختلافات جوهرية بين منشآت الأعمال.	تعريف إلزامي موحد يحدد من الاختلافات ويعزز قابلية المعلومات المفصح عنها للمقارنة.
مقاييس الأداء غير المعيارية (Non-GAAP)	لا توجد متطلبات واضحة للإفصاح عنها، أو منهجية حسابها، أو تسويتها وفق ضوابط محددة.	ضرورة الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة (MPMs) مع تسويتها بالمجاميع المعيارية وشرح منهجية وضوابط احتسابها.
التجميع والتفصيل	تقدير واسع للإدارة في مستوى التفصيل أو التجميع، ما قد يؤدي إلى الإفراط الممل أو الاختزال المخل بشأن تقييم الأداء الحقيقي.	إرشادات دقيقة للتجميع والتفصيل، وتحديد ما يجب عرضه في القوائم الأساسية أو الإيضاحات المتممة.
إبراز البنود غير المتكررة	يمكن دمجها أو عرضها تحت مسميات عامة مما يقلل وضوح تأثيرها على نتائج الأعمال النهائية.	عرض أوضح للبنود غير المتكررة داخل فئات محددة مع شفافية أكبر حول طبيعتها وأثرها على نتائج الأعمال النهائية.
قابلية المقارنة	ضعف نسبي بسبب اختلاف أساليب العرض والتصنيف بين منشآت الأعمال والقطاعات والسوق ككل.	تحسين كبير في قابلية المقارنة داخلياً وعبر القطاعات المختلفة والسوق ككل.
مستوى الشفافية	تتأثر بمرونة العرض واستخدام مؤشرات معدلة بدون ضوابط محددة ومعلنة.	شفافية أعلى بفضل الهيكل الموحد والإفصاح الإلزامي والتسويات المطلوبة للمؤشرات البديلة.

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثاً: محددات دقة تنبؤات المحللين الماليين: العوامل المؤثرة فيها وأهم نماذج قياسها.
يُمثل التحليل المالي أداة أساسية لفهم وتفسير البيانات المالية لمنشآت الأعمال، إذ يهدف إلى تقييم أدائها الحالي وقياس قدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية بشكل مستدام، وتكمن أهميته في توفير قاعدة بيانات كمية ونوعية تستخدم للتنبؤ بالأوضاع المستقبلية من خلال تحليل الاتجاهات التاريخية ومؤشرات الأداء الرئيسية، مثل الربحية والسيولة والملاءة المالية وكفاءة التشغيل، كما يُسهم في ترشيد قرارات المستثمرين من خلال تقليل درجات عدم التأكد وتزويدهم بتقديرات مبنية على أسس علمية بشأن المخاطر والعوائد المتوقعة، مما يعزز كفاءة تخصيص الموارد في أسواق المال ويزيد من فرص تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة تساعد في جذب المزيد من المستثمرين (المر، ٢٠٢٢؛ Rahman et al., 2020).

وتتأثر دقة تنبؤات المحللين الماليين بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تعزز أو تحد من قدرتهم على تقديم تقديرات صحيحة للأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال، والتي تشمل جودة الإفصاح المالي، وشفافية وحيادية سياسات الإدارة، ودرجة التزام المنشأة بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، إضافةً إلى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى تبني نظم الحوكمة، فضلاً عن ظروف السوق، والتقلبات الاقتصادية الكلية، والسياسات النقدية والضريبية، وكذلك التغيرات التنظيمية والمنافسة المحلية والدولية. ولا شك أن هذه العوامل منفردة أو مجتمعة تؤثر على كمية ونوعية المعلومات المتاحة للمحللين، ومن ثم على مستوى دقة تنبؤاتهم بالأرباح المستقبلية (الجندي، ٢٠٢٣؛ Beyer et al., 2021; Anwar et al., 2021). ويمكن عرض محددات دقة تنبؤات المحللين الماليين، والكشف عن أهم العوامل المؤثرة فيها، وأهم نماذج قياسها على النحو التالي.

١ - مفهوم دقة تنبؤات المحللين الماليين: تُعد دقة تنبؤات المحللين الماليين عاملاً حاسماً للمستفيدين من المعلومات المحاسبية، لما لها من أثر مباشر على جودة القرارات الاستثمارية والتمويلية، فالمستثمرين، والمقرضين، والجهات الرقابية يعتمدون على هذه التنبؤات لتحديد القيمة العادلة لمنشآت الأعمال، وقياس قدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد مستويات المخاطر المرتبطة بها. وقد عرفت دراسة (Embong & Hosseini, 2018) دقة تنبؤات المحللين الماليين Analyst Forecast Accuracy بأنها " مدى وجود أخطاء في تنبؤات المحللين عند تقدير الأرباح المستقبلية لمنشآت الأعمال، حيث أن المستوى المرتفع من أخطاء التنبؤ يشير إلى انخفاض دقة التنبؤات، بينما المستوى المنخفض يدل على ارتفاع دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية"، كما عرفت دراسة حامد (٢٠١٩) بأنها " مدى تقارب أو تطابق تنبؤات المحللين الماليين للقيمة العادلة لأسهم منشآت الأعمال مع القيمة السوقية الفعلية للأسهم". وهناك من يرى أن دقة تنبؤات المحللين الماليين تعكس التقديرات المستقبلية لأرباح منشآت الأعمال وربحية أسهمها، من خلال تجميع المعلومات التاريخية للمنشأة وتحليلها، بالإضافة إلى تجميع معلومات أخرى عن الصناعة التي تعمل بها المنشأة، ومن ثم تقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي (عبده، ٢٠٢١).
في حين عرفت دراسة (Beyer et al., 2021) بأنها " التنبؤ بالمعلومات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت على تقديرات قائمة على الأسلوب الشخصي أو بُنيت هذه المعلومات على

المنهج العلمي السليم، أو استخدمت أساليب رياضية أو احصائية لقياس العلاقات المبنية على الدوال بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغيير بينهم"، بينما عرفتتها دراسة (2022) Lin et al. بأنها "مدى التطابق بين تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح مع الأرباح الفعلية التي حققتها المنشأة"، وفي هذا السياق أشارت دراسة المر (2022) أنه يمكن النظر إلى مدى دقة تنبؤات المحللين الماليين بأنها "مدى تطابق البيانات الناتجة عن تنبؤات المحللين الماليين مع البيانات الفعلية المُفصح عنها بالتقارير المالية للمنشأة". وقد عرفتتها دراسة Chen et al. (2022) بأنها "المعلومات المالية المستقبلية المُعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها، ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات، وذلك في التاريخ الذي يتم فيه إعداد المعلومات".

وأخيراً يمكن النظر إلى دقة تنبؤات المحللين الماليين بأنها "مدى تقارب التوقعات التي يصدرها المحللين بشأن الأداء المالي المستقبلي لمنشآت الأعمال مع النتائج الفعلية المتحققة، وتعكس هذه الدقة قدرة المحللين على تحليل ومعالجة المعلومات المتاحة وتفسيرها بشكل صحيح، بما يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية، ويتم قياس الدقة من خلال خطأ التنبؤ، الذي يمثل الفرق المطلق أو النسبي بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية، بحيث تنخفض الدقة بارتفاع الخطأ وتزداد بانخفاضه (Kothari et al., 2024).

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم السابقة لدقة تنبؤات المحللين الماليين واختلاف نمط تعريفها من حيث طبيعتها والهدف منها أو الأساليب التي تقوم عليها، إلا أن كافة الدراسات أكدت على توصيفها من خلال مدى تقارب أو تطابق الأرباح المنتظر تحقيقها من قبل منشآت الأعمال مع الأرباح الفعلية، و/أو مدى تقارب أو تطابق أسعار الأسهم في المستقبل مع الأسعار الفعلية للأسهم. الأمر الذي يؤكد على أن هذه التنبؤات تنسم بدرجة عالية من الدقة، ويشير إلى خلوها من أخطاء التنبؤ، ومن ثم المساهمة في ترشيد قرارات المستثمرين وتحسين كفاءة أسواق المال.

٢- العوامل المؤثرة على دقة تنبؤات المحللين الماليين: توجد العديد من العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين سواء بشكل ايجابي أو سلبي، وقد ذهبت بعض الدراسات لتحليل هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، في حين ذهبت معظم الدراسات والتقارير المهنية إلى تقسيمها إلى عوامل ترتبط بالمنشأة محل التقييم، وأخرى ترتبط بجدارات المحلل المالي ذاته ومدى قدرته على تجميع وتشغيل البيانات ومعالجتها باستخدام أساليب دقيقة وموضوعية لتقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي. وتناغماً مع ما قدمته غالبية الدراسات السابقة والتقارير المهنية، يُمكن إيجاز أهم العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين على النحو التالي (المر، ٢٠٢٢؛ محمد، ٢٠٢٢؛ عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣؛ EY, 2024; KPMG, 2024).

١/٢- العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التقييم: أشارت بعض الدراسات والتقارير المهنية إلى وجود مجموعة من العوامل التي ترتبط بالمنشأة وتؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين أهمها ما يلي:

- **مستوى وجودة الإفصاح المحاسبي:** حيث إن التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ووضوح وشفافية التقارير المالية والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يقلل من فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وينعكس إيجابياً على دقة التنبؤات التي يصدرها المحللون الماليون بشأن توقع الأرباح المستقبلية أو أسعار الأسهم في الفترات القادمة (محمد، ٢٠٢٠؛ Alnodei, 2018).
- **مدى الالتزام بمبادئ وآليات حوكمة الشركات:** لاشك أن التطبيق الفعال لمبادئ وآليات حوكمة الشركات من قبل منشآت الأعمال، ينم عن وجود لجان مراجعة فعالة، ومجلس إدارة مستقل، ومراجعين خارجيين ذوي خبرة، الأمر الذي يرفع من ملائمة وموثوقية البيانات التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية، وهو ما ينعكس على زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين (Ying et al., 2025).
- **حجم المنشأة:** أشارت دراسة (Mamatzakis & Bagntasarian, 2021) أن حجم منشآت الأعمال قد يؤثر سلباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين، فكلما زاد حجم المنشأة كان حجم عملياتها وأنشطتها أكثر تنوعاً وتعقيداً، الأمر الذي يعقد مهام المحلل المالي، ويجعل تقديراته أقل دقة. في حين أشارت بعض الدراسات (المر، ٢٠٢٢؛ Hou et al., 2019; Bansal, 2021) إلى أن حجم منشآت الأعمال قد يؤثر بشكل إيجابي على دقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث تكون المنشآت كبيرة الحجم أكثر استقراراً في النمو والدخل، وكذلك اتساع دائرة أصحاب المصالح، الأمر الذي يفرض عليها ضغوط أكبر تدفعها نحو تحسين مستويات الإفصاح وتعزيز الشفافية بالتقارير المالية، الأمر الذي ينعكس على زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين.
- **استقرار الأداء المالي والتشغيلي:** يسهم استقرار الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت الأعمال في وجود ثبات نسبي للمؤشرات المالية وغير المالية، التي تكفل سلامة التحليلات المالية والفنية، ومن ثم قدرتها على تمكين المحللين الماليين من التنبؤ بالأداء المستقبلي بشكل أكثر دقة وموضوعية. وذلك على النقيض من منشآت الأعمال التي يتسم أدائها المالي والتشغيلي بتذبذبات مستمرة وحادة (Zhao et al., 2022).
- **ممارسات إدارة الأرباح:** أشارت دراسة (Zhang et al. (2018) أن إدارة منشآت الأعمال قد تلجأ إلى ممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاقات الاختيارية، أو الأنشطة الحقيقية، بغرض التأثير على دقة تنبؤات المحللين الماليين. وفي هذا السياق كشفت دراسة (Embong & Hosseini (2018) عن أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية لها تأثير جوهري على دقة تنبؤات المحللين الماليين. في حين أكدت دراسة عبده (٢٠٢١) على أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود قائمة الدخل تعد من أبرز العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، نظراً لصعوبة اكتشافها وعدم تأثيرها على صافي الدخل النهائي.

■ **طبيعة الصناعة، والعوامل الاقتصادية الخارجية:** لا شك أن طبيعة الصناعة التي تمارسها منشآت الأعمال تعد أحد العوامل التي تؤثر على دقة تنبؤات المحللين الماليين سواء بشكل إيجابي فيما يتعلق بالصناعات المستقرة والأمنه، وذلك عكس الصناعات التي تشهد اضطرابات وتقلبات حادة. ولا سيما فإن الظروف الاقتصادية العامة، والسياسات النقدية والضريبية، والمخاطر الجيوسياسية، جميعها عوامل تؤثر على بيئة عمل المنشأة سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ومن ثم تؤثر على دقة توقعات المحللين الماليين (Rawat & Neeru, 2025).

٢/٢ - **العوامل التي ترتبط بالمحلل المالي:** تؤثر جدارات المحلل المالي سواء ما يتعلق بالسمات الشخصية، أو المهارات المهنية، على دقة التنبؤات بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، ويأتي في مقدمة هذه العوامل: **الخبرة المهنية**، حيث تشير إلى سنوات الخبرة التي قضاها المحلل المالي في مجال التحليل المالي بوجه عام، وفي تحليل نفس القطاع أو المنشأة بوجه خاص، ومن ثم تزيد الخبرة المهنية من القدرة على تفسير البيانات بدقة والتنبؤ بالأداء المستقبلي بشكل أكثر موضوعية (Zhang et al., 2025).

وكذلك حجم مؤسسة الوساطة أو مكتب المحلل المالي، فلا شك أن مؤسسات التحليل المالي الكبيرة يكون لديها عدد أكبر من المحللين ذوي خبرة كبيرة ومهارات فائقة، وتنوع في استخدام تقنيات التحليل بأنشطة وصناعات مختلفة، كما أن امتلاك هذه المؤسسات موارد تحليلية متقدمة، مثل قواعد بيانات وأدوات ذكاء اصطناعي، يسهم بشكل كبير في تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين (Hou et al., 2019).

ولا سيما المهارات التحليلية والتقنية، حيث إن إتقان أدوات التحليل المالي والإحصائي، والقدرة على استخدام تقنيات البيانات الضخمة والتحليلات النصية، يعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على دقة توقعات المحللين الماليين (Lorenz & Homburg, 2018). **فضلاً عن أن درجة تغطية أو تتبع المحللين الماليين**، تمثل أحد العوامل التي تؤثر على تنبؤاتهم، حيث إن استمرار المحللين في تتبع مجموعة من منشآت الأعمال يؤدي إلى سهولة الحصول على المعلومات الخاصة، وتعميق فهم طبيعة نشاط هذه المنشآت، وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها، ومن ثم إصدار تنبؤات أكثر دقة بشأن الأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، كما أن زيادة درجة تغطية المحللين الماليين يحفز المنشآت على تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية، ومن ثم زيادة درجة موثوقية ومصداقية التقارير التي يستخدمها المحللين في أغراض التنبؤ (عبد، ٢٠٢١). **وأخيراً قد تؤثر التحيزات المعرفية** مثل التفاؤل المفرط أو الاعتماد على القيم الأولية، بشكل سلبي على دقة وموضوعية تنبؤات المحللين الماليين (محمد، ٢٠٢٢).

وفي سياق العرض السابق، يتضح لنا على نحو جلي، أن دقة تنبؤات المحللين الماليين تتأثر بالعديد من العوامل، لعل أهمها جودة التقارير المالية التي تتأثر بشكل جوهري بممارسات إدارة الأرباح بوجه عام، والممارسات التي تتعلق بالتبويب الخاطئ لبندود القوائم المالية بوجه خاص، والتي سيرد عرضها وتحليلها في المحور التالي للبحث.

٣- نماذج قياس دقة تنبؤات المحللين الماليين: توافقت العديد من الدراسات الأجنبية (Hope, 2003; Salerno, 2014; Yu & Wang, 2022; Hou et al., 2019) والعربية (عبد، ٢٠٢١؛ محمد، ٢٠٢٢؛ عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣) على نماذج قياس دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم من خلال كل من: القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ (Absolute Value of Forecast Error (AFE)، وتشتمت تنبؤات المحللين الماليين (Forecast Dispersion (FD)، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النماذج ومفردات كل منها.

١/٣- النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ: يقوم هذا المقياس على حساب خطأ التنبؤ من خلال الفرق بين متوسط السعر الفعلي للسهم، ومتوسط سعره المتوقع من قبل المحللين الماليين، ومن ثم إيجاد القيمة المطلقة لهذا الخطأ وتقسيمها على سعر الإغلاق للسهم في بداية السنة المالية الحالية أو في نهاية السنة المالية السابقة. وتشير القيمة المرتفعة لهذا المقياس إلى زيادة أخطاء التنبؤ وانخفاض مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين، وعلى النقيض فإن القيمة المنخفضة لهذا المقياس تشير إلى انخفاض أخطاء التنبؤ وزيادة مستوى دقة المحللين الماليين، ويمكن التعبير عن هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:

$$AFE_{i,t} = \frac{|ASP_{i,t} - FSP_{i,t}|}{P_{i,t-1}}$$

حيث إن:

- $AFE_{i,t}$: خطأ تنبؤ المحللين الماليين لسهم المنشأة (i) في السنة (t).
 - $ASP_{i,t}$: متوسط السعر الفعلي لسهم المنشأة (i) آخر خمسة شهور من السنة (t).
 - $FSP_{i,t}$: متوسط السعر المتوقع من قبل المحللين الماليين لسهم المنشأة (i) في السنة (t)، ويحسب من خلال [(أعلى سعر متوقع - أدنى سعر متوقع) / ٢] .
 - $P_{i,t-1}$: سعر الإغلاق لسهم المنشأة (i) في السنة (t-1).
- وينوه الباحث، أنه سوف يتم الاعتماد على القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ في السنة التالية (t+1) حيث أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل سوف يظهر تأثيرها على أخطاء تنبؤ المحللين الماليين في العام القادم.

٢/٣- النموذج الثاني: تشتمت تنبؤات المحللين الماليين: وفقاً لهذا المقياس يتم حساب تشتمت تنبؤات المحللين الماليين من خلال الانحراف المعياري، والذي يشير قيمته المرتفعة إلى زيادة التشتمت، وانخفاض مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين. في حين تشير قيمته المنخفضة إلى انخفاض التشتمت، وزيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين. ويتم التعبير عن هذا المقياس من خلال المعادلة الآتية:

$$FD_{i,t} = \frac{\sigma FSP_{i,t}}{P_{i,t-1}}$$

حيث إن:

- $FD_{i,t}$: تشتت تنبؤات المحللين الماليين لسهم المنشأة (i) في السنة (t).
- $\sigma_{FSP_{i,t}}$: الانحراف المعياري لتنبؤات المحللين الماليين لسهم المنشأة (i) في السنة (t).
- $P_{i,t-1}$: سعر الإغلاق لسهم المنشأة (i) في السنة (t-1).

ومن الجدير بالذكر، أنه سوف يتم الاعتماد على طريقة Rolling Standard Deviation لحساب الانحراف المعياري لتشتت تنبؤات المحللين الماليين، استرشاداً بدراستي (عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣؛ عبد العزيز، ٢٠٢٥)، وذلك على عكس دراستي (محمد، ٢٠٢٢؛ Hope, 2003) التي تعتمد على فترة زمنية لا تقل في المتوسط عن ثلاث سنوات لحساب الانحراف المعياري. وذلك سعياً نحو تعظيم الاستفادة بأكبر قدر من المشاهدات، خاصة في ظل صعوبة الحصول على البيانات بالمنشآت محل الدراسة التطبيقية بالبيئة المصرية، فضلاً عن أن الباحث سوف يقوم بتحديد تشتت تنبؤات المحللين الماليين في السنة التالية (t+1)، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطئ لنبود قائمة الدخل سوف يظهر تأثيرها على تشتت تنبؤات المحللين الماليين في العام القادم.

وفي سياق متصل، فقد أشارت العديد من الدراسات (أبو النيل، ٢٠٢٤؛ أحمد، ٢٠٢٥؛ عبد العزيز، ٢٠٢٥) إلى أنه يمكن استخدام درجة أخطاء توقعات المحللين الماليين للأرباح كمقياس عكسي لدقة تنبؤات المحللين الماليين للأرباح من خلال اتباع النموذج الذي قدمته دراسة (Lang & Lundholm, 1996) حيث يتم حساب دقة تنبؤات المحللين الماليين من خلال القيمة السالبة للقيمة المطلقة للفرق بين الأرباح المتوقعة والأرباح الفعلية، مقسومة على سعر السهم في نهاية العام السابق، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$F_{\text{cst}} - \text{Error}_{i,t} = \frac{| \text{FORTCAST}_{i,t} - \text{EARN}_{i,t} |}{\text{PRICE}_{t-1}}$$

حيث إن:

- $F_{\text{cst}} - \text{Error}_{i,t}$: نسبة الرقم المطلق لأخطاء تنبؤات المحللين الماليين للمنشأة (i) في السنة (t).
 - $\text{FORTCAST}_{i,t}$: متوسط تنبؤات المحللين الماليين بربحية سهم المنشأة (i) في السنة (t).
 - $\text{EARN}_{i,t}$: الأرباح الفعلية لسهم المنشأة (i) في السنة (t-1).
 - PRICE_{t-1} : سعر السهم المنشأة (i) في نهاية السنة (t-1) التي تمثل سعر إقبال السهم.
- وقد نوهت الدراسات السابقة التي استعانت بهذا النموذج بأفضلية ضرب نتائج هذا النموذج في (-1) لسهولة تفسير النتائج، حيث أنه كلما زادت نسبة النموذج زادت دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية.

رابعاً: انعكاسات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على

تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

استقر الفكر والأدب المحاسبي على وجود أسلوبين رئيسيين لممارسات إدارة الأرباح، تهدف من خلالهما الإدارة إلى التأثير على النتائج المحاسبية لتحقيق أغراض معينة، وتعد ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals الأسلوب الأكثر شيوعاً، حيث تركز على المرونة في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية، من خلال تقديرات المخصصات، وفترات الإهلاك، وتقييم المخزون وفق سياسات محدد، وتغيير توقيت أو قيمة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (Ezat, 2021).

كما يتمثل الأسلوب الثاني في التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمنشأة Real Activities Manipulation، ويقوم على التعديل المتعمد لبعض القرارات التشغيلية الفعلية مثل زيادة أو تأجيل الإنتاج، أو تقديم خصومات كبيرة على الأسعار لتعجيل المبيعات، أو تخفيض حجم المصروفات التقديرية مثل مصروفات البحوث والتطوير أو مصروفات الدعاية والإعلان، أو زيادة حجم الانتاج بشكل كبير بهدف تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وذلك سعياً نحو تحسين مؤشرات الأداء المالي على المدى القصير (Thenmozhi et al., 2019).

وفي الآونة الأخيرة، سلط الفكر والأدب المحاسبي الضوء على مدخل حديث لممارسات إدارة الأرباح يقوم على التبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، وذلك من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، و/أو إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، وسوف يركز البحث الحالي على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل باعتبارها الأكثر انتشاراً والأكثر تأثيراً على نتائج الأعمال، وسلامة الأداء المالي. فلا شك أن كافة هذه الممارسات قد تحقق أهداف أنية تلبى تطلعات الإدارة، إلا أنها تؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح المحاسبية واستدامة الأداء، وتلقي بظلالها السلبية على تشويه تنبؤات المحللين الماليين، وتزيد من مخاطر فقدان ثقة المستثمرين والمستخدمين للمعلومات المالية (محمد، ٢٠٢٣؛ EY, 2025). وفيما يلي الأطار المفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل.

١- طبيعة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل:

أصلت دراسة (McVay 2006) لمفهوم ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً، بأنها " الممارسات التي تتضمن قيام إدارة المنشأة بإعادة تبويب بنود المصروفات الأساسية أو التشغيلية بقائمة الدخل مثل: تكلفة البضاعة المباعة، ومصاريف البيع والتوزيع، والمصروفات العمومية والإدارية، بشكل خاطئ ومتعمد على أنها مصروفات غير تشغيلية، وذلك بهدف المبالغة في الأرباح الأساسية أو التشغيلية للمنشأة مع عدم التأثير على رقم صافي الدخل النهائي. كما أشارت دراسة (Zhao 2018) إلى أن التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل يعد أحد أشكال ممارسات إدارة الأرباح، التي تتضمن إعادة تبويب المصروفات التشغيلية إلى البنود غير التشغيلية، بهدف تضخيم الأرباح الأساسية. وفي هذا السياق أكدت دراسة (Pan et al. 2019) على أن

التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل يركز على التصنيف الخاطئ والمتعمد للمصروفات الأساسية على أنها مصروفات غير متكررة، بهدف زيادة مستوى الأرباح الأساسية. **ومن الجدير بالذكر** أن هذه الدراسات قد قصرت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود المصروفات فقط بقائمة الدخل، في حين أن هذه الممارسات تمتد لتشمل التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات أيضاً. فقد أشارت دراسة (Malikov et al. (2018 إلى أن إدارة منشآت الأعمال تقوم بتصنيف بنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها إيرادات تشغيلية، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية المرتبطة بالنشاط الأساسي للمنشأة. وقد أكدت دراسة (Skousen et al. (2019 على أن التبويب الخاطئ يشير إلى الإفصاح المتعمد عن بنود الإيرادات والمصروفات وفق تبويب غير ملائم لطبيعتها بقائمة الدخل. وبذلك يتضمن التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، قيام الإدارة بإعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات بهدف تضخيم أو زيادة مستوى الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي للمنشأة مع عدم التأثير على صافي الدخل النهائي (عبد، ٢٠٢١). وأخيراً قدمت دراسة عوض وعبد الناصر (٢٠٢٣) تعريف شامل للتبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل بأنها " أحد أساليب ممارسات إدارة الأرباح، التي تتضمن قيام إدارة المنشأة بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية على أنها مصروفات غير تشغيلية، أو إعادة تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها إيرادات تشغيلية، وذلك بشكل خاطئ ومتعمد، بما يؤدي في النهاية إلى تضخيم الأرباح التشغيلية للمنشأة دون التأثير على رقم صافي الدخل النهائي.

٢- أساليب ودوافع ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل:
أشارت بعض الدراسات والتقارير المهنية (محمود، ٢٠٢٠؛ عبد، ٢٠٢١؛ عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣؛ KPMG, 2024; Malikov et al., 2018) إلى وجود العديد من أساليب ممارسات إدارة الأرباح التي تركز على التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، حيث يتم استغلال مرونة معايير العرض والإفصاح لإعادة تصنيف البنود بين "تشغيلية" و"غير تشغيلية"، بما يخدم أهداف الإدارة في تحسين صورة الأداء المالي أمام المستثمرين. ويأتي في مقدمة هذه الأساليب: **إعادة تصنيف المصروفات**، من خلال نقل بعض المصروفات التشغيلية (مثل تكاليف التسويق أو البحوث والتطوير) إلى بنود غير تشغيلية، مما يُظهر الأرباح التشغيلية بشكل مبالغ فيه عن حقيقتها، وكذلك تعمد تحميل الخسائر المتكررة إلى بنود غير متكررة، بحيث تظهر وكأنها استثنائية وليست مرتبطة بممارسة النشاط الرئيسي. ويأتي في المرتبة الثانية: **إعادة تصنيف الإيرادات**، وذلك من خلال إدراج معظم أو كافة الإيرادات الاستثنائية أو غير المتكررة ضمن الإيرادات التشغيلية لتعظيم حجم المبيعات والإيرادات التشغيلية، وكذلك دمج الإيرادات الناتجة عن بيع أصول أو استثمارات قصيرة الأجل ضمن الإيرادات الرئيسية، لتصدير صورة وهمية عن قوة وضخامة النشاط. **فضلاً عن تعمد التضليل في تبويب البنود غير العادية**، حيث أن بعض منشآت الأعمال تُعيد تصنيف البنود غير العادية أو الاستثنائية بشكل متعمد ضمن العمليات العادية لتجنب لفت الأنظار إليها، وعلى النقيض تقوم بعض منشآت الأعمال بتصنيف الخسائر المتكررة

كبنود غير عادية، لتضليل ووهم المستفيدين بأنها لن تتكرر. كما ترتبط بعض هذه الممارسات في معالجة بنود التمويل والفوائد، وذلك من خلال إدراج تكاليف التمويل ضمن المصروفات الأخرى بدلاً من تبويبها في بند مستقل، لإظهار هامش الربح التشغيلي بشكل أفضل، أو إظهار العوائد من الاستثمارات قصيرة الأجل كإيرادات تشغيلية، مما يحسن مؤشر العائد على المبيعات. ولا سيما تقترن بعض هذه الممارسات باستخدام البنود المجمعة، حيث أن بعض إدارات منشآت الأعمال تلجأ لتجميع مصروفات أو إيرادات مختلفة في بنود عامة مثل: مصروفات أخرى، أو إيرادات متنوعة، لإخفاء التفاصيل التي قد تُظهر تراجع مستويات الأداء الحقيقي، الأمر الذي يصعب على المحللين التمييز بين البنود المتكررة وغير المتكررة. وأخيراً تكمن هذه الممارسات في التلاعب بالبنود الاستثنائية **Big Bath Accounting**، حيث أنه في سنوات الأداء الضعيف، قد تقوم الإدارة بتحميل أكبر قدر ممكن من المصروفات في بند "الخسائر الاستثنائية" أو "المخصصات"، لتخفيض الأرباح بشكل كبير في سنة واحدة، وذلك سعياً نحو إظهار الفترات اللاحقة بشكل أفضل نتيجة انخفاض تلك البنود.

وفي هذا السياق، قد أكدت دراسة محمود (٢٠٢٠) على أن بعض المنشآت العاملة في البيئة المصرية تقوم بإدراج فوائد وأرباح البيع بالتقسيط، والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول ضمن الإيرادات التشغيلية، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية. ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من ممارسات إدارة الأرباح بأساليبه المختلفة، أصبح واسع الانتشار بين منشآت الأعمال في الآونة الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، نظراً لعدم تأثيره على النتيجة النهائية لصافي الأرباح، وكذلك صعوبة اكتشافه وتحليله سواء من قبل المحللين الماليين أو المراجعين.

ويمكن تحليل أهم دوافع الإدارة نحو ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطيء لبنود قائمة الدخل، كبديل للمدخل الأول " ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية"، والمدخل الثاني " ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية"، بشكل موجز على النحو التالي:

- **صعوبة اكتشاف هذه الممارسات:** حيث أن المراجعين والمحللين الماليين دائماً يركزون على مصداقية وعدالة الأرباح النهائية، دون التركيز على سلامة ومنهجية عرض البنود التفصيلية، فضلاً عن أن تبويب البنود داخل إطار القوائم المالية يتسم بقدر من المرونة التي تتيحها معايير العرض والإفصاح، مما يخلق مبرر للإدارة حول مشروعية وقانونية هذه الممارسات (عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣).
- **التأثير المباشر على مؤشرات الأداء:** حيث يُمكن هذا النمط من التلاعب إدارة منشآت الأعمال من تحسين الأرباح التشغيلية دون تغيير صافي الربح النهائي، كما يحقق أهداف الإدارة خاصة إذا كانت الحوافز أو تقييم الأداء من المنظور السوقي يعتمد على الأرباح التشغيلية (Rahman et al., 2020).

- **مرونة المعايير المحاسبية:** حيث أن المرونة التي تتيحها معايير المحاسبة الدولية IAS:1، وما يقابلها من المعايير المصرية، تدفع الإدارة نحو استغلال هذه المرونة لصالحها من خلال نقل بنود الإيرادات والمصروفات بين التشغيلية وغير التشغيلية.
- **انخفاض تكلفة التطبيق:** حيث أن تنفيذ هذا النمط من الممارسات يعد أقل تكلفة مقارنة بممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية لما يترتب عليها من انخفاض صافي الربح في الفترات المستقبلية نتيجة التلاعب في هذه الاستحقاقات في الفترات السابقة وزيادة مستويات الأرباح خلالها وتزايد تكاليف اكتشافها. ومن خلال الأنشطة الحقيقية التي تُحمل منشآت الأعمال بالتكاليف الناتجة عن التلاعب في المعاملات الاقتصادية الحقيقية مثل: بيع الآلات والمعدات، أو زيادة حجم الانتاج، وكذلك تكلفة الفرصة البديلة. في حين يرجع انخفاض تكلفة ممارسة إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل في كونها مجرد تبديل البنود بين المجموعات الفرعية دون التأثير على صافي الدخل النهائي، مما يُجنب المنشأة تحمل تكاليف أداء المعاملات الاقتصادية، أو تكلفة الفرصة البديلة (Sajjad et al., 2025).
- **تعظيم رضا أصحاب المصالح:** قد تتساق الإدارة نحو تنفيذ هذا النمط من الممارسات بدافع من تعظيم درجة رضا أصحاب المصالح، حيث أن المستثمرون يستهدفون أرباح تشغيلية مستقرة ومتنامية، كما يهتم الدائنون بقدرة المنشأة على توليد أرباح تشغيلية لتغطية الفوائد... الخ (Ying et al., 2025).
- **تلبية تنبؤات المحللين الماليين:** عادة ما يقوم المحللين الماليين بإصدار التنبؤات لمنشآت الأعمال فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، ولا شك أن هذه التنبؤات تركز بشكل رئيسي على الأنشطة التشغيلية للمنشأة، ومن ثم تحاول الإدارة تحقيق مستوى مرتفع من هذه الأرباح من خلال التلاعب في القيم المحاسبية التي تتعلق بها. وبذلك قد يكون أحد دوافع الإدارة نحو ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل هو حرصها ورغبتها في مقابلة تنبؤات المحللين الماليين التي أفصحت عنها مسبقاً للأطراف المستفيدة وفي مقدمتهم المستثمرين (Pan et al., 2019).
- **التأثير على أسعار الأسهم:** تعد الأرباح التشغيلية أحد المحددات الرئيسية للقيمة السوقية لأسعار أسهم منشآت الأعمال، وفي سياق ما توفره بيانات الربح التشغيلي من محتوى معلوماتي أكثر مقارنة ببيانات صافي الربح، الأمر الذي يجعل تأثيرها على أداء وأسعار الأسهم يظهر بشكل جوهري، ويسهم في ترشيد قرارات المستثمرين. ومن ثم تميل الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل سعياً نحو تضخيم رقم الربح التشغيلي، بهدف التأثير على أسعار الأسهم وتوجيه قرارات المستثمرين نحو بدائل محددة في سوق الأوراق المالية دون غيرها من البدائل (Almaleeh, 2019).

٣- نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود قائمة الدخل: يُمكن عرض وتحليل أهم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل، استرشاداً بما قدمته العديد من الدراسات الأجنبية وبعض الدراسات العربية على النحو التالي:

١/٣- نموذج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود المصروفات: تتجسد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود المصروفات في إعادة تنبؤ المصروفات التشغيلية على أنها مصروفات غير تشغيلية أو غير متكررة سعياً نحو تضخيم الأرباح التشغيلية للمنشأة دون التأثير على صافي الربح النهائي. وقد قامت دراسة (McVay (2006 بتطوير نموذج لقياس هذه الممارسات من خلال تقدير الأرباح التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية، حيث يشير وجود معدلات مرتفعة من هذه الأرباح إلى قيام المنشأة بممارسات إعادة الأرباح عبر التنبؤ الخاطئ لبُنود المصروفات. وقد أكدت العديد من الدراسات (عبده، ٢٠٢١؛ عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣؛ Chae & Nakano, 2015; Pan et al., 2019) على دقة وسلامة هذا النموذج والذي يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة الآتية:

$$CE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CE_{i,t-1} + \beta_2 ATO_{i,t} + \beta_3 ACCRUALS_{i,t} + \beta_4 \Delta SALES_{i,t} + \beta_5 NEG_ \Delta SALES_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (Equation 1)$$

حيث إن:

- $CE_{i,t}$: تمثل الأرباح التشغيلية الفعلية للمنشأة (i) في السنة (t)، وتحسب من خلال: (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - مصاريف البيع والتوزيع - المصروفات الادارية والعمومية) / المبيعات.
- $CE_{i,t-1}$: الأرباح التشغيلية الفعلية للمنشأة (i) في السنة (t-1).
- $ATO_{i,t}$: معدل دوران الأصول التشغيلية للمنشأة (i) في السنة (t)، وتحسب من خلال: متوسط صافي الأصول التشغيلية / المبيعات.
- $ACCRUALS_{i,t}$: الاستحقاقات التشغيلية للمنشأة (i) في السنة (t) وتحسب من خلال: صافي الدخل قبل البنود غير العادية - صافي التدفق النقدي الحر من أنشطة التشغيل/ المبيعات.
- $ACCRUALS_{i,t-1}$: الاستحقاقات التشغيلية للمنشأة (i) في السنة (t-1).
- $\Delta SALES_{i,t}$: التغير في المبيعات للمنشأة (i) في السنة (t) ويحسب من خلال: (المبيعات في السنة الحالية - المبيعات في السنة السابقة) / المبيعات في السنة السابقة.
- $NEG_ \Delta SALES_{i,t}$: عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت نسبة التغير في المبيعات سالبة، والقيمة (صفر) إذا كانت نسبة التغير في المبيعات بخلاف ذلك.
- B_0 : ثابت دالة الانحدار.
- $B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة بالنموذج.
- $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي (بواقى النموذج).

ومن خلال تحديد معاملات إنحدار المعادلة السابقة رقم (1) على مستوى القطاعات وسنوات الدراسة، يتم حساب الأرباح التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية، من خلال الفرق بين (الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة)، وذلك كما هو موضح بالمعادلة الآتية:

$$UE_CE_{i,t} = CE_{i,t} - (\widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 CE_{i,t-1} + \widehat{\beta}_2 ATO_{i,t} + \widehat{\beta}_3 ACCRUALS_{i,t} + \widehat{\beta}_4 ACCRUALS_{i,t-1} + \widehat{\beta}_5 \Delta SALES_{i,t} + \widehat{\beta}_6 NEG_ \Delta SALES_{i,t}) \quad (Equation 2)$$

حيث إن:

▪ $UE_CE_{i,t}$: الأرباح التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية للمنشأة (i) في السنة (t).

▪ $B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: معاملات الانحدار المقدر بالمعادلة رقم (1).

وتشير القيمة المرتفعة للأرباح التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود المصروفات، والعكس صحيح.

٢/٣- نموذج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات:

ترتكز ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل على إعادة تبويب الإيرادات غير التشغيلية على أنها إيرادات تشغيلية سعياً نحو تضخيم الأرباح التشغيلية للمنشأة دون التأثير على صافي الربح النهائي. وقد طورت دراسة (Malikov et al., 2018) نموذج لتحديد الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية، حيث يشير وجود معدلات مرتفعة من هذه الإيرادات إلى تبني المنشأة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطئ لبنود الإيرادات. وقد أكدت دراستي (محمود، ٢٠٢٠؛ Bansal et al., 2023) على دقة وسلامة هذا النموذج، والتي تعبر عنه المعادلة الآتية:

$$\frac{OR_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{1}{Assets_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{OR_{i,t-1}}{Assets_{i,t-2}} + \beta_3 MTB_{i,t-1} + \beta_4 \frac{AR_{i,t-1}}{Assets_{i,t-2}} + \beta_5 \frac{AR_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \quad (Equation 1)$$

حيث إن:

▪ $OR_{i,t}$: الإيرادات التشغيلية للمنشأة (i) في السنة (t)، وتحسب من خلال: إيرادات المبيعات + الإيرادات التشغيلية الأخرى.

▪ $OR_{i,t-1}$: الإيرادات التشغيلية للمنشأة (i) في السنة (t-1).

▪ $Assets_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للمنشأة (i) في السنة (t-1).

▪ $Assets_{i,t-2}$: إجمالي الأصول للمنشأة (i) في السنة (t-2).

▪ $MTB_{i,t-1}$: نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للمنشأة (i) في السنة (t-1).

▪ $AR_{i,t}$: حسابات المدينين للمنشأة (i) في السنة (t).

▪ $AR_{i,t-1}$: حسابات المدينين للمنشأة (i) في السنة (t-1).

▪ B_0 : ثابت دالة الانحدار.

▪ B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات انحدار المتغيرات المستقلة بالنموذج.

▪ $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي (بواقي النموذج).

ومن خلال تحديد معاملات إنحدار المعادلة السابقة رقم (1) على مستوى القطاعات وسنوات الدراسة، يتم حساب الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية، من خلال الفرق بين (الإيرادات التشغيلية الفعلية والإيرادات التشغيلية المتوقعة)، وذلك كما هو موضح بالمعادلة الآتية:

$$UE_OR_{i,t} = \frac{OR_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} - (\widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 \frac{1}{Assets_{i,t-1}} + \widehat{\beta}_2 \frac{OR_{i,t-1}}{Assets_{i,t-2}} + \widehat{\beta}_3 MTB_{i,t-1} + \widehat{\beta}_4 \frac{AR_{i,t-1}}{Assets_{i,t-2}} + \widehat{\beta}_5 \frac{AR_{i,t}}{Assets_{i,t-1}}) \quad (Equation 2)$$

حيث إن:

▪ $UE_OR_{i,t}$: الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية للمنشأة (i) في السنة (t).

▪ $B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$: معاملات الانحدار المقدر بالمعادلة رقم (1).
وتشير القيمة المرتفعة للإيرادات التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبند الإيرادات، والعكس صحيح.

٤- دور تطبيق معيار IFRS:18 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (التبيوب الخاطي لبند قائمة الدخل) كمرتكز لتعزيز دقة تنبؤات المحللين الماليين:

تعد ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management بأساليبها المختلفة، سواء التلاعب بالاستحقاقات، أو تعديل الأنشطة الحقيقية، أو إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، إحدى أهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تلجأ إدارة منشآت الأعمال إلى أحد هذه الأساليب أو بعضها بهدف تحسين صورة الأداء المالي أو تحقيق أهداف قصيرة الأجل. وفي الآونة الأخيرة أصبحت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيوب الخاطي لبند قائمة الدخل الأسلوب الأكثر انتشاراً نظراً للعديد من العوامل أهمها، صعوبة اكتشافه وعدم تأثيره على صافي الدخل النهائي، والذي يؤثر على تبويب وإظهار الأرباح الاقتصادية الحقيقية، مما يخلق فجوة واضحة بين الأداء الفعلي والأداء المُفصح عنه. وانطلاقاً من أن تنبؤات المحللين الماليين تعتمد بشكل رئيسي على البيانات التاريخية المنشورة والقوائم المالية المُفصح عنها، لذا فإن أي تحريف أو تضليل في عرض الإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية يضعف من قدرتهم على التمييز بين الأرباح المستدامة والأرباح الظاهرية المؤقتة. مما يخفض من موثوقية النماذج التنبؤية، ويزيد من درجات عدم اليقين ويؤدي إلى انحراف التقديرات عن القيم المستقبلية الفعلية للأرباح والتدفقات النقدية.

ويمارس معيار التقارير المالية الدولية IFRS:18 دور حيوي في إرساء الأطر والسياسات المحاسبية التي تدعم مزيد من الشفافية والاتساق المحاسبي، وقابلية المعلومات المُفصح عنها للمقارنة، الأمر الذي يُضعف العلاقة السلبية التقليدية بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين. حيث أنه في سياق الممارسات التقليدية، يؤدي التلاعب بالبنود المحاسبية إلى تشويه صورة الأرباح وتضليل المحللين الماليين، مما يؤثر سلباً على دقة توقعاتهم بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم. في حين أنه في سياق متطلبات العرض والإفصاح الإلزامية التي أقرها معيار IFRS:18 يتم الحد من قدرة الإدارة على

إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل، وتمنح المحللين الماليين أدوات أكثر قوة لتمييز الأرباح الحقيقية من الوهمية كمرتكز لتعزيز مستوى الدقة والموثوقية في التنبؤات المالية.

ومن الجدير بالذكر أن، فلسفة معيار IFRS:18 تقوم على تقليص مساحة التنبؤ الخاطئ في عرض قائمة الدخل، حيث يلزم المعيار منشآت الأعمال بهيكل محدد لتبويب البنود في ثلاثة أقسام رئيسية وهي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى قسمين آخرين وهما: تصنيف ضرائب الدخل، وتصنيف العمليات غير المستمرة. كما ألزم المعيار منشآت الأعمال بتقديم كشف تفصيلي عن مكونات الأرباح التشغيلية والبنود غير المتكررة، حيث توفر هذه الإفصاحات للمحللين الماليين معلومات نوعية تسهم في التمييز بين الأرباح المستدامة الناتجة عن ممارسة الأنشطة الرئيسية والأرباح المؤقتة أو الاستثنائية. وبالتالي تتخفف فرص تضليل المحللين من خلال عرض أرباح ظاهرية غير حقيقية، مما يحسن من جودة التنبؤات المستقبلية ويزيد من موثوقية التقديرات المالية.

وفي النهاية، يمكن التنبؤ عن الدور الفعال الذي يمارسه معيار IFRS:18 في ضبط العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل، ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، والتي تركز بشكل رئيسي على دقة وموضوعية القيم المالية المفصّل عنها بالتقارير المالية، والتي تستخدم في تحليل وتقييم الأداء التاريخي والحالي كأساس للتنبؤ بالأداء المستقبلي. ومن ثم ترشيد قرارات المستثمرين في ظل سوق أصبح سمته الأساسية حدة التنافسية وشدة التقلبات والتطورات الفنية والتكنولوجية، وأخيراً توفير أسس وضوابط معيارية للجهات الإشرافية والرقابية. ويوضح الشكل التالي رقم (1) الدور المعدل لمعيار IFRS:18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.



خامساً: الدراسة الاختبارية بالمنشآت المقيدة في البورصة المصرية.

يستهدف هذا القسم تقديم دراسة اختبارية بالمنشآت المقيدة في البورصة المصرية وفقاً للقطاعات المختلفة، من خلال تجميع وتحليل البيانات التي تتعلق بقائمة الدخل لتحديد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل خلال فترة الدراسة، وكذلك رصد وتحليل الأرباح الفعلية والمتوقعة وأسعار الأسهم الفعلية والمتوقعة لتحديد مدى دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتقييم الدور المعدل لتطبيق متطلبات معيار IFRS:18 على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة البيانات. وسعيًا نحو إختبار فروض البحث بشكل عملي، يمكن تناول المحاور الرئيسية التالية:

١- مجتمع وعينة الدراسة الاختبارية:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من كافة المنشآت المقيدة في المقصوره الرئيسية بسوق الأوراق المالية المصرية، والتي يبلغ عددها ٢٢٧ منشأة، في حين بلغ عدد المنشآت المتداولة منها ٢٢٠ منشأة فقط، وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠م وحتى ٢٠٢٤م (راجع مركز معلومات البورصة المصرية، ديسمبر ٢٠٢٤م).
- **عينة الدراسة:** تم تحديد مجموعة من الشروط والضوابط لتحديد عينة الدراسة، والتي يأتي في مقدمتها استبعاد المنشآت التي تنتمي لقطاعي البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية نظراً لطبيعتها الخاصة، وكذلك اكتمال القوائم المالية والايضاحات المتممة للمنشآت محل الدراسة وانتظام نشرها بشكل دوري، سواء على الموقع الإلكتروني للمنشأة أو على موقع البورصة المصرية، ولا سيما توافر القيمة السوقية لأسهم تلك المنشآت بشكل شهري خلال الفترة محل الدراسة، فضلاً عن استبعاد المشاهدات التي تقل فيها قيمة المبيعات عن مليون جنيه مصري لتجنب القيم المتطرفة في التحليل، وأخيراً استبعاد بعض منشآت الأعمال ذات البيانات المفقودة سواء بشكل جزئي أو كلي للمتغيرات محل الدراسة. ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لمنشآت الأعمال التي تمثل عينة الدراسة، وذلك خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠م وحتى ديسمبر ٢٠٢٤م، بواقع (٥ مشاهدات) لكل منشأة.

جدول رقم (٢)

المنشآت التي تدخل في نطاق عينة الدراسة.

م	القطاع	عدد المنشآت	عدد المشاهدات / قطاع	النسبة المئوية %
١	اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	٥	٢٥	٨,٣٣%
٢	أغذية ومشروبات وتبغ	١٦	٨٠	٢٦,٦٧%
٣	موارد أساسية	٩	٤٥	١٥%
٤	رعاية صحية وأدوية	١٠	٥٠	١٦,٦٧%
٥	عقارات	١٥	٧٥	٢٥%
٦	سياحة وترفيهية	٥	٢٥	٨,٣٣%
--	الإجمالي	٦٠ منشأة	٣٠٠ مشاهدة	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على موقع البورصة المصرية، ديسمبر ٢٠٢٤.

٢- توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تتجسد متغيرات البحث في كل من المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية والمتغير المعدل، وإسترشاداً بما قدمته الدراسات السابقة، بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات، يمكن للباحث ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، وعرض مؤشرات قياسها كما بالجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)
متغيرات البحث ومؤشرات قياسها.

المتغير	رمز المتغير	مؤشرات القياس	المصادر
١- المتغير المستقل: ممارسات إدارة الأرباح من خلال التوبيخ الخاطي لبند قائمة الدخل:			
التوبيخ الخاطي لبند المصروفات بقائمة الدخل	UE_CE i,t	يتم حساب الأرباح التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية بالفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة.	محمود، ٢٠٢٠ عده، ٢٠٢١ Pan et al., 2019 Pansal et al., 2023
التوبيخ الخاطي لبند الإيرادات بقائمة الدخل	UE_OR i,t	يتم حساب الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة أو غير العادية بالفرق بين الإيرادات التشغيلية الفعلية والإيرادات التشغيلية المتوقعة.	
٢- المتغيرات التابعة: دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم:			
دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية	AFE i,t+1	يُحسب من خلال خارج قسمة القيمة المطلقة للفرق بين الأرباح الفعلية ومتوسط الأرباح المتوقعة من قبل المحللين الماليين على قيمة الأرباح الفعلية في نهاية الفترة السابقة.	محمد، ٢٠٢٢ المصر، ٢٠٢٢ عرفة، ٢٠٢٥ عبد العزيز، ٢٠٢٥ Hou et al., 2019 Yu & Wang, 2018
	FDE i,t+1	يُحسب من خلال الانحراف المعياري لتنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.	
دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم	AFSP i,t+1	يُحسب من خلال خارج قسمة القيمة المطلقة للفرق بين متوسط السعر الفعلي للسهم ومتوسط سعره المتوقع من قبل المحللين الماليين على سعر الإغلاق للسهم في نهاية الفترة المالية الحالية أو السنة المالية السابقة.	محمد، ٢٠٢٢ عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣ Hou et al., 2019 Yu & Wang, 2018
	FDSP i,t+1	يُحسب من خلال الانحراف المعياري لتنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم.	
٣- المتغير المعدل: العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18:			
العرض والإفصاح بموجب IFRS18	IFRS 18 PD	يقوم هذا المتغير على إعادة عرض قائمة الدخل لمنشآت الأعمال في ضوء متطلبات IFRS:18، ويحسب من خلال الفرق بين (الإيرادات، والأرباح) التشغيلية غير العادية قبل تطبيق IFRS:18 وبعد تطبيق معيار IFRS:18.	KPMG, 2024
٤- المتغيرات الرقابية:			
حجم المنشأة	SIZE i,t	يُقاس باللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول للمنشأة (i) في السنة (t)	محمد، ٢٠٢٢ Deef, 2022
الرافعة المالية	LEV i,t	تُقاس بخارج قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول للمنشأة (i) في السنة (t)	Deef, 2022
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	MTB i,t	تُحسب من خارج قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية لحقوق الملكية للمنشأة (i) في السنة (t)	Lin et al., 2020 Wang et al., 2022
نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لإجمالي الأصول	CFO_TA i,t	تُحسب بخارج قسمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على إجمالي الأصول للمنشأة (i) في السنة (t)	المصر، ٢٠٢٢ عرفة، ٢٠٢٥ Chae& Nakano, 2015

المصدر: من إعداد الباحث.

- ٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات وسعيًا نحو اختبار فروض الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة ببرنامج SPSS الإصدار السابع والعشرون (SPSS – V₂₇)، وتتمثل تلك الأساليب في كل من:
- التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) بغرض توصيف بيانات عينة الدراسة، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
 - اختبار ملائمة وصلاحيّة نماذج الانحدار، من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات لنماذج الانحدار المختلفة وذلك لتحديد طريقة الانحدار المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وكذلك للحكم على مدى صلاحية نماذج الدراسة ومدى قبول نتائجها، وتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الأساسية وهي:
 - ✓ اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي (Normality) للبواقي أو عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية، وذلك من خلال اختبار (Kolmogorov–Smirnov) للبواقي في التحليلات الأساسية.
 - ✓ اختبار (White's test) لفحص مشكلة عدم تجانس تباين بيانات الدراسة (Heteroskedasticity) من خلال مستوى معنوية الاختبار.
 - ✓ اختبار (Wooldridge test) لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في نماذج الدراسة.
 - ✓ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity) لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة على تفسير مخاطر الانخفاض على أساس محاسبي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) من خلال تحديد قيمة تضخم التباين (Inflation Factor Variance - VIF).
 - اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات (Time Series Stationarity)، من خلال الاعتماد على اختبار (Levin, Lin & Chu t (LLC) كأحد اختبارات جذور الوحدة التي تصلح في حالة البيانات اللوحية (Panel Data).
 - مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات.
 - تحليل الانحدار باستخدام اختبار الأخطاء المعيارية المتينة (Clustered Robust Standard Errors)، لبناء نموذج لتقدير أثر الدور المعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطي لبند قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم.
 - أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، لتفسير العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسية للبحث، ويتطلب تحليل المسار إجراء تحليل الانحدار والتأكد من دلالاته من خلال مستوى المعنوية (.Sig). وفي حالة الدلالة يجب التأكد من وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات موضع البحث، حيث يتم حساب معامل التحديد (R^2) وكلما زادت قيمة هذا المعامل دلت على وجود علاقة قوية.

٤- تحليل نتائج الدراسة الاختبارية: يمكن عرض وتحليل نتائج الدراسة الاختبارية على النحو التالي:

١/٤- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيان: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغيرات	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
UE_CE i,t	التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل	٩,٣٥	٢٢,٤٩	١٧,٤٧١٩	٢,٤٧٠٧١
UE_OR i,t	التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل	٩,٠٦	٢٤,٢٧	١٨,٤٤٢٢	٢,٦٨٦٥٢
AFE i,t+1	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين الماليين بالأرباح	٠,٠٠	١٠٢,٤٥	١,٩٠٩١	٨,٢٦٥٨١
FDE i,t+1	تششت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح	٠,٠٠٤	٧٢,٧٢٢	٢,٥٨٩١٤٠	٠,٥٦١١٩٨
AFSP i,t+1	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين بأسعار الأسهم	٠,٠٠	٤١,٢٠	٠,٨٣٨١	٢,٧٧٣٤٣
FDSP i,t+1	تششت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم	٠,٠٠	٣١,٦٤١	٠,٩٨١٦٩٧	٠,٠٣٦٦٣٠
IFRS 18 PD	السور المعدل للعرض والإفصاح بموجب معيار IFRS:18	٥,٩٨	٢١,٦٧	١٦,٥٨٠٢	٢,٦٩٧٨٦
SIZE i,t	حجم المنشأة	١٣,٩٨٤٧	٢٦,٦٠٠	٢١,٣٧٧٢٤	٠,١٧٣٢١٠
LEV i,t	الرافعة المالية	٠,٠٣٩٨	٣,١٧٧٢	٠,٥٢٠٣٦٠	٠,٢٨٣٠٦٦
MTB i,t	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية	٠,٣٠٠	١٥٥,٩٠٠	٨,٠٤١٧٩٥	٠,٩١٨٧٠٥
CFO_TA i,t	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لإجمالي الأصول	١,٠٤٢٥-	٠,٥٦٣٢	٠,٠٤٩٥٣٩	٠,٠٠١٤٢٣

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

بتحليل نتائج الجدول السابق رقم (٤)، وفيما يخص المتغيرات المستقلة، يتبين أن المتوسط الحسابي للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل UE_CEt,t (١٧,٤٧١٩) وذلك بإنحراف معياري (٢,٤٧٠٧١)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٩,٣٥) في حين بلغت أعلى قيمة (٢٢,٤٩) ويشير التفاوت بين أدنى وأعلى قيمة إلى اختلاف منشآت عينة الدراسة في ممارساتها لإدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل. وقد بلغ المتوسط الحسابي للتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل UE_OR i,t (١٨,٤٤٢٢) وذلك بإنحراف معياري (٢,٦٨٦٥٢)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٩,٠٦) في حين بلغت أعلى قيمة (٢٤,٢٧)، ويشير هذا التفاوت بين أدنى وأعلى قيمة إلى اختلاف منشآت الأعمال محل الدراسة في ممارساتها لإدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل.

وفيما يخص المتغيرات التابعة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع الأول: القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ (١,٩٠٩١) وذلك بإنحراف معياري (٨,٢٦٥٨١)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠) والتي تدل على عدم وجود أخطاء بتنبؤات المحللين الماليين في بعض منشآت عينة الدراسة، في حين بلغت أعلى قيمة (١٠٢,٤٥). كما جاء المتوسط الحسابي لمتغير تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $FDE_{i,t+1}$ (٢,٥٨٩١٤٠) وذلك بإنحراف معياري (٠,٥٦١١٩٨)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠٤) في حين بلغت أعلى قيمة (٧٢,٧٢٢) وهو ما يشير إلى وجود تباين جوهري في تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية بين منشآت الأعمال محل الدراسة. وفي هذا السياق بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع الثاني: القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم $AFSPi,t+1$ (٨,٣٨١) وذلك بإنحراف معياري (٢,٧٧٣٤٣)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بأسعار الأسهم بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠) وهو ما يشير إلى عدم وجود أخطاء في تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في بعض منشآت الأعمال، في حين بلغت أعلى قيمة (٤١,٢٠). كما جاء المتوسط الحسابي لمتغير تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ (٠,٩٨١٦٩٧) وذلك بإنحراف معياري (٠,٠٣٦٦٣٠)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لتشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠,٠٠) في حين بلغت أعلى قيمة (٣١,٦٤١)، الأمر الذي يشير إلى وجود تباين جوهري في تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم.

وفيما يتعلق بالمتغير المعدل IFRS 18 PD، العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18، فقد بلغ المتوسط الحسابي (١٦,٥٨٠٢) وذلك بإنحراف معياري (٢,٦٩٧٨٦)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 بين المنشآت محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٥,٩٨) في حين بلغت أعلى قيمة (٢١,٦٧). الأمر الذي يشير إلى قيام بعض منشآت الأعمال محل الدراسة بالتطبيق التطوعي بمتطلبات معيار IFRS:18 على الرغم من إقرار المعيار قيام الشركات بالتطبيق الإلزامي في يناير ٢٠٢٧م، ولاشك أن هذا التطبيق التطوعي ينبع من حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على توجيه المنشآت المقيدة في البورصة المصرية نحو توفيق أوضاعها بشكل مبكر ورصد أهم مزايا التطبيق من حيث تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وتعزيز قابلية القيم المالية للمقارنة وتلبية متطلبات المستفيدين، وتحديد أهم العقبات التي ينبغي التعامل معها تمهيداً للتطبيق التام.

وأخيراً بتحليل نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الرقابية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمتغير الرقابي الأول: حجم المنشأة $SIZE_{i,t}$ (٢١,٣٧٧٢٤) وذلك بإنحراف معياري (٠,١٧٣٢١٠)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لحجم منشآت الأعمال محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (١٣,٩٨٤٧) في حين بلغت أعلى قيمة (٢٦,٦٠٠)، وهو ما يشير إلى وجود اختلاف في حجم أصول المنشآت محل الدراسة. كما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير الرقابي الثاني: الرافعة المالية $LEVI,t$ (٠,٥٢٠٣٦٠) وذلك بإنحراف معياري (٠,٢٨٣٠٦٦)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي للرافعة المالية بمنشآت الأعمال محل

جدول رقم (٥)

نتائج اختبارات (Shapiro- Wilk ; Kolmogorov - Smirnov)

Shapiro- Wilk		Kolmo.-Smirnov		المتغيرات	رمز المتغير
قيمة اختبار (Z)	P-Value	Statistic	P-Value		
٠,٩٨٢	٠,٣٥١	٠,٠٣٩	٠,٢٠٠	التبويب الخاطئ لبندود المصروفات بقائمة الدخل	UE _CE i,t
٠,٩٦٣	٠,٤٢٩	٠,٠٦٤	٠,١٤٥	التبويب الخاطئ لبندود الإيرادات بقائمة الدخل	UE _OR i,t
٠,٩٧٩	٠,١٣٥	٠,٠٦٠	٠,٠٨١	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين الماليين بالأرباح	AFE i,t+1
٠,٣٢٨	٠,٢٦٤	٠,٠٣٦	٠,٣٧٢	تشنت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح	FDE i,t+1
٠,٩٩٣	٠,١٨٨	٠,٠٤٢	٠,٢٠٠	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين بأسعار الأسهم	AFSP i,t+1
٠,٣١٥	٠,٠٨٢	٠,٠٣٥	٠,٢٠٠	تشنت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم	FDSP i,t+1
٠,١٥٦	٠,١٦٣	٠,٣٧٠	٠,٠٨١	الدور المعدل للعرض والإفصاح بموجب معيار IFRS:18	IFRS 18 PD
٠,٩٧٨	٠,٣٨٦	٠,٠٥٩	٠,٠٨٢	حجم المنشأة	SIZE i,t
٠,٨٣٨	٠,٢١٤	٠,٠٦٣	٠,٠٧٥	الرافعة المالية	LEV i,t
٠,٣٨٢	٠,٢٠٠	٠,٠٣١	٠,٤٧٢	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية	MTB i,t
٠,٨٥٣	٠,٠٨٣	٠,٠٤٠	٠,٠٧٤	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لإجمالي الأصول	CFO _TA i,t

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

٢/٢/٤- نتائج اختبار عدم التداخل الخطي: يستخدم لاختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، من خلال فحص معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من أو تساوي (١٠) يمكن الحكم بعدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، ويوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج اختبار عدم التداخل الخطي.

جدول رقم (٦)

نتائج عدم التداخل الخطي (VIF) لمتغيرات الدراسة

VIF	المتغيرات	رمز المتغير
٤,٠٢٣	التبويب الخاطئ لبندود المصروفات بقائمة الدخل	UE _CE i,t
٣,٢٤٢	التبويب الخاطئ لبندود الإيرادات بقائمة الدخل	UE _OR i,t
٣,٣٣٨	حجم المنشأة	SIZE i,t
١,٢٩٩	الرافعة المالية	LEV i,t
١,٠٦٤	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية	MTB i,t
١,١٦٢	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لإجمالي الأصول	CFO _TA i,t

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ويتضح من نتائج الجدول السابق رقم (٦)، أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (١٠)، حيث تتراوح قيم اختبار معامل تضخم البيانات للمتغيرات بين (٤,٠٣٣ : ١,٠٦٤) وهي أقل من الواحد الصحيح، ومن ثم فإن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة تداخل البيانات أو الازدواج الخطي.

٤/٢/٣- نتائج اختبارات التأكد من صحة شروط نماذج الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات للتأكد من صحة شروط نماذج الدراسة، ويمكن بيان نتائج هذه الاختبارات من خلال الجدول التالي رقم (٧).

جدول رقم (٧)
نتائج اختبارات التأكد من صحة شروط نماذج الدراسة

P.Value	Chi. 2	الاختبار
٠,١٨٤٧٠	٣,٠٣٧	اختبار تبعية الأخطاء (البواقي) للتوزيع الطبيعي Test for Normality of Residual
٠,٤٩٤٤٧	٤,٣٠٤١	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي المتغيرات Breusch- Pagan Test for Heteroskedasticity
٠,٩٤١	٢,٧١٥٠	اختبار الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية Breusch- Godfrey LM Test for autocorrelation

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ومن خلال نتائج الجدول السابق رقم (٧)، جاءت P.Value أكبر من (٠,٠٥) بنتائج الاختبارات الثلاثة، مما يشير إلى تبعية الأخطاء لمتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي لكل من بواقي المتغيرات، والسلسلة الزمنية. الأمر الذي يشير إلى صحة شروط النماذج وصلاحيتها لاختبار فروض الدراسة.

٤/٢/٤- نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات: تم استخدام اختبار Levin, Lin & Chu t (LLC) للتحقق من مدى استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة، ويمكن الحكم على نتائج هذا الاختبار من خلال مستوى المعنوية (P-Value) فإذا كانت أقل من ٥٪ فإن السلسلة الزمنية مستقرة والعكس صحيح، ويوضح الجدول التالي رقم (٨) نتائج استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار Levin, Lin & Chu t (LLC) لاستقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة

P.Value	Adjusted T. Test	المتغيرات	رمز المتغير
٠,٠٠٠	٨,٧١٤	التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل	UE_CE i,t
٠,٠٠٠	٦,٧١٤	التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل	UE_OR i,t
٠,٠٠٠	٧,٨١٥	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين الماليين بالأرباح	AFE i,t+1
٠,٠٠٠	٨,٣١٥	تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح	FDE i,t+1
٠,٠٠٠	٦,٦٠٠	القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين بأسعار الأسهم	AFSP i,t+1
٠,٠٠٠	٩,٠١٥	تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم	FDSP i,t+1
٠,٠٠٠	١,٢١٤	حجم المنشأة	SIZE i,t
٠,٠٠٠	٧,٨١٤	الرافعة المالية	LEV i,t
٠,٠٠٠	٦,٠١٥	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية	MTB i,t
٠,٠٠٠	٥,٨١٥	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لإجمالي الأصول	CFO_TA i,t

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ويتضح من نتائج الجدول السابق رقم (٨)، أن قيمة معنوية (P-value) لجميع متغيرات الدراسة (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٥٪، مما يشير إلى استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة، وعدم وجود علاقات زائفة وارتباطات وهمية بين المتغيرات.

٣/٤- تحليل ومناقشة نتائج اختبارات فروض البحث:

١/٣/٤- نتائج اختبار الفرض الأول: حيث ينص الفرض الأول من فروض البحث بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبند قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية"، واختبار هذا الفرض وفي ضوء طبيعة البيانات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- مصفوفة معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (٩).

جدول رقم (٩)

نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل Pearson Correlation

(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	المتغيرات
									١	(1) UE_CE i,t
								١	**٠,٨١٠	(2) UE_OR i,t
							١	*٠,٥٦٨	**٠,٣٧٦	(3) AFE i,t+1
						١	**٠,٣٩١	*٠,٣٠٧	*٠,٤٧٦	(4) FDE i,t+1
					١	٠,٠٩٥	*٠,١٤٤	**٠,٦٣١	*٠,٤٢٨	(5) AFSP i,t+1
				١	**٠,٤٠٤	٠,٠٩٦	٠,٠٧٨	٠,٢٣٥	*٠,٣٤٣	(6) FDSP i,t+1
			١	*٠,١٨٠-	٠,١٠٥-	٠,٠٨٨-	*٠,١١٧-	**٠,٧٥٦	**٠,٨١٣	(7) SIZE i,t
		١	**٠,٣٢٠	*٠,٣٢٣	٠,٠٠٣	٠,٠٧١-	٠,٠٣٣	**٠,٣٣١	**٠,٢٩٣	(8) LEV i,t
	١	*٠,١٢٩	٠,١١٣	٠,٠٠٦	*٠,١١٥-	٠,٠٣١	٠,٠٠١-	**٠,١٧٨	**٠,١٧٧	(9) MTB i,t
١	٠,٠٩٢	٠,٢٧٥-	*٠,١٢٥	٠,٤٠٤-	**٠,١٧٦-	٠,٠٣٨-	٠,١١٦-	٠,٠٧٢	٠,٠٨٦	(10) CFO TA i,t

* تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪

** تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪

* عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال مصفوفة الارتباط السابقة بالجدول رقم (٩) يمكن استخلاص مجموعة من العلاقات على النحو التالي:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين التبويب الخاطئ لبند المصروفات UE_CE i,t والتبويب الخاطئ لبند الإيرادات بقائمة الدخل UE_OR i,t كمتغيرات مستقلة، وذلك بمعامل ارتباط معنوي موجب (٠,٨١٠)، مما يشير إلى قيام منشآت الأعمال محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبند قائمة الدخل سواء ما يتعلق ببند المصروفات أو الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية. وكذلك وجود علاقة ارتباط معنوية بين التبويب الخاطئ لبند المصروفات وكل من: القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية AFE i,t+1 وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٣٧٦). مما يشير إلى أنه كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبند المصروفات زادت أخطاء تنبؤات المحللين الماليين. كما تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مع تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح FDE i,t+1 وذلك

بمعامل ارتباط معنوي (٠,٤٧٦)، مما يشير إلى زيادة مستوى تشتت تنبؤات المحللين الماليين بزيادة التبويب الخاطئ لبنود المصروفات. وفي هذا السياق تبين وجود معامل ارتباط معنوي موجب بين التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل والقيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط (٠,٤٢٨)، وكذلك تبين وجود علاقة ارتباط موجبة مع تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط (٠,٣٤٣). مما يشير إلى أنه كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود المصروفات زادت أخطاء التنبؤ بأسعار الأسهم، ولا سيما زادت درجة تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم. وأخيراً تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين التبويب الخاطئ لبنود المصروفات وكل من حجم المنشأة، والرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعاملات ارتباط (٠,٠٨٦، ٠,١٧٧، ٠,٢٩٣، ٠,٨١٣) على التوالي.

■ وجود علاقة ارتباط معنوية بين التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات $UE_OR_{i,t}$ وكل من: القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $FDE_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٥٦٨، ٠,٣٠٧) على التوالي، أي أنه كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات زادت أخطاء التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ولا سيما زادت درجة تشتت تنبؤات المحللين بهذه الأرباح. وفي هذا السياق تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل والقيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$ وتشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط (٠,٢٣٥، ٠,٦٣١) على التوالي، أي أنه كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات زادت أخطاء التنبؤ بأسعار الأسهم، ولا سيما زادت درجة تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم. وأخيراً تبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات وكل من حجم المنشأة، والرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعاملات ارتباط (٠,٧٢، ٠,١٧٨، ٠,٣٣١، ٠,٧٥٦) على التوالي.

■ وجود علاقة ارتباط معنوية بين القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ وكل من تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $FDE_{i,t+1}$ والقيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$ ، وتشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٣٩١، ٠,١٤٤، ٠,٠٧٨) على التوالي. في حين جاءت علاقة القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح موجبة فقط مع الرافعة المالية كمتغير رقابي بمعامل (٠,٠٣٣)، وسالبة مع باقي المتغيرات الرقابية وهي حجم المنشأة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعامل ارتباط (-٠,١١٧، ٠,٠٠١-٠,١١٦) وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣).

■ وجود علاقة ارتباط معنوية بين تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $FDE_{i,t+1}$ والقيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$ ، وتشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٠٩٥)،

١٩٦٠،٠) على التوالي. في حين جاءت علاقة تشتت التنبؤات بالأرباح موجبة فقط مع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمتغير رقابي بمعامل (٠,٠٣١)، وسالبة مع باقي المتغيرات الرقابية وهي حجم المنشأة، والرافعة المالية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعاملات (-٠,٠٨٨، -٠,٠٧١، -٠,٠٣٨) وقد توافقت هذه النتيجة مع دراستي (عوض وعبد الناصر، ٢٠٢٣؛ شرف، ٢٠٢٤).

■ وجود علاقة إرتباط معنوية بين القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بأسعار الأسهم AFSP $i,t+1$ ، وتشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $i,t+1$ FDSP وذلك بمعامل إرتباط موجب (٠,٤٠٤). في حين جاءت علاقة القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بأسعار الأسهم موجبة فقط مع الرافعة المالية كمتغير رقابي بمعامل (٠,٠٠٣)، وسالبة مع باقي المتغيرات الرقابية وهي حجم المنشأة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعامل إرتباط (-٠,١٠٥، -٠,١١٥).

■ وجود علاقة إرتباط معنوية بين تشتت آراء المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $i,t+1$ FDSP والرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمتغيرات رقابية، وذلك بمعامل إرتباط موجب (٠,٣٢٣، ٠,٠٦) على التوالي. في حين جاءت علاقتها سالبة مع كل من حجم المنشأة، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعامل إرتباط (-٠,١٨٠، -٠,٤٠٤) على التوالي.

■ وجود علاقة إرتباط معنوية بين حجم الشركة كمتغير رقابي، وباقي المتغيرات الرقابية: الرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعاملات إرتباط (٠,٣٢٠، ٠,١١٣، ٠,١٢٥) على التوالي.

■ وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين الرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بمعامل إرتباط (٠,١٢٩)، في حين جاءت سالبة مع نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعامل إرتباط (-٠,٢٧٥).

■ وأخيراً تبين وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول وذلك بمعامل إرتباط (٠,٠٩٢).

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data Regression** بشأن أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبُنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية: تم استخدام اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، وقد بلغت قيمة χ^2 (١٠,٩٩ - ٦,٤٤) للنموذج الأول والثاني على التوالي، وذلك بمستوى معنوية P-Value (٠,٠٨٨٧ - ٠,٣٧٥٤) وهما أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثم يتبين أفضلية نموذجي التأثيرات العشوائية **Random Effects Model**، حيث تناسب هذا النماذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي لتحديد أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبُنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية كمتغير تابع، وذلك باستخدام نموذجي القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بالأرباح، وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

نتائج نموذج الانحدار لأثر ممارسات إدارة الأرباح (التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل) على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية

النموذج الثاني: تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية FDE i,t+1			النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية AFE i,t+1			المتغيرات
مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	
٠,٠٧٠	١,٨١	١١,٥٨٩	٠,٠٣٧	٢,٠٨	١,٨٩٢	ثابت الدالة
٠,٠١٢	٢,٥٠	٠,٧٩٥٧	٠,٠٠٠	٧,٦٥	٠,٤٧٩٥	UE_CE i,t
٠,٠٤٦	١,٩٨	٠,٥٣٥١	٠,٩٨٧	٠,٠٢	٠,٠٠٠٨	UE_OR i,t
٠,٠٠٠	٣,٥٣-	١,٤٥٧-	٠,٠٠٠	٧,٤٨-	٠,٥١٩٤-	SIZE i,t
٠,٠٥٠	١,٨٨-	٣,٤١١-	٠,٩٦٢	٠,٠٥	٠,٠١٥٥٠	LEV i,t
٠,٣٠٧	١,٠٢	٠,٠٣٠٨	٠,٥٨٦	٠,٥٥-	٠,٠٠٢٩٠-	MTB i,t
٠,٤٩٩	٠,٦٨-	١,٩٩٠-	٠,٢١٠	١,٢٥-	٠,٧٣١١-	CFO_TA i,t
المعاملات الرئيسية للنماذج:						
٠,٠٩٦٠			٠,٢٣٩٦			✓ معامل التحديد R ²
٢٣,٠١			٨٣,٧٣			✓ قيمة Wald المحسوبة
٠,٠٠٠٨			٠,٠٠٠			✓ مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ويتضح من الجدول السابق، معنوية النموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية AFE i,t+1 " على المستوى الإجمالي لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية للمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٨٣,٧٣) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠). كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,٢٣٩٦) مما يشير إلى قدرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٢٣,٩٦٪ من دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بالنسبة لدقة تنبؤات المحللين بالأرباح حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠٠٠)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠). في حين تبين عدم معنوية كل من التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات كمتغير مستقل، وكذلك تبين عدم معنوية الرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة لدقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وذلك بمستوى معنوية (٠,٩٨٧، ٠,٩٦٢، ٠,٥٨٦، ٠,٢١٠) على التوالي.

كما تبين معنوية النموذج الثاني " تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية FDE i,t+1 " على المستوى الإجمالي لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ

بالأرباح المستقبلية لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥٪)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٢٣,٠١) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٨). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٠٩٦) مما يشير إلى قدرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٩,٦٪ من تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين بالأرباح حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠١٢)، وكذلك معنوية التنبؤ الخاطئ لبند الإيرادات بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين بالأرباح حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠٤٦)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وكذلك معنوية الرافعة المالية كمتغير رقابي بمستوى معنوية (٠,٠٥٠). في حين تبين عدم معنوية كل من نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وذلك بمستوى معنوية (٠,٤٩٩ ، ٠,٣٠٧) على التوالي.

ومن ثم يمكن بناء نموذجي الانحدار لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، من خلال المعادلات الآتية:

$AFE_{i,t+1} = 1,892 + 0,4795 UE_CE_{i,t} + 0,0008 UE_OR_{i,t} - 0,5194 SIZE_{i,t} + 0,0155 LEV_{i,t} - 0,00290 MTB_{i,t} - 0,7311 CFO_TA_{i,t} + e$
$FDE_{i,t+1} = 11,589 + 0,7957 UE_CE_{i,t} + 0,5351 UE_OR_{i,t} - 1,457 SIZE_{i,t} - 3,411 LEV_{i,t} + 0,0308 MTB_{i,t} - 1,990 CFO_TA_{i,t} + e$

ج- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression بشأن أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: تم استخدام اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، وقد بلغت قيمة Chi² (٣,٣٤ - ٣,١٩) للنموذج الأول والثاني على التوالي، وذلك بمستوى معنوية P-Value (٠,٧٦٥٠ - ٠,٤٢١) وهما أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثم يتبين أفضلية نموذجي التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث تتناسب هذه النماذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي لتحديد أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم كمتغير تابع، وذلك باستخدام نموذجي القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم، وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم كما يوضحها الجدول التالي رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج نموذج الانحدار لأثر ممارسات إدارة الأرباح (التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل) على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار أسهم المنشآت المقيدة في البورصة المصرية

النموذج الثاني: تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم FDSP i,t+1			النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بأسعار الأسهم AFSP i,t+1			المتغيرات
مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	
٠,٠٠٢	٣,٠٩	٦,٦٧١٥	٠,٧٩٠	٠,٢٧	٠,٢٨٧٠٦	ثابت الدالة
٠,٥٩١	٠,٥٤	٠,٠٤٦١	٠,٠٣٨	٢,٥٥	٠,١١٣٧	UE_CE i,t
٠,٠١٤	٢,٦٧	٠,١٢٥٢	٠,٠٦٧	١,٦٦	٠,٠٩٢٣٠	UE_OR i,t
٠,٠٠٠	٣,٩٦-	٠,٤٩٨-	٠,٠٠٢	٣,١٤-	٠,٢٣٩٦-	SIZE i,t
٠,٠٠٠	٧,٠٨	٣,٦١٨	٠,٩٧٦	٠,٠٣-	٠,٠١٠٣٧-	LEV i,t
٠,١٠٨	١,٦١	٠,٠١٣٨	٠,٠٢٣	٢,٢٧-	٠,٠١٣١٤-	MTB i,t
٠,٠٠١	٣,٤٦-	٢,٧٥٣-	٠,٠٤٨	١,٩٨-	١,١٨٥٥-	CFO_TA i,t
المعاملات الرئيسية للنماذج:						
٠,٢٦٩١			٠,٠٨٥٩			✓ معامل التحديد R ²
١٠٠,٩١			٢٢,٨٦			✓ قيمة Wald المحسوبة
٠,٠٠٠			٠,٠٠٠٨			✓ مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ويتضح من الجدول السابق رقم (١١)، معنوية النموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بأسعار الأسهم AFSP i,t+1 " على المستوى الإجمالي لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٢٢,٨٦) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠٨). كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (٠,٠٨٥٩) مما يشير إلى قدرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٨,٥٩٪ من دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بالنسبة لدقة تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠٣٨)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٢)، وكذلك معنوية نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية بمستوى معنوية (٠,٠٢٣)، ومعنوية نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول بمستوى معنوية (٠,٠٤٨). في حين تبين عدم معنوية كل من التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات كمتغير مستقل، والرافعة المالية كمتغير رقابي بالنسبة لدقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٦٧، ٠,٩٧٦) على التوالي.

كما تبين معنوية النموذج الثاني " تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم FDSP i,t+1 " على المستوى الإجمالي لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب

الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥٪)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (١٠٠,٩١) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٢٦٩١) مما يشير إلى قدرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٢٦,٩١٪ من تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية التنبؤ الخاطئ لبنود الإيرادات بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠١٤)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وكذلك معنوية الرافعة المالية كمتغير رقابي بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وأخيراً معنوية نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول بمستوى معنوية (٠,٠٠١). في حين تبين عدم معنوية كل من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات كمتغير مستقل، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغير رقابي بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٥٩١، ٠,١٠٨) على التوالي.

ومن ثم يمكن بناء نموذجي الانحدار لأثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، من خلال المعادلات الآتية:

$AFSP_{i,t+1} = 0,28706 + 0,1137 UE_CE_{i,t} + 0,09230 UE_OR_{i,t} - 0,02396 SIZE_{i,t} - 0,01037 LEV_{i,t} - 0,01314 MTB_{i,t} - 1,1855 CFO_TA_{i,t} + e$
$FDSP_{i,t+1} = 6,6715 + 0,0461 UE_CE_{i,t} + 0,1252 UE_OR_{i,t} - 0,498 SIZE_{i,t} + 3,618 LEV_{i,t} + 0,0138 MTB_{i,t} - 2,753 CFO_TA_{i,t} + e$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجداول أرقام (٩، ١٠، ١١)، يمكن قبول الفرض الأول من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية ".

٢/٣/٤ - نتائج اختبار الفرض الثاني: حيث ينص الفرض الثاني من فروض البحث بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل بمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية "، ولاختبار هذا الفرض وفي ضوء طبيعة البيانات تم استخدام الاختبارات التالية:

أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل. وقد بلغت قيمة Chi. ² (١,٩٠) للنموذج الأول " التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (٠,٣١٨). كما بلغت قيمة Chi. ² (٣,١٧) للنموذج الثاني " التنبؤ الخاطئ لبنود

الإيرادات بقائمة الدخل"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (0,682) وهما أكبر من (0,05)، ومن ثم يتبين أفضلية نموذجي التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث تناسب هذه النماذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي.

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل: يمكن قياس أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذجين، حيث يشير النموذج الأول إلى التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات، في حين يشير النموذج الثاني إلى التنبؤ الخاطئ لبند الإيرادات بقائمة الدخل. كما يوضحها الجدول التالي رقم (12).

جدول رقم (12)

نتائج نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند قائمة الدخل للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية

النموذج الثاني: التنبؤ الخاطئ لبند الإيرادات بقائمة الدخل UE - OR i,t			النموذج الأول: التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات بقائمة الدخل UE - CE i,t			المتغيرات
مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى المعنوية	قيمة " Z " المحسوبة	معامل الانحدار B	
0,362	0,91	1,410	0,981	0,02	0,27178	ثابت الدالة
0,001	3,35	0,2880	0,000	3,94	0,28490	IFRS 18 PD
0,000	4,95	0,5671	0,000	6,39	0,59014	SIZE i,t
0,411	0,82	0,3387	0,488	0,69	0,24076	LEV i,t
0,719	0,36	0,0025	0,629	0,48	0,00281	MTB i,t
0,057	1,90-	1,285-	0,153	1,43-	0,8585-	CFO_TA i,t
المعاملات الرئيسية للنماذج:						
0,6215			0,6991			✓ معامل التحديد R ²
192,07			361,45			✓ قيمة Wald المحسوبة
0,000			0,000			✓ مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: 300 مشاهدة.

ويتضح من الجدول السابق رقم (12)، معنوية النموذج الأول " التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات بقائمة الدخل UE - CE i,t " على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات بقائمة الدخل للمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (361,45) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0,000). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (0,6991) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير 69,91٪ من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبند المصروفات بقائمة الدخل، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية العرض والإفصاح بموجب IFRS:18 حيث بلغ مستوى المعنوية (0,000)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (0,000) وهو ما

يشير إلى ارتباط تطبيق معيار IFRS:18 بحجم المنشأة، حيث أن المنشآت كبيرة الحجم يكون لديها القدرة على تطبيق متطلبات المعيار بشكل سريع وشامل. في حين تبين عدم معنوية الرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية وذلك بمستوى معنوية (0,000,000,000,000) على التوالي، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات الرقابية بتطبيق معيار IFRS:18. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود المصروفات بقائمة الدخل " UE_CE i,t الأول النمذج " من خلال المعادلة الآتية:

$$UE_CE\ i,t = 0,27178 + 0,28490\ IFRS\ PD + 0,59014\ SIZE\ i,t + 0,24076\ LEV\ i,t + 0,00281\ MTB\ i,t - 0,8585\ CFO_TA\ i,t + e$$

كما تبين معنوية النمذج الثاني " التنبؤ الخاطئ لبُنود الإيرادات بقائمة الدخل - UE OR i,t " على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود الإيرادات بقائمة الدخل لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)٪، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (0,07, 192) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0,000). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (0,6215) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير 62,15٪ من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود الإيرادات بقائمة الدخل، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية تطبيق معيار IFRS:18 حيث بلغ مستوى المعنوية (0,001)، كما تبين معنوية حجم المنشأة كأحد المتغيرات الرقابية وذلك بمستوى معنوية (0,000). في حين تبين عدم معنوية كل من الرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة للعرض والإفصاح بموجب معيار IFRS:18 وذلك بمستوى معنوية (0,000,000,000,000) على التوالي. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود الإيرادات بقائمة الدخل " النمذج الثاني UE - OR i,t " من خلال المعادلة الآتية:

$$UE_OR\ i,t = 1,410 + 0,2880\ IFRS\ PD + 0,5671\ SIZE\ i,t + 0,3387\ LEV\ i,t + 0,0025\ MTB\ i,t - 1,285\ CFO_TA\ i,t + e$$

وفي سياق العرض والتحليل السابق، يمكن قبول الفرض الثاني من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبُنود قائمة الدخل بمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية ".

٣/٣/٤- نتائج إختبار الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث من فروض البحث بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية"، ولاختبار هذا الفرض وفي ضوء طبيعة البيانات تم استخدام الاختبارات التالية:

أ- نتائج اختبار Hausman Test: تم استخدام هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إندثار السلاسل الزمنية المقطعية، بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية. وقد بلغت قيمة χ^2 (٧,٤٧) للنموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (٠,١٨٧٧). كما بلغت قيمة χ^2 (١,٠٧) للنموذج الثاني " تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (٠,٨٢٩) وهما أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثم يتبين أفضلية نموذجي التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث تناسب هذه النماذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي.

ب- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية: يمكن قياس أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح من خلال نموذجين كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

نتائج نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية

النموذج الثاني: تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح FDE $i,t+1$		النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية AFE $i,t+1$			المتغيرات	
مستوى المعنوية	قيمة " Z" المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى المعنوية	قيمة " Z" المحسوبة		معامل الانحدار B
٠,٥٥٥	٠,٥٩-	٤,٣٣٢-	٠,٦٣٣	٠,٤٨	٠,٥٧٦٢٧	ثابت الدالة
٠,٠٠٠	٦,٦٤-	٢,٤٥٢-	٠,٣٥٢	٠,٩٣-	٠,٠٧٢٧٢-	IFRS 18 PD
٠,٠٠٠	٤,٤١	٢,٢٥٩٦	٠,٨٩٨	٠,١٣-	٠,٠١٢٦٣-	SIZE i,t
٠,١٨٠	١,٣٤-	٢,٣٦٨-	٠,٨٣٥	٠,٢١	٠,٠٧٨٤٢	LEV i,t
٠,٠٣١	٢,١٦	٠,٠٦٤١	٠,٥٧١	٠,٥٧	٠,٠٠٣٥٦	MTB i,t
٠,٩٦١	٠,٠٥-	٠,١٣٧-	٠,٢٢٨	١,٢١-	٠,٧٩٨٣٨-	CFO_TA i,t
المعاملات الرئيسية للنماذج:						
				٠,٠٢٨٠	معامل التحديد R^2 ✓	
				٦,٥٥	قيمة Wald المحسوبة ✓	
				٠,٠٢٥	مستوى المعنوية ✓	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: ٣٠٠ مشاهدة.

ويتضح من الجدول السابق، معنوية النموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية AFE $i,t+1$ " على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية

لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥٪)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٦,٥٥) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٢٥). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٠٢٨٠) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تفسير ٢,٨٪ فقط من دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، ومن الجدير بالذكر أن هذا التأثير حمل الإشارة السالبة حيث بلغ معامل الانحدار B (-٠,٠٧٢٧٢)، مما يشير إلى أنه كلما قامت منشآت الأعمال بتطبيق متطلبات المعيار الجديد IFRS:18 كلما قل خطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وهو ما ينعكس على زيادة دقة التنبؤات بالأرباح. وعلى المستوى التفصيلي تبين عدم معنوية حجم المنشأة، والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٩٨، ٠,٠٨٣٥، ٠,٠٥٧١، ٠,٢٢٨) على التوالي. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح " النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح AFE i,t+1 من خلال المعادلة الآتية:

$$AFE\ i,t+1 = 0,57627 - 0,07272\ IFRS\ PD - 0,01263\ SIZE\ i,t + 0,07842 \\ LEV\ i,t + 0,00356\ MTB\ i,t - 0,79838\ CFO_TA\ i,t + e$$

كما تبين معنوية النموذج الثاني " تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية FD i,t+1 على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥٪)، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (٥٠,٦٢) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠,٠٠٠). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R²) (٠,٠٥٠٧) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تفسير ٥,٠٧٪ فقط من تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية، وقد جاءت معنوية التأثير سالبة، حيث بلغ معامل الانحدار B (-٢,٤٥٢)، مما يشير إلى أنه كلما قامت المنشآت بتطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كلما انخفض تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح. وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية معيار IFRS:18 بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين بالأرباح حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠٠٠)، وكذلك معنوية حجم المنشأة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغيرات رقابية وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠، ٠,٠٣١) على التوالي. في حين تبين عدم معنوية الرافعة المالية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وذلك بمستوى معنوية (٠,١٨٠، ٠,٩٦١) على التوالي. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح " النموذج الثاني FDE i,t+1 من خلال المعادلة الآتية:

$$FDE\ i,t+1 = -4,332 - 2,452\ IFRS\ PD + 2,2596\ SIZE\ i,t - 2,368\ LEV\ i,t + \\ 0,0641\ MTB\ i,t - 0,137\ CFO_TA\ i,t + e$$

ج- نتائج اختبار Hausman Test : تم استخدام هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج إنحدار السلاسل الزمنية المقطعية، بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم. وقد بلغت قيمة χ^2 (4,26) للنموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (0,013). كما بلغت قيمة χ^2 (3,07) للنموذج الثاني " تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم"، وذلك بمستوى معنوية P-Value (0,019) وهما أكبر من (0,05)، ومن ثم يتبين أفضلية نموذجي التأثيرات العشوائية Random Effects Model، حيث تناسب هذه النماذج البيانات التي تقوم على السلاسل الزمنية المقطعية وتتبع التوزيع الطبيعي.

د- نتائج نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression بشأن أثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: يمكن قياس أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم من خلال نموذجين كما يوضحها الجدول التالي رقم (14).

جدول رقم (14)

نتائج نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية

النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بأسعار الأسهم		النموذج الثاني: تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم		المتغيرات
AFSP $i,t+1$		FDSP $i,t+1$		
معامل الانحدار B	قيمة " Z" المحسوبة"	معامل الانحدار B	قيمة " Z" المحسوبة"	
0,84552	0,72	7,0522	3,16	ثابت الدالة
0,13252	1,80	0,0557	0,52	IFRS 18 PD
0,19662-	2,10-	0,414-	2,72-	SIZE i,t
0,05062	0,14	3,6419	7,08	LEV i,t
0,01348-	2,28-	0,0136	1,57	MTB i,t
1,48623-	2,43-	3,032-	3,75-	CFO_TA i,t
المعاملات الرئيسية للنماذج:				
معامل التحديد R^2	0,0641	0,2600		✓
قيمة Wald المحسوبة	15,09	95,80		✓
مستوى المعنوية	0,0100	0,0000		✓

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. * عدد المشاهدات: 300 مشاهدة.

ويتضح من الجدول السابق رقم (14)، معنوية النموذج الأول " القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم AFSP $i,t+1$ " على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05)٪، حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (15,09) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0,0100). كما بلغ معامل التحديد Coefficient of Determination (R^2) (0,0641) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير 6,41٪ من دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، أي أنه كلما زاد تبني منشآت الأعمال لمعيار IFRS:18 انخفضت خطأ التنبؤ بأسعار الأسهم.

وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية حجم المنشأة ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة لدقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بمستوى معنوية (0,036, 0,023) على التوالي. في حين تبين عدم معنوية كل من الالتزام بمتطلبات معيار IFRS:18 كمتغير مستقل، وكذلك عدم معنوية الرافعة المالية كتغير رقابي وذلك بمستوى معنوية (0,072, 0,886) على التوالي. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم " النموذج الأول: القيمة المطلقة لخطأ المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم AFSP i,t+1 " من خلال المعادلة الآتية:

$$AFSP i,t+1 = 0,84552 + 0,13252 IFRS PD - 0,19662 SIZE i,t + 0,05062 LEV i,t - 0,01348 MTB i,t - 1,4863 CFO_ TA i,t + e$$

كما تبين معنوية النموذج الثاني " تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم FDSP i,t+1 " على المستوى الإجمالي لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم لمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية وتدخل في نطاق عينة الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (0,05) حيث بلغت قيمة Wald المحسوبة (95,80) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (0,000). كما بلغ معامل التحديد (R²) Coefficient of Determination (0,2600) مما يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير 26% من تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، أي أنه كلما قامت منشآت الأعمال بتطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كلما انخفض تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، وهو ما ينعكس على دقة تنبؤات المحللين الماليين. وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية حجم المنشأة، والرافعة المالية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بمستوى معنوية (0,007, 0,000, 0,000) على التوالي. في حين تبين عدم معنوية كل من الالتزام بمتطلبات معيار IFRS:18، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، بالنسبة لتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بمستوى معنوية (0,605, 0,116) على التوالي. ومن ثم يمكن بناء نموذج الانحدار لأثر العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS18 على تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم " النموذج الثاني FDSP i,t+1 " من خلال المعادلة الآتية:

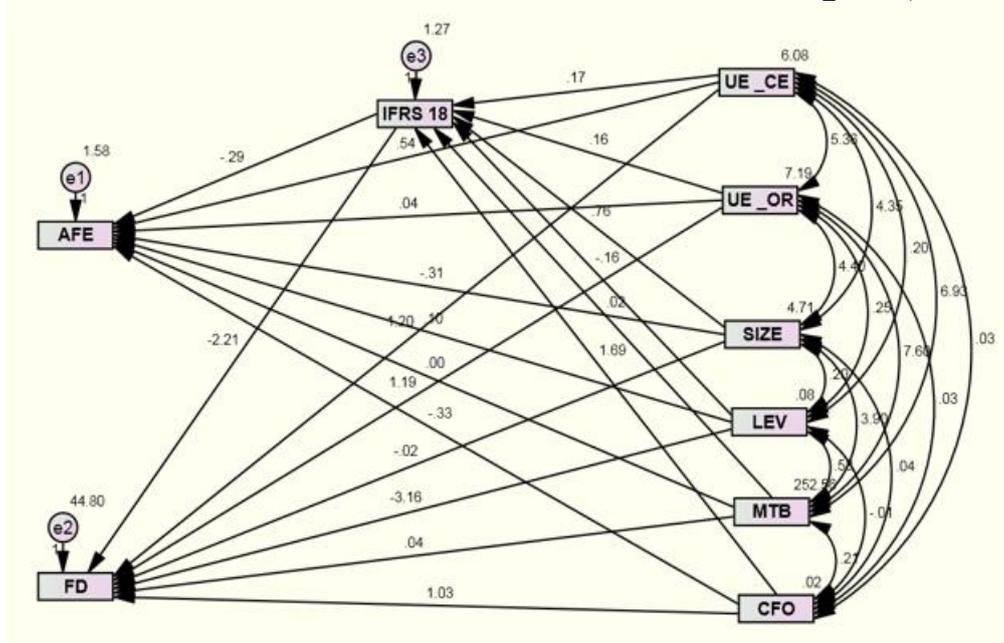
$$FDSP i,t+1 = 7,0522 + 0,0557 IFRS PD - 0,414 SIZE i,t + 3,6419 LEV i,t + 0,0136 MTB i,t - 3,032 CFO_ TA i,t + e$$

وفي سياق العرض والتحليل السابق بالجدولين رقم (13، 14)، يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار أسهم منشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية ".

٤/٣/٤- نتائج إختبار الفرض الرابع: حيث ينص الفرض الرابع من فروض البحث بأنه " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وأسعار الأسهم لمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية"، ولاختبار هذا الفرض وفي ضوء طبيعة البيانات تم استخدام الاختبارات التالية:

أ- نتائج إختبار تحليل المسار Path Analysis لأثر التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح في ضوء الدور المعدل لمعيار IFRS:18:

- يمكن استخدام نموذج تحليل المسار Path Analysis، لاستخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة وتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة (التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل) على المتغير التابع الأول (دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح بنموذجها القيمة المطلقة) وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح) في ظل تطبيق معيار IFRS:18، وفيما يلي شكل علاقات النموذج وفقاً لنتائج تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS.



شكل رقم (٢)

نتائج تحليل المسار للعلاقة بين التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية في ظل الدور المعدل لمعيار IFRS:18.

المصدر: نتائج تحليل (AMOS version 27).

ويجسد الشكل السابق رقم (٢) كافة العلاقات بين المتغيرات المستقلة متمثلة في التبويب الخاطئ لبنود المصروفات $UE_CE_{i,t}$ والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات $UE_OR_{i,t}$ والمتغير التابع دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية بنموذجها (القيمة المطلقة لخطأ المحللين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ وتشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح $FDE_{i,t+1}$) ومجموعة من المتغيرات الرقابية تتمثل في حجم المنشأة والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لاجمالي الأصول.

ويمكن ترجمة هذه العلاقات وبيان درجة تأثيرها ومعامل تحديدها من خلال الجدول التالي رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل المسار بشأن العلاقات بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لنبود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية في ظل الدور المعدل لتطبيق معيار IFRS:18

الدلالة	R ²	P.Value	T- Test	Beta	B	العلاقات بين المتغيرات	
معنوي	٠,٨٢٥	٠,٠٠١	٣,٢٨٦	٠,١٦٠	٠,١٤٧	IFRS18 PD	UE_CE i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٥٤٨	٠,١٥٥	٠,١٥٥	العرض	UE_OR i,t
معنوي		٠,٠٠٠	١٣,٩٢٢	٠,٦١٥	٠,٧٦٤	والإفصاح في	SIZE i,t
غير معنوي		٠,٥٤٠	٠,٦١٣-	٠,٠١٧-	٠,١٦١-	القوائم المالية	LEV i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٤,٠٢٣	٠,١٠٠	٠,٠١٧	بموجب	MTB i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٤١٠	٠,٠٨٩	١,٦٨٥	IFRS18	CFO_TA i,t
معنوي	٠,٢٨٧	٠,٠٠٠	٤,٤٢٣-	٠,٥١٦-	٠,٢٨٥٠-	IFRS18 PD	IFRS18 PD
معنوي		٠,٠٠٠	٨,٨٩٨	٠,٨٨٨	٠,٥٣٦	AFE i,t+1	UE_CE i,t
غير معنوي		٠,٣٨٦	٠,٨٦٦	٠,٠٧٨	٠,٠٤٣	القيمة المطلقة	UE_OR i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٨٩٢-	٠,٤٤٦-	٠,٣٠٦-	لخطأ المحللين	SIZE i,t
غير معنوي		٠,٧٣١	٠,٣٤٤	٠,٠١٩	٠,١٠١	في التنبؤ	LEV i,t
غير معنوي		٠,٩٧٠	٠,٠٣٧-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٠	بالأرباح	MTB i,t
غير معنوي		٠,٥٥٧	٠,٥٨٨-	٠,٠٣٢-	٠,٣٣٠-	المستقبلية	CFO_TA i,t
معنوي	٠,٢١٤	٠,٠٠٠	٦,٤٤١-	٠,٧٩٠-	٢,٢١٣-	IFRS18 PD	IFRS18 PD
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٧٥٦	٠,٣٩٤	١,٢٠٥	FDE i,t+1	UE_CE i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٤,٤٦٧	٠,٤٢١	١,١٨٥	تشتملت	UE_OR i,t
غير معنوي		٠,٩٦٢	٠,٠٤٨-	٠,٠٠٦-	٠,٠٢٠-	المحللين	SIZE i,t
معنوي		٠,٠٤٣	٢,٠٢٣-	٠,١١٨-	٣,١٦٠-	الماليين في	LEV i,t
غير معنوي		٠,١٢٧	١,٥٢٦	٠,٠٨٣	٠,٠٣٩	التنبؤ بالأرباح	MTB i,t
غير معنوي		٠,٧٣٢	٠,٣٤٣	٠,٠١٩	١,٠٢٦		CFO_TA i,t
P. Value	CFI		GFI	المؤشرات العامة للنموذج:			
٠,٠١٧٣	٠,٩٨٧		٠,٩٨٦				
RMSEA	NFI		Chi-square				
٠,٠٢٥٥	٠,٩٨٦		٣,٤٢٠				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل AMOS.

وبتحليل نتائج مجموعة المؤشرات العامة لاختبار جودة مطابقة نموذج تحليل المسار السابق، والتحقق من صحة العلاقات بين المتغيرات، تبين الآتي:

- ✓ مؤشر مطابقة الجودة (Goodness of Fit Index (GFI)، تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر مطابقة الجودة (٠,٩٨٦) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.
- ✓ مؤشر مطابقة جودة النموذج (Comparative Fit Index (CFI)، أيضاً تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر مطابقة الجودة (٠,٩٨٧) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.

✓ **مؤشر المطابقة المعياري (Normative Fit Index (NFI)**، تتراوح قيمة المؤشر بين (١ : ٠)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري (٠,٩٨٦) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.

✓ **مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الإقتراب (RMSEA) Mean Square Error of Approximation Root**، وكلما كان هذا المؤشر أقل من (٠,٠٥) يشير إلى جودة مطابقة النموذج، وقد بلغت قيمة RMSEA (٠,٠٢٥٥) مما يؤكد على جودة النموذج ومطابقته لبيانات العينة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (١٥)، معنوية النموذج المقترح ككل في اختبار العلاقات التأثيرية بين المتغيرات المختلفة، حيث بلغت قيمة Chi-Square (٣,٤٢٠) وذلك بمستوى معنوية P.Value (٠,٠١٧٣) وهو أقل من (٠,٠٥) وعلى المستوى التفصيلي يتضح الآتي:

✓ **تُفسر المتغيرات المستقلة:** وهي كل من التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل $UE_OR_{i,t}$ ، والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل $UE_CE_{i,t}$ ، ومجموعة المتغيرات الرقابية: حجم المنشأة والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول، نسبة مرتفعة من التغيرات التي تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 PD (كمتغير وسيط)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٨٢٥)، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٨٢,٥٪ من متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكافة المتغيرات، فيما عدا متغير الرافعة المالية LEV حيث بلغت قيمة T-Test (٠,٦١٣-) بمستوى المعنوية (٠,٥٤٠).

✓ **تُفسر كل من المتغيرات المستقلة والوسيطه معاً** نسبة ضعيفة من التغيرات في دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية (المتغير التابع الأول) وذلك من خلال نموذج القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٢٨٧)، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة والوسيطه معاً على تفسير ٢٨,٧٪ من القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكل من تطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كمتغير وسيط، والتبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل كمتغير مستقل، وحجم المنشأة كمتغير رقابي، حيث بلغ مستوى المعنوية لكل منهما (٠,٠٠٠). في حين تبين وجود دلالة غير معنوية لكل من التبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل كمتغير مستقل، والرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية، حيث جاءت P.Value ذات دلالة معنوية (٠,٣٨٦، ٠,٧٣١، ٠,٩٧٠، ٠,٥٥٧) على التوالي وجميعها أكبر من (٠,٠٥).

✓ تُفسر كل من المتغيرات المستقلة والوسيطه معاً نسبة ضعيفة من التغيرات في دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية (المتغير التابع الأول) وذلك من خلال نموذج تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية $FDE_{i,t+1}$ ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 (0,214)$ ، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة والوسيطه معاً على تفسير 21,4% من تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكل من تطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كمتغير وسيط، والتبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل، والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة، والرافعة المالية كمتغير رقابي، حيث بلغ مستوى المعنوية لكل منهما (0,000، 0,000، 0,000، 0,043) على التوالي. في حين تبين وجود دلالة غير معنوية لكل من حجم الشركة ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لصافي الأصول كمتغيرات رقابية، حيث جاءت P.Value ذات دلالة معنوية (0,962، 0,127، 0,732) على التوالي وجميعها أكبر من (0,05).

■ تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة "نموذج القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح": يمكن الاعتماد على نموذج عمليات (Hayes, 2022) لتحليل طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية من خلال القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات في ظل عدم وجود/ وجود العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 كمتغير معدل. وذلك من خلال الجدول التالي رقم (16).

جدول رقم (16)

طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين " القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بالأرباح المستقبلية"

المتغيرات	درجة التأثير	قيمة T المحسوبة	P.Value	R ²
التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.	0,4708	7,9277	0,000	0,047
التأثير غير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح. في ظل وجود المتغير المعدل " معيار IFRS :18 "	-0,2084	-4,87	0,000	0,012

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق رقم (16)، وجود تأثير مباشر للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات

المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية كمتغير تابع، وذلك بدرجة تأثير (0,4708) ومستوى معنوية P.Value (0,000)، كما بلغ معامل التحديد R² (0,047). في حين تبين وجود تأثير غير مباشر لهذه المتغيرات المستقلة (التبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل) على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بالأرباح في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (-0,2084) ومستوى معنوية P.Value (0,000)، كما بلغ معامل التحديد R² (0,012). الأمر الذي يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تخفيض الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح من خلال القيمة المطلقة لأخطأ التنبؤ، لذا يجب على منشآت الأعمال توفيق أوضاعها والالتزام الشامل بمتطلبات المعيار الجديد. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراستي (المر، 2022؛ عوض & عبد الناصر، 2023).

■ تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة "نموذج تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بالأرباح": يمكن الاعتماد على نموذج عمليات (Hayes, 2022) لتحليل طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية في ظل عدم وجود/ وجود العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 كمتغير معدل. وذلك من خلال الجدول التالي رقم (17).

جدول رقم (17)

طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية

المتغيرات	درجة التأثير	قيمة T المحسوبة	P.Value	R ²
التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية.	1,1000	3,7021	0,003	0,214
التأثير غير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح. في ظل وجود المتغير المعدل " معيار IFRS:18"	-1,2467	-2,8400	0,001	0,287

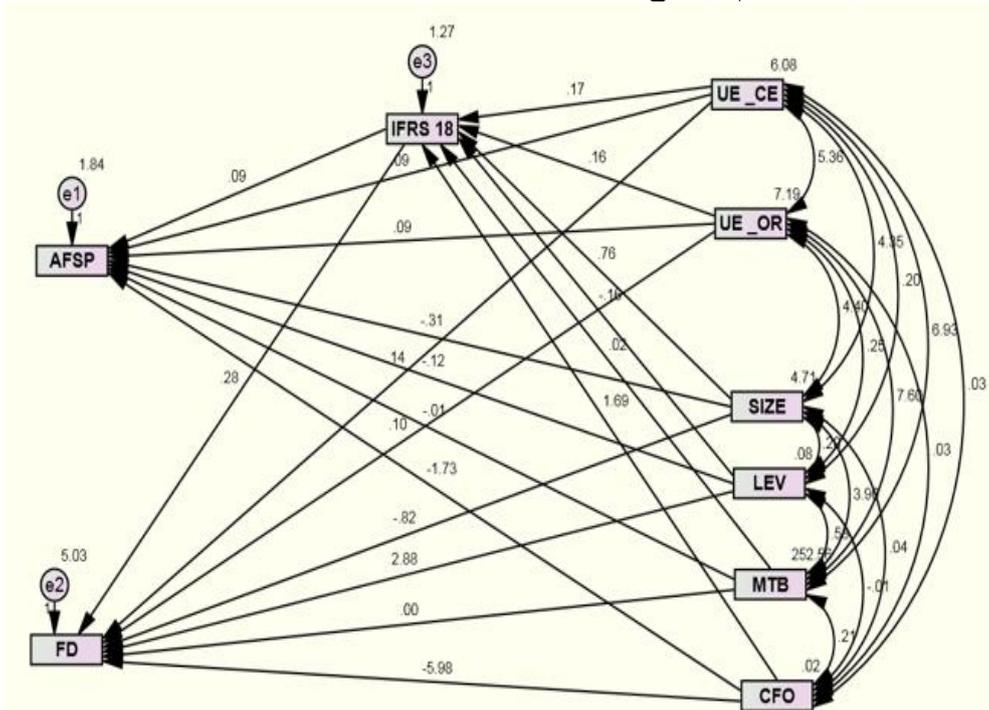
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق رقم (17)، وجود تأثير مباشر للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية كمتغير تابع، وذلك بدرجة تأثير (1,1000) ومستوى معنوية P.Value (0,003)، كما بلغ معامل التحديد R² (0,214). في حين تبين وجود تأثير غير مباشر لهذه المتغيرات المستقلة (التبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات

بقائمة الدخل) على تشتت تنبؤات المحللين بالأرباح في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (-٢٤٦٧، ١) ومستوى معنوية P.Value (٠،٠٠١)، كما بلغ معامل التحديد R^2 (٠،٢٨٧). الأمر الذي يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تخفيض الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبندود المصروفات والإيرادات على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح من خلال انخفاض تشتت تنبؤات المحللين بالأرباح، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣).

ب- نتائج إختبار تحليل المسار Path Analysis لأثر التبويب الخاطئ لبندود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وفق الدور المعدل لمعيار IFRS:18:

- يمكن استخدام نموذج تحليل المسار Path Analysis، لاستخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة وتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة (التبويب الخاطئ لبندود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل) على المتغير التابع الثاني (دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم بنموذجها القيمة المطلقة) وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم) في ظل تطبيق معيار IFRS:18، وفيما يلي شكل علاقات النموذج وفقاً لنتائج تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS.



شكل رقم (٣)

نتائج تحليل المسار للعلاقة بين التبويب الخاطئ لبندود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل الدور المعدل لمعيار IFRS:18.

المصدر: نتائج تحليل AMOS (version 27).

ويجسد الشكل السابق رقم (٣) كافة العلاقات بين المتغيرات المستقلة متمثلة في التبويب الخاطئ لبندود المصروفات UE_CE i,t والتبويب الخاطئ لبندود الإيرادات UE_OR i,t والمتغير التابع دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم بنموذجها (القيمة المطلقة لخطأ

الدور المعدل للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 وأثره على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين..... د/ محمد موسى شحاتة

المحللين في التنبؤ بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$ ، وتشنت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $FDSP_{i,t+1}$ ومجموعة من المتغيرات الرقابية تتمثل في حجم المنشأة والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لاجمالي الأصول. ويمكن ترجمة هذه العلاقات وبيان درجة تأثيرها ومعامل تحديدها من خلال الجدول التالي رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل المسار بشأن العلاقات بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لنبود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل الدور المعدل لتطبيق معيار IFRS:18

الدلالة	R ²	P. Value	T- Test	Beta	B	العلاقات بين المتغيرات	
معنوي	٠,٨٢٥	٠,٠٠١	٣,٢٨٦	٠,١٦٠	٠,١٧٤	IFRS18 PD	UE_CE i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٥٤٨	٠,١٥٥	٠,١٥٥	العرض	UE_OR i,t
معنوي		٠,٠٠٠	١٣,٩٢٢	٠,٦١٥	٠,٧٦٤	والإفصاح في	SIZE i,t
غير معنوي		٠,٥٤٠	٠,٦١٣-	٠,٠١٧-	٠,١٦١-	القوائم المالية	LEV i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٤,٠٢٣	٠,١٠٠	٠,٠١٧	بموجب	MTB i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٤١٠	٠,٠٨٩	١,٦٨٥	IFRS18	CFO_TA i,t
غير معنوي	٠,٠٩٣	٠,١٩٤	١,٣٠٠	٠,١٧١	٠,٠٩٠	IFRS18 PD	IFRS18 PD
غير معنوي		٠,١٤٨	١,٤٤٦	٠,١٦٣	٠,٠٩٤	AFSP i,t+1	UE_CE i,t
غير معنوي		٠,٠٩٧	١,٦٦٠	٠,١٦٨	٠,٠٨٩	القيمة المطلقة	UE_OR i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٣,٦٣٣-	٠,٤٦٩-	٠,٣٠٨-	لخطأ المحللين	SIZE i,t
غير معنوي		٠,٦٩٤	٠,٣٩٤-	٠,٠٢٥-	٠,١٢٥-	في التنبؤ	LEV i,t
معنوي		٠,٠١٥	٢,٤٢١-	٠,١٤١-	٠,٠١٣-	بأسعار الأسهم	MTB i,t
معنوي	٠,٣٠٩	٠,٠٠٤	٢,٨٤٩-	٠,١٧٢-	١,٧٢٧-	CFO_TA i,t	CFO_TA i,t
معنوي		٠,٠١٥	٢,٤٢٨	٠,٢٧٩	٠,٢٨٠	IFRS18 PD	IFRS18 PD
غير معنوي		٠,٢٠٦	١,٢٦٦	٠,١٢٤	٠,٠١٣٦	FDSP i,t+1	UE_CE i,t
غير معنوي		٠,٢٦١	١,١٢٥	٠,٠٩٩	٠,١٠٠	تشنتت	UE_OR i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٥,٨٦٢-	٠,٦٦١-	٠,٨٢٢-	المحللين	SIZE i,t
معنوي		٠,٠٠٠	٥,٥٠٢	٠,٣٠١	٢,٨٨٠	الماليين في	LEV i,t
غير معنوي	٠,٦٩٥	٠,٣٩٣	٠,٠٢٠	٠,٠٠٣	التنبؤ بأسعار	MTB i,t	
معنوي	٠,٠٠٠	٥,٩٦٦-	٠,٣١٥-	٥,٩٨٢-	الأسهم	CFO_TA i,t	
P. Value	CFI			GFI		المؤشرات العامة للنموذج:	
٠,٠٤٨٥	٠,٩٧٠			٠,٩٧١			
RMSEA	NFI			Chi-square			
٠,٠٣٧	٠,٩٧٠			٤,٦٩٥			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل AMOS.

وبتحليل نتيجة مجموعة المؤشرات العامة لاختبار جودة مطابقة نموذج تحليل المسار، والتحقق من صحة العلاقات بين المتغيرات، تبين الأتي:

✓ **مؤشر مطابقة الجودة (GFI) Goodness of Fit Index**، تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر مطابقة الجودة (٠,٩٧١) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.

✓ **مؤشر مطابقة جودة النموذج (CFI) Comparative Fit Index**، أيضاً تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر مطابقة الجودة (٠,٩٧٠) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.

✓ **مؤشر المطابقة المعياري (NFI) Normative Fit Index**، تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ : ١)، وتشير القيمة المرتفعة إلى تطابق النموذج بشكل أفضل مع بيانات العينة، وقد بلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري (٠,٩٧٠) مما يدل على ارتفاع جودة النموذج.

✓ **مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الإقتراب (RMSEA) Mean Square Error of Approximation Root**، وكلما كان هذا المؤشر أقل من (٠,٠٥) يشير إلى جودة مطابقة النموذج، وقد بلغت قيمة RMSEA (٠,٠٣٧) مما يؤكد على جودة النموذج ومطابقته لبيانات العينة.

كما يتضح من الجدول السابق رقم (١٨)، معنوية النموذج المقترح ككل في اختبار العلاقات التأثيرية بين المتغيرات المختلفة، حيث بلغت قيمة Chi-Square (٤,٦٩٥) وذلك بمستوى معنوية P.Value (٠,٠٤٨٥) وهو أقل من (٠,٠٥)، وعلى المستوى التفصيلي يتضح الآتي:

✓ **تفسر المتغيرات المستقلة:** وهي كل من التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل $UE_OR_{i,t}$ ، والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل $UE_CE_{i,t}$ ، ومجموعة المتغيرات الرقابية: حجم المنشأة والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لاجمالي الأصول. نسبة مرتفعة من التغيرات التي تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 PD (كمتغير وسيط)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٨٢٥)، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في ظل المتغيرات الرقابية على تفسير ٨٢,٥% من متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكافة المتغيرات، فيما عدا متغير الرافعة المالية LEV حيث بلغت قيمة T-Test (-٠,٦١٣) بمستوى المعنوية (٠,٥٤٠).

✓ **تفسر كل من المتغيرات المستقلة والوسيط معاً نسبة ضعيفة من التغيرات في دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم (المتغير التابع الثاني) وذلك من خلال نموذج القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم $AFSP_{i,t+1}$** ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٠٩٣)، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة والوسيط معاً على تفسير ٩,٣% من القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكل من حجم المنشأة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ونسبة

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لإجمالي الأصول كمتغيرات رقابية، حيث جاءت P.Value ذات دلالة معنوية (0,000, 0,015, 0,004) على التوالي وجميعها أقل من (0,05). في حين جاءت P.Value ذات دلالة غير معنوية لكل من تطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كمتغير وسيط، والتبويب الخاطئ لبنود المصروفات، والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة، والرافعة المالية كمتغير رقابي، حيث بلغ مستوى المعنوية لكل منهما (0,194, 0,148, 0,097, 0,694) على التوالي وجميعها أكبر من (0,05).

✓ تُفسر كل من المتغيرات المستقلة والوسيط معاً نسبة ضعيفة من التغيرات في دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم (المتغير التابع الثاني) وذلك من خلال نموذج تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم $FDS\ P_{i,t+1}$ ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0,309)، مما يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة والوسيط معاً على تفسير 30,9% من تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم. وقد جاءت P.Value ذات دلالة معنوية لكل من تطبيق متطلبات معيار IFRS:18 كمتغير وسيط، وحجم المنشأة، والرافعة المالية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لصافي الأصول كمتغيرات رقابية، حيث بلغ مستوى المعنوية لكل منهما (0,000, 0,000, 0,015) على التوالي. في حين تبين وجود دلالة غير معنوية لكل من التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل، والتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغير رقابي، حيث جاءت P.Value ذات دلالة معنوية (0,206, 0,261, 0,695) على التوالي وجميعها أكبر من (0,05).

■ تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة "نموذج القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم": يمكن الاعتماد على نموذج عمليات (Hayes, 2022) لتحليل طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم من خلال القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات في ظل عدم وجود/وجود العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 كمتغير معدل. وذلك من خلال الجدول التالي رقم (19).

جدول رقم (١٩)

طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤ المحللين الماليين بأسعار الأسهم

المتغيرات	درجة التأثير	قيمة T المحسوبة	P.Value	R ²
التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين من خلال القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم.	٠,٠٤١٧	٠,٦٤١١	٠,٥٢١٩	٠,٠٠٢
التأثير غير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين من خلال القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم. في ظل وجود المتغير المعدل " معيار IFRS:18 "	٠,٠٦٩٥-	٢,١٨-	٠,٠٠٠	٠,٠٠٤

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق رقم (١٩)، وجود تأثير مباشر للتنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم كمتغير تابع، وذلك بدرجة تأثير (٠,٠٤١٧) ومستوى معنوية P.Value (٠,٥٢١٩)، كما بلغ معامل التحديد R² (٠,٠٠٢). في حين تبين وجود تأثير غير مباشر لهذه المتغيرات المستقلة (التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل) على القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ بأسعار الأسهم في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (٠,٠٦٩٥-) ومستوى معنوية P.Value (٠,٠٠٠)، كما بلغ معامل التحديد R² (٠,٠٠٤). الأمر الذي يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تخفيض الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح من خلال القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (محمود، ٢٠٢٠؛ عبده، ٢٠٢١؛ المر، ٢٠٢٢؛ عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣).

■ تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة "نموذج تشتت المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم": يمكن الاعتماد على نموذج عمليات (Hayes, 2022) لتحليل طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل وتشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل عدم وجود/ وجود العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 كمتغير معدل. وذلك من خلال الجدول التالي رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم

المتغيرات	درجة التأثير	قيمة T المحسوبة	P.Value	R ²
التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين من خلال تشتت التنبؤ بأسعار الأسهم.	٠,٠٢٦٢	٠,٢١٣٣	٠,٨٣١٣	٠,٣٠٩
التأثير غير المباشر للمتغيرات المستقلة من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم. في ظل وجود المتغير المعدل " معيار IFRS:18 "	٠,١٥٠١-	٢,٢١٧-	٠,٠٠٢	٠,٠٩٣

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢٠)، وجود تأثير مباشر للتنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل كمتغيرات مستقلة على تشتت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم كمتغير تابع، وذلك بدرجة تأثير (٠,٠٢٦٢) ومستوى معنوية P.Value (٠,٨٣١٣)، كما بلغ معامل التحديد R² (٠,٣٠٩). في حين تبين وجود تأثير غير مباشر لهذه المتغيرات المستقلة (التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل) على تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (-٠,١٥٠١) ومستوى معنوية P.Value (٠,٠٠٢)، كما بلغ معامل التحديد R² (٠,٠٩٣). الأمر الذي يشير إلى قدرة معيار IFRS:18 على تخفيض الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم من خلال تشتت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراستي (عوض & عبد الناصر، ٢٠٢٣؛ Ezat, 2021).

وفي سياق عرض وتحليل نموذجي تحليل المسار بشأن أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم في ظل الدور المعدل لمعيار IFRS:18، يمكن الإشارة إلى وجود تأثيرات معنوية موجبة للتنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات التشغيلية إلى مصروفات غير تشغيلية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، وأسعار الأسهم. في حين تبين وجود تأثيرات سالبة للتنبؤ الخاطئ لبنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها إيرادات تشغيلية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم. وبناءً على نتائج الجداول أرقام (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) يمكن قبول الفرض الرابع والأخير من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على تفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم لمنشآت الأعمال المقيدة في البورصة المصرية ".

سادساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

في سياق عرض وتحليل متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب متطلبات معيار IFRS:18 ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل، وانعكاساتها على تحسين مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين واستدلالاتها بما قدمته الدراسة الاختبارية بالمنشآت المقيدة في البورصة المصرية، يُمكن عرض النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة على النحو التالي:

١- الدلالات النظرية ونتائج الدراسة الاختبارية:

١/١- يعد التبيويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل أحد أساليب ممارسات إدارة الأرباح، التي تتضمن قيام إدارة المنشأة بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية على أنها مصروفات غير تشغيلية، أو إعادة تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها إيرادات تشغيلية، وذلك بشكل خاطئ ومتعمد، بما يؤدي إلى تضخيم الأرباح التشغيلية للمنشأة دون التأثير على رقم صافي الدخل النهائي.

٢/١- تميل الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطئ لبنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل سعياً نحو تضخيم رقم الربح التشغيلي، بهدف التأثير على أسعار الأسهم وتوجيه قرارات المستثمرين نحو بدائل محددة في سوق الأوراق المالية دون غيرها من البدائل.

٣/١- تتأثر دقة تنبؤات المحللين الماليين بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تُعزز أو تحد من قدرتهم على تقديم تقديرات صحيحة للأداء المستقبلي للمنشآت الأعمال، والتي تشمل جودة الإفصاح المحاسبي، وشفافية وحيادية سياسات الإدارة، ودرجة التزام المنشأة بمعايير IFRS، إضافةً إلى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى تبني نظم الحوكمة، فضلاً عن ظروف السوق، والتقلبات الاقتصادية الكلية.

٤/١- تعد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبيويب الخاطئ لبنود القوائم المالية بوجه عام، وبنود قائمة الدخل بوجه خاص واحده من أكثر العوامل تأثيراً على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية.

٥/١- يُرسي معيار IFRS:18 مفاهيم ومعالجات محاسبية موحدة لبنود رئيسية مثل التصنيف الإلزامي للإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية، ودقة وسلامة الربح التشغيلي، بما يعزز شفافية التقارير المالية، ويوفر أسس أكثر دقة وموثوقية للمقارنة بين منشآت الأعمال عبر القطاعات والأسواق المختلفة.

٦/١- تُسهم متطلبات معيار IFRS:18 في الحد من الاعتماد المفرط على مؤشرات تقييم الأداء غير المعترف بها (Non-GAAP) التي عادةً ما تُستخدم لتضخيم صورة الأداء المالي، وذلك من خلال إلزام منشآت الأعمال بالإفصاح عن مقاييس الأداء الإدارية (MPMs) بشكل منظم وخاضع للمراجعة.

٧/١- يرتكز بناء هيكل موحد لقائمة الدخل على تصنيف البنود وفق أسس محددة وواضحة ترتبط بطبيعة الأنشطة الرئيسية لمنشآت الأعمال (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) أو ضمن فئتي ضرائب الدخل والعمليات غير المستمرة، مع بيان المجاميع الفرعية والكلية لكل منها، بما يُسهم في تحسين مستوى الإفصاح عن هذه البنود، ويعزز قابليتها للمقارنة كأحد دعائم التحليل المالي وتقييم الأداء الحالي لهذه المنشآت والتنبؤ الدقيق بأدائها المستقبلي.

٨/١- يمارس معيار التقارير المالية الدولية IFRS:18 دور حيوي في إرساء الأطر والسياسات المحاسبية التي تدعم مزيد من الشفافية والاتساق المحاسبي، وقابلية المعلومات المفصح عنها للمقارنة، الأمر الذي يُضعف العلاقة السلبية التقليدية بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

كما كشفت الدراسة الاختبارية بالمنشآت محل الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

٩/١- وجود علاقة إرتباط معنوية بين التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات وكل من: القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ وتشنت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $AFE_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٤٧٦، ٠,٣٧٦) على التوالي.

١٠/١- وجود علاقة إرتباط معنوية بين التنبؤ الخاطئ لبنود الإيرادات $UE_OR_{i,t}$ وكل من القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية $AFE_{i,t+1}$ وتشنت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح $AFE_{i,t+1}$ وذلك بمعامل ارتباط موجب (٠,٣٠٧، ٠,٥٦٨) على التوالي.

١١/١- هناك أثر ذو دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين بالأرباح المستقبلية وذلك بمعامل تحديد R^2 لنموذجي القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح وتشنت تنبؤات المحللين بالأرباح (٩,٦٪، ٢٣,٩٦٪) على التوالي. في حين بلغ معامل التحديد R^2 لنموذجي القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم، وتشنت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم (٨,٥٩٪، ٢٦,٩١٪) على التوالي.

١٢/١- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات وذلك بمعامل تحديد R^2 (٦٩,٩١٪) والتنبؤ الخاطئ لبنود الإيرادات بقائمة الدخل بمعامل تحديد R^2 (٦٢,١٥٪).

١٣/١- هناك أثر ذو دلالة معنوية للعرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS:18 على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وذلك بمعامل تحديد R^2 لنموذجي القيمة المطلقة لخطأ التنبؤات بالأرباح وتشنت تنبؤات المحللين بالأرباح (٢,٨٪، ٥,٠٧٪) على التوالي. في حين بلغ معامل التحديد R^2 لنموذجي القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم، وتشنت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم (٦,٤١٪، ٢٦٪) على التوالي.

١٤/١- وجود تأثير مباشر للتنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بالأرباح، وتشنت تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وذلك بدرجة تأثير (١,١٥٥٥، ٠,٤٧٠٨) على التوالي.

١٥/١- وجود تأثير غير مباشر للتنبؤ الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بالأرباح، وتشنت تنبؤات المحللين بالأرباح في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (-٠,٢٥٨٤، ١,٢٤٦٧) على التوالي.

- ١٦/١- وجود تأثير مباشر للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم، وتشنت تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وذلك بدرجة تأثير (٠,٠٤١٧, ٠,٠٢٦٢) على التوالي.
- ١٧/١- تبين وجود تأثير غير مباشر للتبويب الخاطئ لبنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل على القيمة المطلقة لخطأ تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم، وتشنت تنبؤات المحللين بأسعار الأسهم في ظل تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 كمتغير معدل، وذلك بدرجة تأثير (٠,٠٦٩٥, ٠,١٥٠١) على التوالي.
- ٢- توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري للبحث، ونتائج الدراسة الاختبارية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- ١/٢- يجب على إدارة منشآت الأعمال توفيق أوضاعها بشكل مبكر للالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18 من خلال إعداد تقارير مالية تجريبية للتحقق من دقة المعلومات وضمان التوافق، تمهيداً للالتزام التام في يناير ٢٠٢٧م.
- ٢/٢- يجب على إدارة منشآت الأعمال تحديث النظم المحاسبية، وبناء قواعد بيانات متكاملة وفعالة لكافة المعاملات المالية (الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية، المصروفات التشغيلية وغير التشغيلية، الأصول، الإلتزامات... الخ) وغير المالية (مثل العقود والموافقات... الخ)، بما يضمن تكامل البيانات واتساقها، ويساعد في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة عند إعداد القوائم المالية.
- ٣/٢- ضرورة قيام لجان المراجعة بمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية، باتخاذ إجراءات صارمة وتبني سياسات حاسمة من شأنها الحد من ممارسات إدارة الأرباح بوجه عام، وما يتعلق بالتبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية بوجه خاص.
- ٤/٢- قيام المحللين الماليين بتحليل التغيرات المستمرة في الأداء المالي، من خلال رصد وتحليل سجلات الأنشطة الرئيسية للمنشأة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) في سياق متطلبات معيار IFRS:18، بما يضمن قدرتهم على ضبط النماذج التنبؤية بشكل أكثر دقة.
- ٥/٢- يجب على المُحللين الماليين التحقق من مصداقية وعدالة المعلومات الواردة في القوائم المالية وخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، في سياق متطلبات المعايير الدولية بوجه عام، ومتطلبات معيار IFRS:18 بوجه خاص، بما يسهم في تحسين مستوى دقة تنبؤاتهم بالأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، كمرتكز لترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة المصرية.
- ٦/٢- توجيه أنظار المستثمرين نحو دوافع الإدارة في تبني أحد الممارسات المستحدثة لإدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، ومدى تأثيرها على تضخيم الأرباح التشغيلية، بحيث تعكس صورة مضللة عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة محددة، وحجم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على قراراتهم الاستثمارية.
- ٧/٢- ينبغي على الهيئة العامة للرقابة المالية تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لمعدي التقارير المالية بمنشآت الأعمال المقيدة بالبورصة المصرية، بشأن متطلبات

- العرض والإفصاح بموجب IFRS:18 كمرتكز للحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبند القوائم المالية.
- ٨/٢- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية باستخدام الأنظمة الذكية (تعلم الآلة - تحليلات البيانات الضخمة - نظم الذكاء الاصطناعي) التي تسهم في الرصد المبكر لأي تغيرات غير منطقية في المعاملات المالية أو أي تلاعب في الأرباح التشغيلية من شأنه تشويه الأداء المالي وتضليل قرارات المستثمرين.
- ٩/٢- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بفرض عقوبات صارمة على منشآت الأعمال التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح (الاستحقاقات الاختيارية - الأنشطة الحقيقية - التبويب الخاطئ لبند القوائم المالية) بهدف تقديم معلومات مالية مضللة تؤثر سلباً على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وقرارات المستثمرين، وتضعف كفاءة سوق الأوراق المالية ككل.
- ١٠/٢- عقد المؤتمرات العلمية والندوات التثقيفية والبرامج التدريبية من قبل الأكاديميين والمهنيين والقائمين على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، بشأن متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب معيار IFRS:18، ودوره في تحسين جودة التقارير المالية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٣- مجالات البحث المقترحة:

- يمكن للباحثين إجراء مزيد من البحوث المستقبلية التي ترتبط بموضوع البحث أهمها:
- ١/٣- دور إعادة عرض القوائم المالية وفق متطلبات معيار IFRS 18 في تحسين مستوى شفافية التقارير المالية: دراسة تطبيقية بالبيئة المصرية.
- ٢/٣- دور تطبيق معيار IFRS 18 في تفسير العلاقة بين ضغوط السوق وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٣/٣- الأثر التفاعلي للروابط السياسية وممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبند القوائم المالية على قيمة منشآت الأعمال: دراسة تطبيقية.
- ٤/٣- مدخل مقترح لأثر تبني معيار IFRS 18 على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة والمستثمرين: أدلة تطبيقية بالبيئة المصرية.
- ٥/٣- انعكاسات التكامل بين العرض والإفصاح في القوائم المالية بموجب IFRS 18 والتحليلات التنبؤية على تحسين قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية.
- ٦/٣- انعكاسات تطبيق معيار IFRS 18 على تحسين أنشطة المراجعة الداخلية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة التبويب الخاطئ للقوائم المالية.
- ٧/٣- تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي بموجب معيار IFRS 18 وجودة المراجعة الخارجية وانعكاساتها على تعزيز مصداقية وعدالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٨/٣- أثر التزام منشآت الأعمال بمعيار IFRS 18 على جودة تقارير المراجع الخارجي بشأن وجود تحفظات أو تأكيدات إضافية: دراسة تجريبية بمؤسسات المراجعة.
- ٩/٣- مدخل مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في تعزيز أثر الالتزام بمعيار IFRS 18 كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة اختبارية بالبيئة المصرية.
- ١٠/٣- استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في دعم المراجعة الداخلية والخارجية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي بموجب متطلبات معيار IFRS 18 : إطار مقترح وأدلة تطبيقية بالبيئة المصرية.

مراجع البحث

١- المراجع باللغة العربية:

- أبو النيل، سميرة عباس محمد. (٢٠٢٤)، " أثر الإفصاح عن ممارسات مكافحة الفساد على دقة توقعات المحللين الماليين وإدارة الأرباح – دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٣٨ (١)، ١٥١-٢٢٢.
- البورصة المصرية. (٢٠٢٤)، "بيانات السوق- أهم مؤشرات الأسهم"، متاح عبر شبكة الانترنت ٢٠٢٤/١٢/٢٨ : <https://www.egx.com.eg/ar/MarketIndicator.aspx>
- البورصة المصرية. (٢٠٢٥)، " تقارير ونشرات البورصة – تقارير الإفصاح"، متاح عبر شبكة الانترنت في ٢٠٢٥/٥/١٦ : <https://www.egx.com.eg/ar/Reports.aspx>
- الجندي، بسمة عادل محمد خيرى. (٢٠٢٣)، " تأثير تحيز تنبؤات المحللين الماليين للأرباح على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٧ (١)، ١٦٣ - ٢٠٠.
- المر، نرمين على محمد. (٢٠٢٢)، " قياس تأثير دقة تنبؤات المحللين بالأرباح على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير المرتبطة"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٤ (١)، ٤٤٧-٥١٤.
- سعيد، معتز محمد نور سالم؛ الفكي، الفاتح الأمين عبدالرحيم. (٢٠٢٤)، " أثر تطبيق معيار التقارير المالي الدولي (IFRS 18) العرض والإفصاح في القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، *مجلة جامعة الزيتونة الدولية*، جامعة الزيتونة الدولية، (٢٢)، ٢٠٩ - ٢٣٦.
- شرف، فؤاد. (٢٠٢٤)، " دور معيار التقرير المالي الدولي IFRS18 في تحسين الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة اختبارية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٣٨ (٣)، ٩٣١-٩٩٣.
- حامد، حسناء عطية. (٢٠١٩)، " أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (٤)، ١-٥٠.
- عبد العزيز، هبة إبراهيم. (٢٠٢٥)، " أثر توزيعات الأرباح النقدية على القدرة التنبؤية للأرباح ودقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٥٦ (١)، ١٢١-١٧٠.
- عبد، إيمان محمد السعيد. (٢٠٢١)، " أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وإنعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٥ (١)، ١-٧٦.

- عوض، محمد حمدي؛ عبد الناصر، محمد جمال. (٢٠٢٣)، "تأثير ممارسات إدارة الأرباح من خلال التنبؤ الخاطئ لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٥ (٣)، ١٨١ - ٢٨٨.
- محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم. (٢٠٢٠)، "أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (٢)، ١ - ٥٤.
- محمد، مصطفى قايد عبد العظيم. (٢٠٢٣)، "جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (٢)، ١٠٠٦-٩٥٣.
- محمود، عبد الحميد العيسوي. (٢٠٢٠)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على المنشآت المساهمة المصرية"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٤ (١)، ٣٤٥ - ٤١٧.

٢- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Faran, Mohammed A. S. (2024). The impact of IFRS adoption on the accuracy of analysts' forecasts in the Saudi Stock Exchange. *International Journal of Humanities and Social Science*, 166-185.
- Almaleeh, Nisreen Mohammed Said. (2019). Motivations for classification shifting: A systematic review. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 11(1), 29-40.
- Alnodel, Ali A. (2018). The impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: Evidence from the insurance sector. *International Journal of Business and Management*, 13(4), 138-148.
- Alruwaili, Waleed S., Ahmed, Abdullahi D., & Joshi, Mahesh. (2023). IFRS adoption, firms' investment efficiency and financial reporting quality: a new empirical assessment of moderating effects from Saudi listed firms. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(2), 376-411.
- Amer, Ahmed Mohamed Mahmoud; Azimli, Atilla; & Adedokun, Wasiu Muritala. (2024). Can IFRS adoption mitigate earnings management in an emerging market? Evidence from South Africa. *Heliyon*, 10(9), e14257.
- Anwar, Nazratul Aina Mohamad; Kamarudin, Fakarudin; Noordin, Bany Ariffin Amin; Hussain, Hafezali Iqbal; & Mihardjo, Leonardus Wahyu Wasono. (2021). Disclosure level and quality effect of forward-looking information on firm's stock return: The moderating effect of ownership structure. *Transformations in Business & Economics*, 20(1), 256-279.

- Australian Accounting Standards Board. (2024). Presentation and Disclosure in Financial Statements.
- Bansal, Manish. (2021). Influence of firm size and firm age on classification shifting: An empirical study on listed firms in India. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 19(5), 772–792.
- Bansal, Manish; Kumar, Ashish; Bhattacharyya, Asit; & Bashir, Hajam Abid. (2023). Predictors of revenue shifting and expense shifting: Evidence from an emerging economy. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 19(1), Article 100339.
- BDO International (2024). IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements, IASB Publishes. *International Financial Reporting Bulletin*, April 2024.
- Beyer, Anne; Guragai, Binod; & Rapley, Eric T. (2021). Discontinued operations and analyst forecast accuracy. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 57(2), 595–627 .
- Cendon, Tadeu; Lu, Jianqiao; & Kostina, Elena. (2023, October). Introduction to IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements. Emerging Economies Group (EEG), International Accounting Standards Board (IASB).
- Chae, Sangho, & Nakano, Masaki. (2015). The effect of classification shifting on analyst forecast accuracy: Evidence from Japan. *Hitotsubashi Journal of Commerce and Management*, 49(1), 25–35.
- Chen, Wanyi; Zhang, Liguang; Jiang, Pinyan; Meng, Fanli; & Sun, Qianyi. (2022). Can digital transformation improve the information environment of the capital market? Evidence from the analysts' prediction behaviour. *Accounting and Finance*, 62(2), 2543–2578 .
- Chen, Yan; Lu, Meiting; Shan, Yaowen; Taylor, Stephen L. (2025). Twenty Years of Mandatory IFRS in Australia: Evidence, Gaps and Future Insights.
- Czajor, Przemysław. (2024). IFRS 18: Advancing the relevance and utility of financial statements for stakeholders. *European Research Studies Journal*, 27(2), 265-275.
- de Silva, Tim & Thesmar, David. (2024). Noise in expectations: Evidence from analyst forecasts. *Review of Financial Studies*, 37(5), 1494–1537 .
- Deef, A. (2022). The impact of the relationship between managerial ability and earnings management by classification shifting on transparency of financial reporting and firm value: An empirical evidence from the Saudi capital market. *Journal of Accounting Research*, 2(9), pp. 1 - 31.
- Deloitte (2024). IFRS 18, IASB Publishes New Standard on Presentation and Disclosure in Financial Statements. May 2024.

- Deloitte (2024). Overview of the Forthcoming IFRS Accounting Standards – IFRS 18.
- Du, Bingze; Yu, Jing; Fu, Liling; & Ding, Jing. (2024). Earnings management and analyst forecast. Finance Research Letters, 62, Article 105210 .
- Embong, Zaini, & Hosseini, Leila. (2018). Analyst forecast accuracy and earnings management. Asian Journal of Accounting and Governance, 10, 97–108 .
- EY (2024). The IASB Issues IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements. IFRS Developments, Issue 223, April 2024.
- (2025, July 21). Applying IFRS: A closer look at IFRS 18 (updated July 2025). Ernst & Young Global Limited .
- Ezat, Amr Nazieh Mahmoud. (2021). Gross profit manipulation through classification shifting: Evidence from the Egyptian environment. Journal of Commercial and Environmental Studies, 4(12), 185–240.
- Faheem, Muhammad; Aslam, Muhammad; & Kakolu, Sridevi. (2024). Enhancing financial forecasting accuracy through AI-driven predictive analytics models. Iconic Research and Engineering Journals. Retrieved December 11, 2024.
- Gawande, Ninad Murlidhar. (2023). Navigating international financial Regulations for multinational corporations confluence of curiosity, 116.
- Grant Thornton (2024). Navigating the Changes to International Financial Reporting Standards: A Brief for Preparers of IFRS Financial Statements.
- Hao, Mengshu; Xu, Yang; Yuan, Peiyao; & Chen, Kecai. (2025). Unveiling the impact of irrelevant answers on analyst forecast errors: A topic modeling approach. International Review of Financial Analysis, 104041.
- Hope, o. (2003). Accounting policy disclosures and analysts' forecasts. Contemporary Accounting Research, 20(2). 295 – 321.
- Hossain, Md. Imran. (2024). Navigating the transition of IAS 1 to IFRS 18: Presentation and disclosure in financial statements. MM & Co. Cost and Management Accountants.
- Hou, Jianlei; Zhao, Shan; Yang, Hui. (2019). Analyst coverage, unique linkages with firms, and earnings forecasting accuracy. In Advances in Social Science, Education and Humanities Research (Vol. 375, pp. 319–324). Atlantis Press.
- Huang, Yaobin. (2024). Major Changes in IFRS and Comparison with US GAAP. Advances in Economics, Management and Political Sciences, 71, 92-99.
- IFRS (2024). Effects Analysis, IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements. April 2024.

- IFRS Foundation (2024). Project Summary, IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements. April 2024.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2019). IAS 1 Presentation of Financial Statements (as amended in 2019). London, UK: IFRS Foundation.
- Kegalj, Gabriela; Koster, Wietse; & Sekita, Agnieszka. (2024, April). IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements. KPMG (Global IFRS Presentation Leadership Team).
- Kothari, S. P., Li, Jing, Li, Xu, & Sheng, Mei. (2024). ETF activities and analysts' forecasts. MIT Sloan Research Paper No. 6935-23
- KPMG.(2024). presentation and disclosure- IFRS18, kpmg.com/ifrs, P.P1-90.
- Lalwani, Vaibhav & Chakraborty, Madhumita. (2024). Value relevance of earnings for factor investors. IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, 23.(¹)
- Lee, Sang Ho. (2024). Establishment of IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements: its Impact and Implications.
- Malikov, Kamran; Manson, Stuart; & Coakley, Jerry. (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. The British Accounting Review, 50(3), 291–305.
- Mamatzakis, Emmanuel, & Bagntasarian, Anna. (2021). The nexus between CEO incentives and analysts' earnings forecasts. International Journal of Finance & Economics, 26(4), 6205–6248.
- Maruszezka, Ewa Wanda, & Tuskiewicz, Maciej Andrzej. (2024). Boundaries of management performance measures (MPMs) disclosed in primary financial statements prepared in accordance with new standard planned to supersede IAS 1. Central European Economic Journal, 11(58), 1–16.
- McVay, Sarah E. (2006). Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. The Accounting Review, 81(3), 501–531.
- Mensah, Emmanuel. (2021). The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: evidence from listed manufacturing firms in Ghana. Economic research-Ekonomska istraživanja, 34(1), 2890-2905.
- Miah, Muhammad Shahin; Jiang, Haiyan; Rahman, Asheq; & Stent, Warwick John. (2023). The impact of IFRS complexity on analyst forecast properties: The moderating role of high quality audit. International Journal of Finance & Economics, 28(1), 902–928 .
- Ndungu, Beatrice Wanjiru; Olweny, Tobias; & Opuodho, Gordon. (2025). Cost classification shifting on earnings predictability of listed firms in Kenya. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 9(6), 3938–3949 .

- Neves, Henrique de Castro. (2024). IFRS 18 implementation in Brazilian enterprises: Challenges and opportunities. *International Journal of Business Administration*, 15(2).
- Ozeran, Alla. (2024). Changes in the Statement of profits and loss in according to IFRS 18 and their impact on the development of NAS. *Herald of Economics*, (4), 77-89.
- Pan, Shanshan; Lacina, Michael J.; & Shin, Haeyoung. (2019). Income classification shifting and financial analysts' forecasts. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 22(2), 1-48.
- PwC (2024). IFRS 18 is Here: Redefining Financial Performance Reporting.
- Rahman, Jahidur Md; Zhang, Jingxin; & Dong, Siwei. (2020). Factors affecting the accuracy of analysts' forecasts: A review of the literature. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24, Article X .
- Rajabalizadeh, Javad. (2023). Financial analysts cover which firms? *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 7(3), 105-115 .
- Rawat, Savita, & Chaudhry, Neeru. (2025). Earnings quality, business group affiliation, and investment efficiency. *Research in International Business and Finance*, 75, Article 102732.
- Sajjad, Waseem; Yet, Chu Eng; Hong, Meenchee; & Asim, Muhammad. (2025). Research analyst forecasting accuracy and earnings management: Evidence from Pakistan. *Journal of Entrepreneurship, Business and Economics*, 13(1), 102-134 .
- Saleh, Ahmed Fadhil; Ellouz, Siwar; & Abdullah, Ridha Ali. (2025). Influence of IFRS adoption on earnings management through the moderating role of audit quality: Evidence from KSA and UAE. *Management & Accounting Review*, 24(1), 99-126.
- Salerno, Dominic F. (2014). The role of earnings quality in financial analyst forecast accuracy. *Journal of Applied Business Research*, 30(1), 255-276 .
- Salotti, Bruno Meirelles. (2024). IFRS 18 – The Forthcoming Standard for Presentation in Financial Statements: main changes ,practical implications, and research opportunities, *Journal of Education and Research in Accounting, REPeC, Brasília*, v. 18, n. 3, art. 4, p. 427-436.
- Selem, Eman Aly, & Elkholy, Mahmoud Abdul Aleem. (2025). The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on earnings management behavior: Evidence from commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia. (*Alexandria Journal of Accounting Research*), 9(1), 81-130 .
- Skousen, Christopher J., Sun, Lixin, & Wu, Ke. (2019). The role of managerial ability in classification shifting using discontinued operations. *Advances in Management Accounting*, 31, 113-131 .

- Stolowy, Hervé; Paugam, Luc; & Gendron, Yves. (2022). Competing for narrative authority in capital markets: Activist short sellers vs. financial analysts. *Accounting, Organizations and Society*, 100(C), Article 101334 .
- Thenmozhi, M., Saravanan, P., & Sasidharan, A. (2019). Impact of excess cash on earnings management and firm value: Evidence from China. *Corporate Ownership & Control*, 17(1), 245–254 .
- Wang, Yuting. (2022). Enterprise financing constraints and accuracy of earnings forecast: Evidence from Chinese A-share markets. *BCP Business & Management*, 20, 408–416 .
- Ying, Rui; Shu, Ying; Wang, Xiuli; Wu, Qiong. (2025). Impact of non-state-owned shareholders' governance on the earnings quality of state-owned enterprises. *Finance Research Letters*, 73, Article 106659. <https://doi.org/10.1016/j.frl.2024.106659>
- Yu, Mingquan, & Wang, Yanchao. (2018). Firm-specific corporate governance and analysts' earnings forecast characteristics: Evidence from Asian stock markets. *International Journal of Accounting & Information Management*, 26(3), 335–361 .
- Yu, Minna; & Wang, Yanming. (2018). Firm-specific corporate governance and analysts' earnings forecast characteristics: Evidence from Asian stock markets. *International Journal of Accounting & Information Management*, 26(3), 335–361.
- Zhang, Guojin. (2025). Derivatives use and analysts' forecasts: New evidence. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 21(1), 100325 .
- Zhang, Yiyang; Perols, Johan; Robinson, Dahlia; & Smith, Thomas. (2018). Earnings management strategies to maintain a string of meeting or beating analyst expectations. *Advances in Accounting*, 43(C), 46–55 .
- Zhao, Fang. (2018). Analyst coverage and earnings management using classification shifting. *Accounting and Finance Research*, 7(3), 172–179.
- Zhao, Mei; Ke, Yun; Yi, Yao. (2022). The effects of risk factor disclosure on analysts' earnings forecasts: Evidence from Chinese IPOs. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 29(4), 866–895.